حاشية على المختصر المعاني
للخطيب

هو
من بالله المعيد
السيد محمد سعيد
عفر له

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك انما اختار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العباد ان
المحمود عليه هنا نعمة انشراح الصدر ونور القلب قال الله تعالى
لئن شكرتم لازيدنكم وان دباجة القرآن المجيد موشحة بغرة التحميد
وان الظاهر ان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال للعمل بموجب الحديث
الدال على سيد الانام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم وروى عنه عليه السلام ايضا ما شكر الله عبد لم يحمده
وانما رجح على الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت الجملة الفعلية
المضارعية لانها المفيدة للاستمرار التجددي المقتضية الاقامة ان
نعم الله تعالى وآلاءه فائضة من تلك الحضرة على التعاقب بحيث لا يخ
لحظة وملحة من افاضة نعمة تعالى وعطيته على البرية واما ايثار صيغة المتكلم
مع الغير فلما شارة الى ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم الخطر بحيث لا يفي
قوة شخص واحد باداء حقه او لكمال شفقته على اخوانه الراسخين حيث شاركهم
في هذا الحمد ونظيره ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وقد يوجه
ان ايثار صيغة المتكلم مع الغير لما يحمد به من الموارد حامدا كما يجعل ما ينقطع به قاطعا او
انت خبير ان المتبادر من عبارة الحمد ان نفس شخص الحامد داخل وان لم يخص

انه يبعد ان تجعل آلة الفعل شاركا للفاعل في الاخبار عن الفعل كما يقال
تقطع باعبار السناد القطع الى القاطع حقيقة والى آلته خرق الخياط
فحمدك على اسلم الذات اشارة الى انه بلغ بحامد محركا ان قبل الى جانب
المحمود المتعال بحيث حمده وجه المخاطبة والمشافهة وان كان الاصل بيان الفاعل
رجح هنا ما خير المفعول على تقديمه المفيد لاختصاص المحمود به تعالى رمزا الى
ان هذا الاختصاص لوضوحه بمنزلة العيان لا يحتاج الى البيان
يا من انعاما اورد كلمة يا المستعملة في نداء البعيد تنبيها وتبعيد المحضرة
المقدسة الالهية عن قرب الحامد المكدر بالكدورات البشرية بقي هنا
بحث وهو ان صاحب المنوسط ذكر في بحث المنادى انه لم يرد ذكر المشرع
في اطلاع الفهمات عليه تعالى والجواب ان الامام النووي قدس سره اورد في باب
الدعاء عند اتصال من كان ان اذكارا دعية مأثورة مشتملة على قوله يا من
احسانه فوق كل احسان يا من لا يجزه شكر شرح صدري الخ فظهر ان المراد
بشرح الصدر ونور القلب معنى واحد على ما قالوا في قوله تعالى فمن يشرح الله صدره
للاسلام اذ محل تخصيص البيان هو القلب الحقيقي لا الصدر الذي هو عاؤه ففي العبارة
تفنن ثم المراد بتخصيص البيان خلوص الكلام عن قصور العبارة في افهام الافهام
ولا يخفى انه يجوز حمل الباء والمعنى على العلمين بلوامع البيان فيكون ذكر قسم
الحقيقة من اساس اللغة لمع البرق والصبح وغيرهما لمعانا فذلك لا يختص بالبرق

فتوجيه الكلام على اضافة المشبه به الى المشبه بمعنى الكواكب اللامعة الى
المشبه بان يجعل اللام في البيان للاستغراق او بقصد مبالغة في تشبيه

وذلك لانه اذا كان كذا كان المستوفى بالتوصيف
مع عدم جواز العطف فالاولى ان يقال

التبيان بجمع اللوامع والظرفان من مطالع الخ متعلق بالتبيان حال منه او
صفة له او على حذف الاضافة اى ذى ملابسة بان تكون اللوامع استعارة مصرحة
عن المعانى المبتنية الدقيقة من مطالع المثانى فالظرف متعلق باللوامع ترشيح
للاستعارة ثم لفظ المثانى بالثاء المثلثة فى النسخة المصححة بتصحيح الشارح
قدس سره والمراد منه القرآن لانه كرر فيه القصص والاحكام او كرر
فيه نزول المثنى على صيغة المفعول من التثنية او جمع المثنى امر المفعل اسم
مكان ويجوز ان يكون المثانى بالباء الموحدة بعد الميم بمعنى الفاظ الاذكار
المعانى المؤيدة بالدلائل الخ دليل الامر يقتضى العلم به فدلائل اعجازه
المعجزات التى يعرف بها اعجازه ام المعارضة من المعارضة والمقابلة بالاتيان
بمثل ما اتى به منها ومعنى تأييدها وتقويتها باسرار البلاغة ان على اعجازه
هو القرآن المعجز بلطائف البلاغة ودقايقها ويجوز ان يراد بدلائل
الاعجاز السور القرآنية وما يساويها فقط ومعنى تأييدها باسرار البلاغة
ان امارات الاعجاز فى القرآن كثيرة من الاخبار عن الغيب والاسلوب العجيب
وغيرذلك لكن اقواها كان البلاغة والفصاحة المحررين قصب الخ من
عبارة العربان تورز قصب رهانه اى تسابق الفرسان من اعدو فرسه
واخذها عدسابقا فالكلام تمثيل بحال الآل والاصحاب فى السبق على غيرهم
فى باب الفصاحة والبلاغة من سبق الفرسان ويحتمل المكنية والترشيح والتجريد
على ما يظهر بادنى معرفة لقواعد البيان بالمضمار بالفارسية جاى كه تاختن
كذا فى المقدمة والبراعة من براع الرجل اذا فاق اقرأ بعد التفتازانى

قد نقل عنه قدس سره ان الاولى لسعد بالام وكان وجهه ان الدعاء هنا
بمعنى التسمية والدعاء بهذا المعنى يتعدى الى المفعول بنفسه واسطة قال الله
تعالى ولا تدعوا اى اسم تسمونه فاصل الكلام المدعو سعد التفتازانى
بالنصب فزيادة اللام للتقوية وانما زيادة اليا لانها فى غير شايعة لا يقال
التسمية قد تعدى بالباء فيكون الدعاء فى معنى التسمية المعداة بها لانا نقول
مجئ المصدر بن بمعنى لا يستلزم ان يكون تعديتهما على وتيرة واحدة نعم
يمكن ان يعتبر تضمين الدعاء ههنا معنى التسمية والاشتهار بلطائف
فقو الفقو جمع فقرة وهى فى الاصل على يسكون اللام يصاغ على شكل فقرة
الظهر استعيرت للكلمة الكلام الجم الغفير اى الجمع العظيم بحيث
يستر لكثرته وجه الارض وما وراءه فان الجموم الكثرة والغفرة الستر
على بيان معانيه وكشف اسراره وانت خبير بان الظاهر ان هذين
الضميرين راجعان الى التلخيص بخلاف سائر الضمائر فانها راجعة الى الشرح
تأمل ومدحوا اعناق المسح لا يخفى ما فى العبارة من الاشارة
الى انهم لو غيروا عبارة الشرح لكان التغيير بعبارة نازلة جدا فان
المسح تبديل صورة بصورة ادون من الاولى اضرب عن هذا
الخطب صفحا اى اصرف نفسى عن هذا الامر العظيم فانه شاع استعمال
الضرب فى الصرف كما فى قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا اما ظرف بمعنى
الجانب او مصدر بمعنى الاعراض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا له
لا يقال هو على الوجه الثانى ان الصفح والاعراض عين الضرب والصرف

فلا يصح التعليل بانا نقول ذكر المحقق الرضي في قوله ضربته تاديبا انه
ليس ههنا حدثان بل هما في الحقيقة حدث واحد اذ المعنى ادبته بالضرب
فالعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المنصوب لان الشيء لا يكون علة
بنفسه بل هي الزام ضربته للتاديب فالعلة ههنا ايضا اثر الضرب و
اما جعله حالا ففيه انه اذا لم يكن المصدر من انواع ناصبه لا يقع حالا الا
فيما سمع منهم واطوح الى الطي خلف النشر ودون مراعاتهم بمعنى
قدام مطلوبهم وقيل الوصول اليه والكشح ما بين الخاصرة الى عظم
الجنب ومحصل الكلام الاعراض عن تحصيل مطلوبهم باسرها اي الجميعها
فان الاسر القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير بقيده فقد ذهب
بجميعه عن آخرها متعلق بمحذوف اي قبولا ناشيا عن آخرها او
ذلك يستلزم عرفا ان القبول عن جميعها باعتبار انه اسند
القبول الى السماع او لانه مقيده بالصدور عن الآخر وقيل المعنى عن
آخرها الى اولها وفيه ان المناسب دخول الى على الآخر وايضا مقابل الى
من دون عن اللهم الا ان يقال يجيء عن بمعنى من على ما في المغني تأمل
قد نضب الماء نضوبا اي غار في الارض رواه الرواة بالضم
المنظر الحسن بقية آثار السلف ما بقي من فوائدهم وعوائدهم
ويحتمل ان يراد بها من بقي من تلامذتهم المقربين لقواعد الفن الناشرين
لها بالفائدة ادراج الادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه يقال
ذهب وما ادراج الرياح اي هدر فان اصل المعنى على انه ذهب به حاث

مثل ادراج الرياح او ذهب ذهابا مثل ذهابها في سرعة الزوال
والفناء وعدم بقاء الآثار بالكلية وسالت باعناق الى البطاح
جمع البطح وهو سيل واسع فيه دقائق الحصى وقد استعار هنا سيلان
السيول الواقعة في الابطح لذهاب الاحاديث وآثارها بها سريعا
لكثرة اسنده الى الابطح دون الاحاديث ومطايا اشارة الى كثرة
الاحاديث بحيث كانها امتلأت بالابطح ههنا وادخل الاعناق لان
السرعة والبطء في سير المطايا يظهران غالبا فيها وينبغي ان يعلم ان
الباء في قوله باعناق للملابسة ويجيء زيادة تحقيق لهذا الكلام في بحث
الاستعارة واما ان حمل اما على مجرد التاكيد من غير تفصيل فالامر
ظاهر وان حمل على التفصيل كما هو الشائع ففيه انه لا بد من قرينة لاما
مقابل للمفصل والجواب انه قد تحذف اما ويؤخذ المقابل للمفصل من
مضمون الكلام السابق كما ذكر في قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
الآية ولا يخفى ان مضمون قوله علما مناخ مقابل لهذا المفصل لان حاصل
الكلام ان تقاصرهم لا يقتضي اقتصار الشرح وكذا قصد المتخلين الاخذ
وان تنحنا اما الاول فلان يستحسن الطباع الخ واما الثاني فلان الاخذ الخ
قوله يرتاح له اللبيب اي العاقل اذ رفع الاخذ من كلامه الاخذ على ما
يظهر من سياق الكلام وسياقه ومثل هذا فليعمل الفاء ليس بمانع من
عمل الفعل فيما قبلها كما ذكروا في قوله تعالى وربك فكبر من ان الفاء واقعة
في غير موقعها لافادة التخصيص فلا يمنع من العمل اذ المعمول في الحقيقة

متأخر وغراما وهو اللزوم والحرص وظمأ الخ الظمأ العطش
والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند شدة الحر والاوام بالضم
حر العطش ولعنان الغاية الخ قيل الاولى ترك الواو ليكون قوله
ثانيا بمعنى صاريا حالا من فاعل انتصب لانه لا يظهر ما يصح العطف عليه الا ان
ثانيا الاول من اسماء العدد فما صفة المصدر المحذوف اى انتصابا ثانيا
او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح لشيء منهما والجواب ان يقال الثاني
الاول ايضا حال فانه صرح المحقق الرضي بانه اذا كان بمعنى التصيير
فاعل حقيقة لا فعل ومصدر والمعنى هنا جاعلا لشرابين فقوله ثانيا
الثاني حال آخر معطوف على الاولى ومبين لها ويجوز ان يجعل ثانيا
الثاني صفة ايضا المصدر على طريق الاسناد المجازي مع جمود القريحة
الجمود بالجيم معناه ظاهرا القريحة اول الماء يستنبط من البئر ثم استعيرت لما
يستنبط من العلم لان كلا منهما سبب للحيوة اذ انها في الاول حسمانية
وفي الثاني روحانية ثم استعيرت لمحل العلم والصدر بالكسر البرد الشديد
ففي جمع تلك الالفاظ لطافة خمود الفطنة الخ الخمود بالخاء المعجمة
سكون لهب النار والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها الذهن والصدر
الخ العاصفة اجوبة كل اغبر الجوب القطع الاغبر دون الغبرة
قاتم الارجاء اى مظلم الاطراف فوقت عنه حيام
الاختام كذا في النسخة المصححة بتصحيحه قدس سره التقويض بالقاف
نقض البناء من غير هدم وانما اضاف الحيام الى الاختام بمعنى انه مضر

عليه لاجل الاتمام وقد وجد في بعض النسخ فوقت عنه خباه بالاختام
وانما جعل التقويض مسببا عن الاختام باعتبار ان الشرع كان قبله
مستورا تحت خيام الاختام والاستتار واذا حصل الاتمام بجعل
وظهر في نظر العالمين خرائده جمع خريدة وهي الخيبة التي من النساء
لكنها كناية عن الدقائق التمام وهو ما كان على الفم من القناب
ووضعت كنوز الخ فرائد الدرر كبارها والتمام بضم الثاء ثمرة
ضعيف ربما يستدير به فرجة البيوت وثقبها فالمقصود من الكلام انه
قد وقع توضيح المرام من الشرح بحيث يسهل على الطالبين الوصول
مدين الخ مدين قرية شعيب عم والمراد هنا موضع اجتماع
الخارب والمطالب ورد بسياستي الخ هكذا كناية عن تكثير الامر
والزعافة التي كانت مفقودة قبل زمانه بين الزعيبة فالفراء بكسر
الفين نوع القليل واحدة السيف والجفن بحمل غمد السيف ايضا
ووقع باقدام الخطيا تالخ الخطوة بالفتح سهم صغير قدر زراع
اذا كان فيه نصل واذا لم يكن فيه نصل فهي خطية بالتصغير وجمعها خطايا
والصفاح السيوف بالفواتن فالكلام اشارة الى تسكين الفتنة
بكثرة الجهاد صنادي جمع صنديد بالكسر اى السيد الشجاع
ظل الله انما سمي السلطان بذلك لان ظل الشيء ما يناسبه ويحكي عنه
في الجملة وكما ان سلسلة الممكنات مرتبطة بوجود الحق تعالى وتقدس كذلك
ينتظم نظام مملكة او بلدة بالسلطان او لان السلطان ملجأ من حوادث

الزمان كان الظل مجاز من جارة الشمس **قوله** ظلم الظلمة الاول
جمع الظلة **قوله** شفاه الاتيان جمع قيل وهو في الاصل ملك اليمن فالمراد
به مطلق الملك **قوله** معول اي معجأ وكذلك المبوء الخ **قوله**
الحمد لله اعلم ان هذا الاخبار من الحمد حمداً باعتبار ان يجعل الثناء
الحمد كان صيغ القضية اخبارية في الاصل ثم جعلت انشاء لها او باعتبار
ان ذلك الاخبار متضمن لذكر الكمال على وجه الاجمال ويجوز ان يراد
بالحمد المحمود عليه مجازا او المحمودية بل هو الاولى واذ لا نزاع في المرام
فافهم **قوله** هو الثناء اي الذكر بالخير **قوله** باللسان صرح بذلك
تنصيصا على مغايرته الشكر ليظهر التفريع ببيان النسبة بين الحمد والشكر
وقد كتب بخط قدس سره في حاشية هذا الشرح ليس قيد اللسان احترازيا
لخصابل اخرازيا لا يكون باللسان سواء كان اطلاق الثناء عليه حقيقة
او مجازا لا يقال خرج عن التعريف حمد الله تعالى وثناؤه على نفسه لانه ليس
باللسان لانا نقول المقصود تعريف حمد العباد او نقول عبر بكونه باللسان
عن كونه قولا نظرا الى ان الغالب في القول ان يكون بجارحة اللسان
كذا قيل وفيه ان قول الله تعالى اكثر لقول الله ما نفدت كلمات الله الا
ان يدعى ذلك في القول الحمدي وح العلاقة محل تأمل **قوله** على قصد
التعظيم فيه ان الظاهر اعتبار التعريف بحسب اصطلاح اللغة وليعبر
في الحمد اللغوي التعظيم الظاهر فضلا عن قصد التعظيم الا ترى ان تفسير الحمد في كتب اللغة
بالفارسية ستودن فان اعتبر التعريف على العرف فاعتبار التعظيم ايضا ممنوع فان حمد

السلاطين وان الاكابر بعد حمدا بحسب العرف وان لم يكن للحامد تعظيم ظاهرا
او باطنا نعم اذا صدر منه التحقير بوجه ما لم يعد حمدا بل استهزاء وسخرة ويمكن
ان يقال المتبادر عرفا من قولهم ستودن قصد التعظيم او يقال المقصود
بالتعريف الحمد المعتد به وقد قال صاحب الكشاف انما يعتد بالحمد اذا واطأ القلب
واللسان فهو كذب واستهزاء لو يقال اتفاق اهل النقل من علماء العربية
وغيرهم على ان الحمد لله تعالى يفيد الاستغراق او حصر الجنس دليل على اعتبار
التعظيم في الحمد فتعريف كتب اللغة تعريف بالاعم بقي امر آخر وهو انه يعتبر
في الحمد كون المحمود عليه جميلا كما ذكر في المطول في التعريف ههنا قصور لانه
ان يقال التعريف بالاعم سائغ عند الادباء والجواب ان الجميل في الواقع
ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا باعتقاد الحامد وفي نظر المحمود لكن على زعم الحامد
فاعتبار قصد التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جميلا وينبغي ان يعلم
ان التعريف بذلك لا يصفو بالكلية ان شرط المساواة في التعريف
فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون اختياريا وفي التعريف عدول اشعارا
بذلك اصلا الا انه يشكل عليهم ما نقل في التفسير انه قد وقع الحمد على
صفات الله تعالى ولا شك انه لا مجال لاعتبار الاختيار في بعض الصفات
كالحيوة والصفات السلبية سواء استلزم الاختيار كالحدوث او لا كالتقدس
بان اعتبار الاختيار في المحمود عليه بحسب حقيقة اللغة غير ظاهر ولا مسلم ولا
دليل عليه وكذا اطباق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفاته تعالى لا يكفي
جواب يطلب من خواتنا على الكشاف والمطول **قوله** سواء تعلق الفعل

في تأويل المصدر بمبتدأ وخبره سواء والفعل في المعطوف إنما مقدر وكلمة
او بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء وسواء في معنى مستو يعني مستو
بالتعرية وتعلقه بغيرها ثم الضمير في تعلقه راجع الى الحمد بل الى الثناء قوله الذكر فعل
المراد بالفعل الامر وان كان كما هو اصطلاح النحاة قوله ينبئ اي المراد بانبائه الدلالة
بمعنى كون المعنى بحيث لو علم عرف المنبأ عنه فعلى هذا يكون الشكر بالجنان في معنى
الاعتقاد منبأ عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد بجوز ان يكون من غير
الشاكر كالالهام ويحتمل ان يقع بقول او فعل منه فعلى الاول شكر واحد وعلى الثاني
شكران احدهما ينبئ عن الاخر وكلاهما يبانان عن التعظيم لا يقال المراد بالتعظيم
التبجيل عند الشكر لانا بحسب نفس الامر فاعتقاد العظمة هو الشكر بالجنان فلا نسلم
نقول الشكر بالجنان اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يتصور ابانا الشكر
بالجنان بمعنى الدلالة بالنسبة الى الشاكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية
الشرح يدل على انه بالنظر الى غيره فقط قوله مقصور الحمد لله الظاهر قصد الحمد
لان المراد بالمورد ما ورد عليه لا ما ورد عليه لكن في اختياره المورد اشارة
الى ان الحمد كانه صدر من القلب فورد على اللسان قوله والشكر بالعكس اي
مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه نظرا الى المورد واخص منه نظرا الى المتعلق
فالعكس محمول على المعنى العرفي او المراد بالعكس بحسب الجهة قوله اسم للذات ليس هذا
تعريفا بل بيانا للموضوع له فلا انتقاض بالالفاظ المترادفة من اللغات
الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس باعتبار انهما دالان بالموضوع له
بل لاشارة الى استجماع الذات لجميع صفات الكمال اما الاشارة الى الوصف الثاني فظاهر

واما في الاول فلان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات والى الثاني
ان يقال ان تخصيص الاول لكونه اكمل الصفات واشهرها اختصاصا بجنابه تعالى
وتخصيص الثاني لبيان سبب الحصر المستفاد من الحمد لله والعدول الى الجملة الاسمية
فيه اشارة الى ان الاصل في الجملة الفعلية ان يكون المحمود من المصادر والاحداث المتعلقة
بمجلها والشايع في بيان النسب والتعلقات هو الفعل مع ان هذا المصدر
ما كثر استعماله منصوبا بافعال مضمرة للدلالة على الدوام والثبوت
اعلم انه ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انه لا دلالة لقولنا زيد منطلق
على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان المجرد
الجملة الاسمية لا تدل على الدوام والثبوت لكنها مع انضمام العدول او غيره
يمكن ان تفيدهما هذا هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفتاح والظاهر
عند ان كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان المنافقين
اخبروا عن ايمانهم بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث ومنعهم لزوال الحدوث دون
اثبات منهم وعن كفرهم بالجملة الاسمية المفيدة للثبوت فان دوام ذلك
راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد يذكر
ليتعين كونه ظرفا فيحتمل الثبوت والتجدد وجب التقديرين فالظاهر
انهما جعلا الاصل في الثبوت فانهما اعتبرا ذلك فائدتهما على وجه الاطلاق
بلا تقييد فالاسمية التي خبرها جامدة مفيدة للثبوت والتي خبرها ظرف
محتمل لهما فانه ان قدر الفعل فالتجدد وان قدر الثبوت وما يؤيد
ما ذكرنا انهم جعلوا تحية ابراهيم عليه السلام المؤداة بالجملة الاسمية احسن

من التحية المؤداة من الجملة الفعلية لدلالتها على الدوام والتجدد
ايضا ما علقوا جواز ترك الواو بالجملة الاسمية اذا وقعت حالا وبهذا
التقدير اندفع اشكال آخر وان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية اختصاصا
لها فلا يكون مثل الحمد لله للثبوت وتقديم الحمد الخ لا يفال ان الاهتمام بالمقدم
قد ينافي الاهتمام بالحمد عارضي فالاول ان لم يتقدم فهو الاهتمام على الثاني
فالتساوي لازم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء
كان بواسطة الاهتمام الذاتي او العارضي لانا نقول ان حيث كل منهما بقصد
المتكلم الا ترى انه قد قدم بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله وفي
ضمن كل منهما نكت جيدة متعارضة كما قد يحذف لفظ المسند اليه فضلا وقد
يذكر لكونه الاصل ولا مقتضى للعدول لامر آخر وهو ان مقام الحمد يقتضي
تقديم لفظ الله لان تحصيل معنى الحمد والثناء لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتدأ والخبر
فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه والجواب ان لفظ الحمد بين اللفظين
انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى

اي على انعامه جعل ما مصدرية اي ان الحمد على الانعام اكمل من الحمد
على النعم اذ الحمد على الاول على واسطة وعلى الثاني بواسطة واحدة اثر الانعام
لا يقال قد وقع في القرآن الشكر على نفس النعمة كقوله تعالى واشكروا
نعمتي التي الخ لانا نقول فيه تجوز مع ان المفهوم من الكشاف ان النعمة تجيء
بمعنى الانعام ايهاما لقصور العبارة الخ لا يخفى ان التعرض للمنعم به
بحيث يمكن بان يذكر كله مفصلا او مجملا او بعضه على احد الوجهين ولا شك

ان القسم الاول من التعرض تقصر العبارة عنه حقيقة لا ايهاما كما في القسم
الثاني فمنه فانه اذا اريد الكلام ههنا تعليل ترك التعرض الاول فالايهام
باعتبار ترك هذا التعرض ليس بنقص في افادة قصور العبارة لجواز
ان يكون لنكتة اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض الثاني فالايهام
باعتبار ان القصور ليس بحقيقي بل متوهم فعبارته ههنا للتعليل قاصرة
اذ التعليل بقوله لئلا يتوهم اختصاص محصوص بالقسمين الاخيرين
عن التعرض ويمكن ان يقال لم يتعرض قدس سره هناك لترك التعرض
الاجمالي الكلي لان ما النعم في تاويل انعام الله تعالى والمصدر مضافا مفيد
للعموم وذكر الانعام في قوة المنعم به اجمالا لا يقال بقي امر آخر وهو انه
قد وقع التعرض لبعض المنعم به بتفصيل حيث قال وعلم من البيان الخ فنقول
المقصود من التعليل هنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام
رعاية لبراعة الاستهلال هي في الاصل التفوق الابتداء ولكنه سمي
بها في الاصطلاح ما هو سبب للتفوق اي كون الابتداء مناسبا للمقصد
ثم ان رعاية البراعة ههنا باعتبار ان علم المعاني والبيان متعلق بالبيان اي
المنطق الفصيح المعرب ولقائل ان يقول ان رعاية البراعة تحصل بمجرد البيان
سواء لوحظ كونه حاصلا بعد عام او لا سواء كان هناك عطف او لا
فلا يصح تعليل عطف وعلم بالبراعة والجواب انه يعتبر اولا عطفه ثانيا
على عاية ثم يجعل المجموع علة ولا شك ان حصول المجموع يقتضي ملاحظة
كونه عطفا خاصا على عام بقي ان التنبيه ايضا لا يحتاج الى العطف فانه يقع

الفضيلة بالبيان بمجرد ان يجعل محمودا عليه كما انه يقع التنبيه عليها في الادلة الكلية
بمجرد ذكره عند تعداد النعم حيث قيل وعلم انسانا مالم يعلم ويمكن ان يقال
العطف يدل على زيادة الفضيلة لانه يشعر بان المعطوف صار بمنزلة
جنس آخر مالم نعلم لا حاجة اليه ونقل عنه قدس سره ان المراد به ما
لم نعلم بقوتنا واجتهادنا وفيه ان جميع العلوم كذلك لا يحصل بدون
الهام الله تعالى وخلقه الا ان يقال انه يطلق في العرف على العلم السهل الذي
انه اجتهادي تعبي مقدور قدم رعاية للسجع لا يقال يمكن الرعاية بان يقال
وما لم نعلم من البيان علم لانا نقول المراد انه قدم بعد ذكر العالم اي
علم البيان على المبين بينه من يخاطب بما يعلم الى مطلوبه
تبيينا ظاهرا بلا اخلال وصعوبة في فهم المعنى وانت خبير بان ذلك لا يظهر
في جميع القرآن بما المتشابهات صعوبا على كثير من العلماء تأويله الا الله
تعالى ويمكن ان يقال المفهوم من الكشاف ان المراد بذلك كونه بحيث
يعلم المخاطب مواضع فصله والحذف والاضمار والعطف وتركه الى غير ذلك
من اوصاف الالفاظ الموجبة لبلاغتها بدليل اجمل وذلك لانه
لم يسمع اصاويل وسمع اجمل ولو لم يكن اصل الال الاهل لسمع اويل
في الجملة لانه مما يصغر ويقال ان يقول اختصاصه باولي الخطر والشرف
منع في التصغير والجواب ان المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه وهم ذوهم
قال قدس سره في شرح الكشاف خبر في الآل تخصيصا حيث اضاف الى البيت
ولا يضاف الا الى من له خطر في الدين او في الدنيا ولو سلم فالتخصيص باعتبار كونه

الخطر باعتبار آخر مع ان الخطر والشرف يتفاوتان مراتب بحسب الاضافات
وصحابة الصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر جمع خير بالتشديد
في الاصل وفي الحال فلا يرد ان الاخيار يجوز ان يكون جمع خير بالتخفيف مخفف
خير على ما فهم من الكشاف بل نقول هو في الحقيقة على التقديرين جمع خير بالتشديد
لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها نعم خير اذا كان اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع
لكن انه يجوز ان يكون خير اسما بمعنى نيك الفارسية بعد الحمد فيه اشارة
الى ان الظرف معمول لا ما لكونه من متعلقات الشرط معنى وقد اشار قدس
سره في بحث متعلقات الفعل من الشرح ان الواسطة بين اما والفاء من مجوزات
الجزاء مطلقا وقد اختار قدس سره ذلك هنا اشارة الى جواز اعمال ما التي
في الظرف على ما نقل بعض النحاة عنهم مع ان في ذلك اعمال ما الى ان
ينبغي ان يكون كل شيء بعد الحمد واعلم ان المناسب ان يجعل اما هنا للجزاء
لانه المحتاج الى الفصل
لتأكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود فحين تضمنت اما معنى هذا على ضرب من
المسامحة كما يقال معنى من الابتداء لزمتها الفاء على الغالب لانه قد
يحذف قليلا في الضرورة او عند تقرير القول في الجزاء والصواب
لفظا او تقريرا على جعل صاحب الكشاف لفظة المتوفى مقدرا بعد اما في قوله
تعالى فاما ان كان من المقربين الآية واختاره صاحب اللباب لكن المحقق
الرضي وصاحب المغني جوزا ان لا يقع بعدها اسم اقامة اللازم مقام
الملزوم اي ان اريد بذلك جعل اللازم في موضع الملزوم على هو ما
الظاهر فان المراد ان القائم تقدم في موضع الشرط اعني قبل جميع اجزاء الجزاء

بل في حلها لغرض الفصل بينهما والتأكيد فكأنها واقعة في صدر كلامين
وكذا لم نعم لا يسعه مقام المبتدأ بل القائم مقامه أما لكونها لازم الصوح
الاسم بأنها فكان لازما وإنما موقع المذوم وفيه بحث لأن الظرف يتحمل
لأنها من إجراء الجزاء على ما اختاره قدس سره هناك فإنه في صدر الجزاء فالمقصود
أن يراد بإنه جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم في الجملة فالمقصود
وأما بيان إنه أن ترتب الجملة تحتمل أن أثار المبتدأ وعلامة كثيرة من الاسمية والخبر
وأحمل بينهما فخصوص الاسمية بمنزلة وجود الترتب في الجملة وكذا على أن الشرط
متعددة من الشرط والجزاء فلزوم إنها بقائها في الجملة
علم البلاغة ليس المعنى على علمية بل المراد به علم له زيادة تعلق بالبلاغة فلا يرد
من عطف وتوابعها على البلاغة العطف على جزء العلم ومن رجوع الضمير
في توابعها رجوعه إلى جزء الكلمة فيكون من أدق العلوم إلخ تفريع على ما تقدم
بواسطة مقدمة حقة مستلزم على أن دقائق الوسيلة من جملة أدق الدقائق ومن خاتمة
الختم المقدمة الدعائية الغير الكتمة أعني أن دقائقها أدق الدقائق و
ذلك لأن المدعى كون علم البلاغة وتوابعها من أدق العلوم
بديهي أن القرآن المعجز إلخ أي يوقف على التفصيل والتحقيق إنه مشتمل
على الخواص الخارجة من قدرة المخلوق فيعرف إنه معجز إعجازا لكونه في
زيادة درجات في نهاية البلاغة وأما ما ذكر في كتب الكلام من إنه معجز فعلى
وجه الإجمال ومبتدأ على مسئلة كلامية من إثبات النبوة لسيدنا محمد
عليه الصلوة والسلام فيكون من جعل إلخ فالتعليل على التأليف والنشر الغير

المرتب وكل من العلتين يكون دليلا على الحكم لا جميعا ولا وحدة
وإثبات الاستلزام إلخ مبني على ما هو الوقوف من اختصاص الستر بالحصر
والا فالستر في التعقيد على ما سنوضح أيضا مرتب المعاني المراد بترتب المعاني
أن يؤتى بكل معنى على الوجه الذي يليق به بأن يلاحظ مثلا المسند قبل
المسند إليه عند إرادة الحصر وبعد المسند إليه مقدما عند عدمها
مناسقة الدلالة الظاهر أن المراد بالمناسق الخلو عن التعقيد المعنوي
فيشكل بالمتشابهات والظاهر أن يحمل على كون الدلالات مطابقة لمقتضيات
الأحوال على ما يستفاد من شرح المفتاح للعلامة تقتضاء صفة للقسم
الثالث على جعل التعريف في القسم لفظيا أو يجوز أن يقدر عامل الظرف
معرفة أو حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف من الكتب
المشهورة لا يخفى أن القسم الثالث كتابا لغة مع أنه كثيرا ما يفيد بالتتبع
فيكون نكتا أعرفا أيضا هو وضع كل شيء إلخ غاية التوجيه لهذا الكلام
أن يجعل الضمير الراجع إلى شيء منكر معرفة وإضافة المرتبة للعهد الخارجي
أي وضع كل فرد في المرتبة التي تليق بهذا الفرد الموضوع فيها
أتمها تحريرا إلخ ينبغي أن يراد بالتمام القرب إليه يجوز أن يقال يرد أن الزيادة
في التمام غير متصورة فلا تقع صيغة التفضيل وأن تمام التهذيب يجتمع
مع وقوع الحشو والتطويل والحق جواز ذلك إلخ كما سبق مذهب الجمهور
والحق اختيار الرضي ويؤيده جواز إعمال الضمير الراجع إلى الكلمة
في الظرف وأعمال لفظ القصد فيه باعتبار الأصل وإن لم يرد به معنى

مصدري وسنوضح الفرق بينهما هو ان الزائد متعين في الحشو
دون التطويل وليس معناه انه لم اختصر على ما ذكر ولم يورد الفرق لانه
مع اختصاره محتاج الى بسط الكلام على ان الفرق هو المناسب ههنا
حيث جعل المقل الحشو محتاجا الى التجريد والتطويل خاليا لا اختصارا فان
الفرق الذي ذكره ههنا اشبه بالعكس هو كون الكلام الخ ينبغي ان يجعل
مثالا والضعف التاليف نظرا الى ان مجرد النحو في الكلام يوجب صعوبة
فهم المراد بالنسبة الى المتتبع لقواعد الاعراب هي حكم كلي الخ اي
قضية كلية مشتملة بالقوة القريبة الى الفعل على احكام ما تحتها ثم ان
الشارع اطلق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا التي
تحت القضية الكلية بل الشارع اطلق الوقوع عليها فان حملت الجزئيات
موضوعاتها وان حملت على الوقوع تجوزا على وجه التشبيه فلا حاجة الى ان تجعل
حذف واما طريق استخراج الوقوع بان يجعل القاعدة كبرى لصغرى
سهلة الحصول كان يقال مثلا ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل
كذلك يجب تاكيده فيجب تاكيده ثم اللام في لينعرف للعاقبة والغاية
وفي المقام اشكال لانه لا يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا
التقدير للزوم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق به فيقال
مثلا لتاكيد في جواب المنكر في هذا المثال سمع من الموثوق به وكل ما
سمع منه الظاهر انه مستحسن في البلاغة فان تاكيد مع كل منكر مستحسن تامل
فهي اخص من الامثلة باعتبار الصلاح بمعنى ان كل ما هو شاهد

على ما هو الظاهر منها بجعل الحذف مضاف
ومضاف اليه اي احكام جزئيات صح

يصلح ان يكون مثالا من غير عكس كما قالوا ان قصر التعيين عم بهذا المعنى
وانما حملنا الاعمية على هذا الوجه لانه اعتبر في المثال ايضاح القواعد
وفي الشاهد اثباتها فان اريد الايضاح فقط والاثبات فقط فهما
متباينان تباينا كليا وان اريد الايضاح والاثبات في الجملة فبينهما
عموم وخصوص من وجه لكن المفهوم من الحاشية المنقولة عنه قدس
سره ان الاخصية باعتبار انه اعتبر في الشاهد كونه من كلام الثقة
دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين عن مفهوميهما
وهذا مع انه بعيد لا يفهم من تقرير الشرح فلا يظهر التفرع من
الالو وقد صحح بالتشديد وهو الغالب في الفعل اللازم وقد قرئ
بالتخفيف ويؤيده ان صاحب المفتاح جعل المصدر في الا بمعنى استطاع
والا بمعنى قصر واحد وهو في الاول للتخفيف قطعا لكن صرح الفقيه
ابن دقيق العيد وهو امام في فقه الشافعي بان مصدر الا بمعنى قصر
بالهمزة المقصورة وتشديد الواو والياء كعتو وعتي فعلى هذا
الالو ههنا لا يخفى انه يجوز ان يكون الالو ههنا على حقيقته من غير تجوز و
تضمين على ان يكون جهدا حالا اي مجتهدا او تمييزا عن نسبة التقصير
الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا او منصوبا بنزع الخافض
اي في الجهد والاجتهاد ويجوز ايضا تضمين الترك فلا حاجة الى
حذف المفعول وكان اختار قدس سره ما اختاره لانه ابلغ اذ يقع جهده
في موضع النفي اذا لم امنعك شيئا من الاجتهاد مع ان الموافق للاستعمال

المشهور من التعدية الى المفعولين اى المختصر الاسناد بقوله
واضفت الى ذلك ان يرجع الضمير الى القسم الثالث لكنه نظر الى ان
اسناد الترتيب والتهذيب الى مجموع المختصر احسن اى اخذاً
واختياراً لنفس الترتيب واخذ الملخص من الالفاظ المرتبة
ما تضمنه معنى لم ابالغ اى ترك الخ فيه اشارة الى ان قوله ليس
قيداً للنفي لانه اذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان المقصود نفي
نفي القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ وقال في الحاشية ان هذا الكلام
لا اعتبي ولا شك ان المطلوب بالظاهر هنا تقييد النفي لكن بقي هنا الكلام
في انه هل يكفي في الاعمال خوف النفي وما يستفاد منه على ما فهم من امالي ابن الحاجب
فاذكره قدس سره هنا بيان لاعمال خوف النفي وتقييده وتوضيح لحاصل
المعنى ويجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر لان
المفعول له هو الغرض الحامل على الفعل المعلل واعلم ان المفهوم من
شرح الكشاف انه لا يجب نفي القيد على تقدير ان يدخل النفي على الكلام
المعلل بالقيد وقد كتبنا عبارته في حاشية الشرح فليتأمل
ليطابق اسمح اى ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقاً مناسباً للمعنا
الاصلي قدم المسند اليه قصداً الخ وذلك لانه لا يناسب جعل
الواو للعطف لان من محسنات الوصل تناسب المعطوفين في المضارعية
والماضية فلا يصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت
انما يكون حالاً بالضمير لا بالواو ولا يقال يجوز ان يجعل معطوفاً على

سبق بناءً على انه عدل في المعطوف عن الماضوية الى المضارعية
لقصد الاستمرار لانا نقول في التقديم افادة الاستمرار مع الاحتراز عن
عدم تلك المناسبة بين المعطوفين فالمناسب التقديم بقي انه لا حاجة
في افادة المقصود الى زيادة الواو فكان على المصنف ترك الواو وجعل
الجملة حالاً باعتبار الاشتمال على ضمير المتكلم الذي هو عين ذي الحال
اعني فاعل سمحت حال من ان ينفع بانما لم يجعله ظرفاً لغواً لاسيما
اشارة الى ان النفع بمجرد الفضل والكرم لا مرد له في المختصر والمؤلف
فحسبي وكافي فاحسب موذعما ذكر في الصحاح من ان حسبك
درهم اى كفاك بيان للمعنى بالمآل على ما صرح به صاحب المفتاح
انما احتاج الى ذكر هذا التصريح لما اشتهر من ان المخصوص مبتدأ وخبره
الجملة المتقدمة او خبر مبتدا محذوف ووجه التوفيق ان المشهور على الالسنة
وعلى كل تقدير الخ فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو حسبي جملة انشائية
ايضاً وان يعطف عليه بتقدير المبتدا اى وهو نعم الوكيل ومعناه وهو
مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية متعلق خبرها جملة انشائية
او ان يعطف على مجرد حسبي لكن بدون اعتبار معنى يحسبني ويكفيني
ويجوز عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفردات ويحسن اذا
روعي نكتة كانه عدل هنا الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه
فان جعل الاسمية لان اثرها من القليل والانصاف انه لا يفهم من قولنا هو
نعم الوكيل معنى القول والاستحقاق والاخبار بل مجرد انشاء المدح وقد ذكر

الشيخ الرضي انه يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم
معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل اي فلق الاصباح
فلا يجوز نحو مررت برجل طويل ويضرب اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ثم ان
الانشائية لا تدل على المدح من جميع الوجوه بل باعتبار العنوان الذي عبر به
عن الفاعل وما يتعلق به مثل نعم الوكيل يدل على المدح باعتبار الوكالة تأمل
وتوابعها وهذا يتم فان قولنا هو جيد لوكالة لانا نقول ذكر في شرح
المفتاح للسيد قدس سره في اذا فادة نعم ذلك انه يدل على خصلة مطلقة
غير معينة فبقرينة المقام يحمل على العموم حذرا على الترجيح وذهابا للحكم
فكذلك قولنا جيد لوكالة يحمل عليه في مقام المدح والمقام الخطابي
ثم نقول على ما ذكره ان يقال في المعطوف عليه الذي هو سبحى ايضا بعبارة
نعم الحسب كالمعطوف اي نعم الوكيل ما فرق بقي امر هو ان العبارة
مشعرة بان عطف الانشائي على الخبري عن قصور وهنا ليس كذلك
لانه لا يجوز عطفه عليه فيما اذا كان له محل من الاعراب كما في هذا الموضع
صرح بذلك صاحب الكشاف في سورة نوح حيث قال ولا تزد الظالمين
عطف على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح ام ومعناه
قال رب انهم عصوني وقال ولا تزد الظالمين الا ضلالا اي قال هذين
القولين قول ذكر صاحب الكشف في بيان الكشاف حاصل المعنى اشارة الى
ان الواو من كلام الله تعالى من الحكاية وما بعدها من المحكي وانما ذكرت
هذا التكلف فرارا عن عطف الانشائي على الاخباري ويمكن ان يجاب ايضا بان

المقصود الانشائي دفع ما يتوهم على ما هو المشهور من ان الجملة الانشائية
اذا وقعت خبرا يقدر القول فيكون في الحقيقة مفردا متعلقا بالجملة فليس المقصود
ان عطف الانشائي على الخبر هنا يشتمل على قصور فصح ما نقل عنه قدس سره
في الحاشية من ان المقصود التحقيق لا الرد رتب المختصر اي ما هو
مقصود في الجملة فخرج الخطبة ثم ان كتب قدس سره في الحاشية ان الصحيح
مبني على ان الامثلة والشواهد من قبيل المقاصد نظرا الى كونها من جملة
القواعد ولا يخفى ان اعتراضات الملخص ايضا ينبغي ان تجعل من المقاصد
باعتبار انها متعلقة بها في تأدية المراد اي في نفس التأدية لا في
كيفية التأدية والافادة كما في الفن الثاني وهم كما سبق حيث
نقل قدس سره في ان الخاتمة عن الملخص عبارة دالة على ان الخاتمة من
الفن الثالث وما يؤيده ذلك ان الملخص حصر اجزاء الكتاب في الفنون
الثلثة في آخر المقدمة ولم يتعرض لذكر الخاتمة بطريق التعريف
العهدي الخ لا يخفى انه لم يذكر شيئا من القواعد فيما سبق من الفنون
بعنوان الفن الا انها ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المراد
وما يحترز به عن الخطأ في التعقيد وما يوقف به على وجوه التحسين وهذه امور
معلومة الانتساب بالعنوان وهذا القدر كاف ويزيد عليه انه لا فائدة في جعل
علم المفتاح ويمكن ان يقال انا كان يحمل في الفن الثالث وان لم تعرض بعد
العهد اجري الاول على طريقتها والمقدمة الخ اعلم ان المقدمة
في الاصل صفة بمعنى المتقدم لكن لما غلبت الاسمية فاما ان يجعل اسما للطائفة المقدمة

من الجيش ثم ينقل منها على وجه التحقيق والمجاز الى اسم اول كل شئ
ويعين المراد بها بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم ومقدمة
الكلام واما ان ينقل من لو صفيته الى اسم الاول كل شئ ليقصد التعبير
بالاضافة كالجيش والكتاب والكلام فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة
وعلى الثاني فى بلا واسطة والى اعتبار الواسطة ينطبق كلام الفاضل حيث
قال المقدمة الجملة التى تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير
الاول لكل شئ فقيل مقدمة الكتاب ومقدم الكلام والى اعتبار عدم الواسطة
يميل كلام المغرب حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة
الكلام واما ابقاء المقدمة على لو صفيته واطلاقها على الامور المذكورة
باعتبار معنى التقدم ففيه انه مخالف لما يتبادر من الفاضل وغيره من الكتب
وينبغى ان يعلم ان المقدمة بكسر الدال بحسب الرواية على ما صرح به فى الفاضل
ويؤيده الدراية ايضا واما يتبادر من الكسر استحقاق الذات فى
التقدم وانما اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدى لان الظاهر
ان تضاف الصفة المتعدية الى المفعول لا الى ما له نوع تعلق به كالكتاب
هنا لان المتقدم فى الحقيقة الطائفة لا الكتاب نفسه يتوقف عليه الخ
فيه انه جعل العلامة فى شرح المفتاح مقدمة العلم اعم مما يتوقف عليه
تصورا او ذاتا او شروعا ومقدمة الكتاب يلزمنى ان اصطلاح
المتبادر من العبارة ان اطلاق مقدمة الكتاب اصطلاح بين القوم
لا من عند الشارح فى مقابلة مقدمة العلم وقد قال فى شرح المفتاح

انها اسم لتلك الطائفة فاعترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة
على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ
والمعنى ولا يطلقونها على ما يكون مدلوله اعم من مقدمة العلم فلا يتم
كلام الشارح بمجرد ان لكل احد ان يصطلح على ما شاء ولا بان كثيرا من
القوم يطلقون المقدمة على طائفة من الكلام امام المقصود بل على انه يصح
ان ينقل من القوم ما يدل على اصطلاح منهم على اسمية المقدمة بازاء
طائفة من الالفاظ الدالة على ما هو اعم من التعليم ويمكن ان يقال كلام الفاضل
والمغرب يدل على ان ذلك اطلاق لعلاقة الاولية لا للعلاقة التى
بين اللفظ والمعنى ولا اختصاص فى كل منهما بما يدل على مقدمة العلم و
لا شك فى شيوع ذلك الاطلاق فى عبارات المصنفين كاطلاق مقدمة
العلم حتى جعل المغرب ذلك فى طلاق فى مقابلة مقدمة الجيش واطلاقها
حقيقة عرفية عند الاكثر وكثير من التصانيف مقدمة منها اعم مما يدل
على مقدمة العلم تأمل وهى فى الاصل تبنى الخ الاصالة بالنسبة
الى المعنى الاصطلاحى فالمراد بالاصل المعنى اللغوى سواء كان الحقيقة
او مجازا والمقصود من الانباء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن
والالتزام يوصف لها المؤدى الخ لا يخفى ان الظاهر ان توصف
المركبات الناقصة ايضا بالفصاحة وهى خارجة عن ظاهر العبارة فينبغى
اعتبار التأويل فى المؤدى وفى الكلام فذهب الشارح قدس سره
الى الاول نظرا الى انه شاع اطلاق المؤدى على ما يقابل ما بقابله من المعنى

والمجموع والمضاف والكلام ولم يعهد مثل ذلك في لفظ الكلام واختار
بعضهم الثاني ويرد الثاني بان يراد بالكلام المركب مطلقا لاسم يحاص على التام
وهو الحق لانه يلزم ان تكون تلك المركبات الخالية عما يخل بفصاحة المفرد
فصيحة مع اشتمالها على ما مر في فصاحة الكلام لضعف التاليف فانه يخل
بفصاحة الكلام ولم يذكر في المفرد وابعد من ذلك اعتبار خلوها عن
الفصاحة بضم كلمة معها واشنع من ذلك صيرورتها غير فصيحة باعتبار
مجرد الاسناد بينها بلا زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد عرض
بان المراد مما يدل جزؤه على جزء معناه فتناول الاعلام المركبة المشتملة
على نسبة فالكلمات على ضعف التاليف ايضا لان الاعراب باعتبار المفرد عن
فينبغي ان تكون فصيحة اويراد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر والجواب ان تلك
الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين من النحاة فان المفرد عندهم
الملفوظ بلفظ واحد بحسب الوضع اذ نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب
والبناء وكل علم مركب مشتمل على الاعرابين لكنها مفردان في اصطلاح المنطقيين
فان نظره في المعاني اصالة فهذا التعريف للمفرد باصطلاحهم والى هذا التحقيق
اشارة في حاشية المطالع وهي تنبئ عن الوصول الخ وانما ترك هنا
قيد في الاصل اذ معناه متحد لغة واصطلاحا فانه قال العلامة في ديباجة
شرحه على المفتاح البلاغة في الاصل مصدر بلغ الرجل اذا صار بليغا
هو ان يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده مع ايجاز بلا اخلال واطالة بلا
غير الملال وقيل هو اسم جامع لحسن اللفظ في صحة المعنى والصحيح ما ذكره المقو

وهو ان البلاغة ببلوغ المتكلم في تادية المعاني الى آخر تعريف المفتاح
اذ لم يسمع كلمة بليغة اعترض عليه بان ذلك احق من المدعى او المفوه
على توجيهه قدس سره يتناول المركبات ان خصه ايضا والقول باستعمال
الكلمة عليها بعيد جدا والجواب ان الكلمة ايضا قد تجعل متناولة لها
على ما يفهم من اول القسم الثاني من المفتاح لان ذلك انما هو الخ اي
دليل الى انحصار البلاغة فيهما لا في كلام العرب لا وباء والمصنفين ايضا
في امر يعمهما الخ يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منهما عما سواه والا
فلا شك في وجود المفهومات العامة كما قسم ابن الحاجب الخ
وقد اورد على ذلك بان القسمين مشتركان في حقيقة واحدة اعني
المذكور بعد الاواخرها فافهم فالفصاحة في المفرد الظرف اما
صفة بتقدير العامل المعرف على ما يفهم جوازه من كلامه قدس سره في
بحث ترك المسند في شرح المفتاح وبتقديره منكرا نظرا الى ان الكلام
في الفصاحة للجنس والمعرف بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره
في شرح المفتاح واما ظرف لغو بمعنى النسبة التي تشتمل عليها الكلمة
واما حال على ما بعض النحاة من مجيء الحال عن المبتدا فان قيل لا يبقى
التقييد هنا والحال مقيدة للعامل على الاطلاق قد صرح بذلك المحقق
الرضي قال ولو جعل صفة لفظا الاطلاق في التقييد فيما اذا جعل العامل
في الحال الابتداء غير ملتزم ولو سلم قبول الصفة الحال بحسب التقييد
فان التخصيص الذكري لشيء يفيد نفي الحكم عما عداه في المحاورات والخطابات

كما سيجئ في بحث الاستتباع في الفن الثالث وتفسير الفصاح
بالخلوص الخ وذلك لما نقل عنه قدس سره في حاشيته المطول ان الخلوص
لازم غير مجهول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال
ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان يقال ان الفصيح هو الخالص وانما
استقام في الجملة بالقصد لمبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص لا يقال
يمنع التعريف المباين ودعوى الادعاء وقصد المبالغة حتما لا يتفق
في التعريف لانا نقول الادباء كثيرا ما يتسامحون ويكتفون بمجرد ان
تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ويعتبرون قصد المبالغة
والادعاء في التعريفات وامتناع التعريف بالمباين باصطلاح المنطقيين
نعم يرد عليه ان الظاهر ان المراد بالوجودي معنى ما لا يكون العدم داخلا
في مفهومه وبالعدمي ما يدخل العدم في مفهومه ويصح حمل احدهما
على الآخر كما يقال البياض سواد ويؤيد ذلك اثبات القوم للقضايا
المعدولة وانما امتنع التعريف هنا لو كان الفصاحة موجودة والخلوص
معدوما او الفصاحة وجوديا والخلوص عدميا تأمل يوجب ثقلها
الثقل على وزن الصغر خلاف الخفة مصدر ثقل الشيء بالضم والثقل
بكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال ومعناه بالفارسية گران
على في المهذب والمعنى لا تقل انت لفظا باعتبار عطف لفظ العير
لكن المعنى الثاني اولى بمعنى يجب المقام والضمير عايد الى فرع المذكور
في البيت السابق اعني وفرع يزين المتن اسود فاحم اثبت كقنو النخلة

المتعنكل فيكون اضافة الغدائر الى الفرع من اضافة الجزء الى الكل
والجزء الى الكل اذ الفرع الشعر مطلقا على ما في المهذب او الشعر التام
كما في الصحاح والاثيث الكثير القنو بالكسر من النخلة بمنزلة عنقود
العنب والعنكول بالضم والعنكال بالكسر ما علية البسر من عيدان
القنو وتعنكل القنو اذا كثر عنكوله وقد يجيء العنكول بمعنى القنو
فمعنى الكلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل في الغرائر والمهذب الغدير
مطلق الشعر للتنافي على هذا المناسب ان يجعل ضمير غدائره راجعا الى
الجديلة بتأويل المذكور ويؤيد ذلك انه روى ان المعنوق في نساء
العرب شد مجموع الشعر وسط الرأس وجعل قطعة منها كالرمانة ثم
تضفر بحذف المثنى والمرسل من الحروف المهموسة الرخوة الحروف
المهموسة حروف هذا التركيب اعني ستشحثك خصفه الشحث بالثاء
المعجمة والحاء المهملة الاولى في المسئلة وخصفه بالخاء المعجمة والصاد
المهملة امارة والمجهورة ما عدا حروف ذلك التركيب والشديدة
حروف قولك اجدت طبقا اي مزجت الشراب بالماء والرخوة
ما عداها وعدا ما في قولك لم يروعنا وهذه الحروف بين الشديدة
والرخوة وفيه نظر لان الخ واجيب بان الزاء المعجمة من المجهورة
والرخوة والكل وصف دخل بخلاف الراء المهملة من المجهورة التي
بين الشديدة والرخوة وانت خبير بان وصف الزاء المعجمة بصفة
الزاء المشتركة دون المختصة لغو على ان هذا القائل الخ فاقول

بوجود كلمات غير فصيحة في كلام فصيح فسد بناء على قوله ان فصاحة الكلمات
شرط في فصاحة الكلام قطعا وقد ادخل المركبات الناقصة والتامة معا
في الكلام بخلاف من فسر الكلام بالمركب التام فانه يوجد كلام فصيح
في الجملة اعني المركب الناقص بدون اشتراط فصاحة الكلمات والقياس
على الكلام الخ يعني ان هذا القائل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة
في كلام فصيح على وقوع الكلمة الغير العربية في القرآن الذي هو عربي بقوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وذلك القياس فاسد لان الكلمات القرآنية
التي قيل انها رومية او فارسية او هندية كالقسطاس والسجيل و
المشكاة عربية على توافق اللغتين ولو سلم فالضمير في انا انزلناه
راجع الى السورة واطلاق القرآن على البعض شايع ولو سلم فلا نسلم
ان عربية باعتبار اغلب الاجزاء كما في زعم هذا القائل بل باعتبار الاسلوب
فالقياس هنا مع الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمة و
لم يشترط عربية الجزء في عربية الكل لانه يكفي كون الاكثر على لغة
العرب في نسبة المجموع اليهم واعترض على ذلك بانه يشترط فصاحة
الكلمات في فصاحة المركب التام او مطلق المركب ولا يقتضي ذلك
ان يشترط فصاحة الكلمة في فصاحة عدة كلام مسماه باسم كالسورة و
القرآن فانهم ذكروا ان الزائد على المسند والمسند اليه خارج عن
حقيقة الكلام والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف على ما وراء المسند
والمسند اليه لكنه شاع اطلاق الكلام على المركب مما زاد عليهما وفصاحة

مثل السورة والقرآن لا يمكن ادخالهما في فصاحة الملفوظ فينبغي ادخالها
في فصاحة الكلام وقد اشترط فصاحة الكلمات فيهما لانه قائل في عدم فصاحة
احد الجزئين اعني المسند والمسند اليه يوصف الكل بالفصاحة فكذا
لا يوصف السورة والقرآن بالفصاحة اذا لم يكن بعض اجزائه فصيحا
وان كان ذلك البعض مركبا تاما مما يقوى داعي الطلب فوجه الى
الجهل بان المراد غير فصيح او بان الاول ايراد الفصيح او نسبة العجز
عن ايراد الفصيح بدل غير الفصيح قيل يحتمال القسم الثالث وهو
ايراد غير الفصيح لنكتة وحكمة لا يصل اليها عقولنا مع القدرة و
العلم واجيب بان ذلك سفه لا يليق بحال القرآن لتذرع به
معجزة وتصديقا للنبي عليه السلام بكمال بلاغته وفصاحته ان لا تيان بالسفه
ينجر الجهل بالسفه فيه تدخل نسبة الجهل ورد بان ذلك بالنسبة
الى البشر بما يتصور واما بالنسبة اليه تعالى فان كل ما يفعله الله تعالى
فهو حسن وقياس الغائب على الشاهد غير مستقيم على ما علم في الكلام
والجواب ان الخفية رحمهم الله يجوز واحد ورما لا يليق بالحكمة من
الله تعالى اصلا والا رحمهم الله وان قالوا بالجواز لكنهم لم يقولوا
بانبات ذلك من عند انفسهم بلا ضرورة ودليل من الكتاب والسنة
سيما بمثل هذا الامر المتأمل كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى الخ
انت خبير بانه يلزم على ظاهر التفسير اشتمال القرآن على غير الفصيح مثل
المتشابهات ولفظ الاب بالتشديد المشتبه على كثير من الصحابة رضي الله

ان هذا من ساخوان تأمل اى مدقق مطولا هذا موافق لكلام التصحيح
لكنه ذكر في الاساس الترجح وقفه الحاجب واستقوائه اى كالسيف
السترجي ح يمكن ان يعتبر لهذا التخريج وجه بستقيم على قاعدتهم وهو
ان يقال ان فعل قد يجئ لصيرورة فاعله كاصل لخوقوس الرجل
اى صار كالقوس فالمسترج مصدر ميمى بمعنى تفاعل وقد يوجه بان التفعيل
يجئ بمعنى النسبة الى اصل كلمة نسبته الى التميم فالمسترج من سرجة اى
نسبته الى السترجي والسراج ورد ذلك بان التفعيل لم يجئ للنسبة بمعنى
المشابهة قلت هو ايضا من القبيل وماخوذ من السراج بالامام المرزوقي
حيث قال السترجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك
لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ومنه قيل سرج الله امرك اى
حسنه ونوره هذا كتب قدس سره في الجواب بخط الشريف فلا حاجة
الى تصحيح غيره فما كتب في كثير من النسخ وينبغي ان يعلم انه وقع عطف ماخوذ
في خط بواو بدل الواو فالجواب وجهان لكن يرد على الوجه الاول انه ورد
سرج الله بهذا المعنى في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم
الا ان يقال اشتهاره في كتب اللغة من المتاخرين بعد الحكم من قدماء اهل
اللغة بغرابة المسترج واجيب بان ذلك لاشتهار لا ينافي الاحتياج الى
تخريج الوجه البعيد وانت خبير بانه لا يحسن ح جعل الجواب وجهين متغايرين
على خلاف ما ثبت عن الواضع لقدس قدس سره في تعليم القانون فهما
لكن المشهور في المطول ان المراد بالقانون القانون التصريفي قيد عليه انه اذا

غير فتح العين مثلا الى الكسر صار غير فصيح ولا شك ان متعلق بعلم
اللغة دون التصريف ويمكن ان يقال الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع
ومثل ذلك ليس بموضوع لا يقال فالاجل ايضا خارج لانه ليس
بموضوع لانا نقول تقريرهم بان اصل الاجل الاجلن بمنزلة الموضوع له
ايضا غاية الامر انه تسمح استعماله واعلم انه ينبغي ان يجعل المفردات
ههنا مناولة للمركبات اذ قضية التي في حكمها لانه اذا قيل مسلمون بدون قلب
الواو باوا وادغام كان غير فصيح بقي مناقشة باعتبار انه يقع مثل ذلك
في المركبات انه ايضا فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة
في ابنك كان غير فصيح اقول الحمد لله اولا انت عليك ان تسلم اولا فاقبل
ونحو آل وما ذلك ولان اصل آل اهل واصل ماله وابدال الهمزة
من الهاء غير قياس الاعز من الخيل وهو في اللغة الابيض مطلقا او البيض
الجبهة من الخيل فكلمة من للبيان قدمت او حال واما جعله ايضا خبرا فضيه انه
يستفاد من العبارة وفيه نظر ووجه النظر انه ان اراد صاحب القيل ان
الخلوص عن الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة فممنوع وان اراد انه لو
لم يذكر لزم فصاحة الكريه مع خلوصه عما ذكر فممنوع ايضا انتهى من جهة
الغرابة الخ لا ينبغي ان يراد ان الغرابة مشتملة على الكراهة بحسب المفهوم
من الغرابة فان توجيه المنع على ذلك ظاهر غاية الظهور بل اراد بحسب الكراهة
منحصر في الغرابة فالقول باشتراط الخلوص عن الكراهة لكن ذلك لا دعا
ايضا في محل المنع وقيل ان الكراهة الخ وقد يتوهم ان هذا اشارة الى

ذكره التخانجي من ان الكراهة امارة الى التغير والى الغوابة وعلى استعماله
على تركيب يستغرب عنه الطبع فعلى الاول ذكر الكراهة مستغنى عنه وعلى
الاخير لا بد من ذكرها في تعريف الفصاحة ولا يخفى ان نظره قدس سره
لا يتوجه على ذلك لان التخانجي ايضا اعترف بان كراهة بعض الالفاظ
بغير التغير واما اثبات انه لا دخل في التغير في الكراهة اصلا فمشكل
اقول لا ضرورة في القول بان مقصوده قدس سره وابراد النظر على
كلام التخانجي بل على قول من قال ان الكراهة بمجرد التغير الا ان عليه
النقض وينبغي ان يعلم ان كلام التخانجي باطل لانه يكفي لصاحب القول
المذكور في المتن ان يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة
ولا ينفعه اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بدون التغير واعلم انه قال
الكاشي في شرح المفتاح ان التغير بالفتح مصدر قولهم تغر الرجل وبالكسر جمع
تغرة من حسن الصوت في القراءة والمعنى ان في هذا الباب جميع فصاحتها
يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي خلوصا كائنا مع فصاحة الكلام وان يكون
بمعنى بعد على ما في الهاوي للشاوي واما جعلها ظرفا لغوا للخلوص فمما اختلف
فيه النحاة لان الاخفش اشترط ان يكون المفعول عنه بحيث يصح اسناد الفعل
اليه وخالفه بعض النحاة ونقض مذهبه بقول بعض العرب انتظرتك مع
طلوع الشمس هكذا استفدت من الشرح الكبير للكافية ويؤيده ان نقض ما ذكره
صاحب المغني من ان المعنى عند الاضافة مثلة معان الاول موضع اجتماع
الشيء في زمانه الثاني مراد فه عند الا ان المشهور مذهب الاخفش سيما موضع

الا يكاد يخالف قول الوجيه البرجي ان الشيخ الرضي تجوز في توظيف
الكلام ان يكون الباء في قوله بالاسناد بمعنى فرده السيد بانه يلزم
ان يصير المتضمن والمتضمن امرا واحدا حال من الضمير في خلوصه
فان قيل يلزم ان يصير مثل زيد اجل فصيحا فانه يصدق عليه في تلك
الحالة انه خالص عما ذكر في حالة فصاحة الكلام كما يقال الكريم سخاوته حال
المكنة فاذا سخي شخص حال المكنة ثم صار فقيرا يصدق عليه انه كريم وان لم يكن
سخيا حال الفقر قلنا يمكن ان يختار مذهب بعض النحاة ان المشتق مجاز في غير
زمان التلبس فيصدق على زيد اجل انه خالص فصيح في زمان فصاحة الكلام
التي قبل هذا الزمان وبعده واجيب بان مثل زيد اجل ليس متحدا
مع زيد اجل في العبارة فليس الكلام واحدا حتى يخالف الفرض فانه تخلل
واحد او حالان وفيه انه ذكر قدس سره في المطول ان مثل فصيح في
موضع غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يقال الملفوظ في كل مقام
يغاير الملفوظ الآخر بالشخص ويلزم ان يكون كذا وذلك لانه يصير
الظرف قيدا للقيد الذي هو تحت النفي على الخلوص وانتفاء المقيد يتصور
بانتفاء القيد فقط هو الظاهر وبانتفاء المقيد فقط وهو قليل او بانتفاء
كليهما والمقصود هو المتوسط فيقع الخلل في التعريف لاضماله غير المقصود
لا يقال اذا علم ان الشيء مع فصاحة الكلمات محل علم منه ان الشيء مع عدم
الفصاحة بالطريق الاولى لانا نقول في ذلك غير منقدح اليه في التوظيف سيما
مع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول متناول لانتفاء الشيء مع الفصاحة معا جواز

ان يكون انتفاء الفصل بمجرد الغواية او مخالفة القياس ويجوز تناول الجزء
والاولوية فيه غير مسلمة لانه قد يشترط وجود شرط آخر كما في صورة ان فر
مع الفصل نعم يستقيم الاولوية اذا كان عدم الفصل بالغواية والمخالفة معا
او اجتمع احدهما مع تناول الجزء لانه يكون نوعا من الفضل لا من
المشهور بين الجمهور لا يخفى انه يحصل الضعف بمخالفة القانون عند الكل
ايضا ويمكن ان يقال هذا يعلم بالطريق الاولى او يقال الكلام في تركيب
لصحة في الجملة مع انه يمكن حمل المشهور بين الجمهور منا والا عبرة
الجميع لفظا او معنى وحكما اقسام للتقابلية والتقدم على ذكر المرجع
او اقسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب والامر في ذلك سهل
ثم التقدم اللفظي ان يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان
من حيث الرتبة والمعنى ايضا متقدما اولا او التقدم المعنوي ان لا يكون
المرجع مصرحا به بعد لكن هناك ما يقتضي ذكره قبل الضمير وذلك انواع
مثل ذكر الفعل المتضمن المرجع نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ومثل سياق
الكلام المستدعي له استدعاء قريبا او بعيدا ومثل معنى الغائبة و
الابتداء المقتضيين لتقدم الفاعل والمبتدا على المفعول والخبر رتبة
وكذا معنى المفعول الاول في باب اعطيت يقتضي تقدمه على المفعول
الثاني والتقدم الحكمي ان يتأخر المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون هناك
ما يقتضي تقدمه لان الضمير الموجب بحسب اصل وضعه موقوفة لتقدم
المرجع لكنه قد خولف في ذلك الاصل لنكتة الابهام ثم التفصيل في الاضمار

المتبع ما يقصد به نكتة اصلا والواو في والورى للحال اتى تاخر
ذلك على العطف مع انه الاصل لرعاية المناسبة في المقابلة فان
قوله وهدى حال في المقابل اعني تلك وهدى ايضا على تقدير العطف
فالمعطوف عليه هو مجموع قوله هدى والضمير المستكن لوجود الفاصل
وعلى التقديرين يلزم ان يتوقف مدح الورى على مدحه كما هو ظاهر
من العبارة وان يتخذ الشرط والجزاء والاولى ان يقال اعتبار العطف قبل
الجزائية فالجزاء في الحقيقة مجموع مدح الورى ومدح الشاعر فانا نقول
لا فائدة في ضم ثناء مدحهم مع مدحهم ويمكن ان يقال المعنى انه متى امدحه
الورى مشاركا وموافقا معي لاية اي مدحهم عن مدحي وبهذا ظهر فائدة
قوله معي وايضا في اتحاد الشرط والجزاء ريب وبالجزاء المدح الكامل على ما هو
المتعارف في مثل تلك الصورة نعم مقابلة المدح يمكن ان تعتبر بانه
اشار بذلك ان ذمه لا يبقى ان يخطر ببال احد ولو على سبيل الشرطية او
التعليق الا ترى انه اورد في الذم لفظة اذا التي هي للاستقبال في المدح
لفظة متى التي هي سور الكلية ثم فرق كل ان فرض انظاهر منه ان ذلك بقال
لمن هو في الثاني والنفس كما يقال انت ترتجل كل ارتجل لكنه يحتمل ان يراد
انه كامل في ان فرض في الجملة بحيث يكون فوق اكمل فعلى هذا لا يبعد
ان لا يكون فيه انه يلزم ان يكون اللغو والمعمى فصيحين مع انهما من المستهجنات
والجواب انه ان كانت الدلالة منهما واضحة عند الفطن السليمة بعد العلم
بالاصطلاح فيهما فصيحان والا فلا وقيل ليسا فصيحين اصلا ولذا لم يذكرهما

الملخص وصاحب المفتاح في المحسنات تقديم او تأخير اذا لم يقتصر على احد
منهما مع استلزام كل منهما الآخر اشعار بكفاية احدهما في الخلل
او حذف اي جار قرينة واضحة فان الحذف مع تلك القرينة في قوة الثابت
فلا يخل الخلل او غير ذلك ينبغي ان يجعل متناولا لمثل العطف
على المحل لا قرينة ومثل جر المجاور وغيرها وان لم يوجد الخلل في تركيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لكن المفهوم من المطول ان التقييد اللفظي
لا يكون بدونه ذلك الخلل تأمل اسمعيل المخزومي في شرح المفتاح
بدل المغيرة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب قيل ذكر ضعف الخ
لا يخفى انه ليس في كلامه قدس سره ضرورة تدعو الى حمل هذا القيل على ما
ذكره الخفاجي من ان احد الامرين اما الضعف او التقييد مغن عن ذكر الآخر
ولو حمل ذلك لا يتم وجه قدس سره الا بانضمام ان ذلك الضعف ايضا
متحقق بدون التقييد في مثل جاءني احد بل تعين وانما قيد عن
الآخر ليس بمضر فان المقصود تكميل القيود في الحدود وانما الخلوص عن
الغائبة يغني عن الخلوص عن النافر وان كان كل منهما الخ فيه اشكال
قوي وهو ان اجتماع تلك الامور اما ان يكون مخلا للاعتداد به في النحوي المنهوم
او لا فعلى الاول لا يوجد التقييد بدونه ضعف التأليف وعلى الثاني لا يصح
ما سيأتي في آخر المقدمة من ان الاحتراز عن التقييد اللفظي يحصل بالتأمل
الخلل واقع في انتقال الذهن الخ ينبغي ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن
السامع والمقصود بالانتقال من معنى الى آخر توجه النفس من الاول الى الثاني

العلاقة بينهما والخلل في الانتقال بطؤ الانتقال من المعنى الاصلي الى المراد و
ذلك بسبب العدم ظهور دلالة اللفظ اي بطؤ افهام المراد من اللفظ
عند الاطلاع بالنسبة الى العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة افهام المراد
من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الاصلي الى المراد ولا بسبب
الضرورة ينبغي سرعة الافهام بانتفاء سرعة الانتقال ولا شك ان ذلك
الخلل بسبب ادراك المتكلم اللازم وارادته من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة
على المراد بسبب ادراك اللازم الخ لا يخفى انه ان حمل صيغة التلازم والوسائط
غير حسن وكذا ان اعتبر الجمعية باعتبار المواد مع انه يلزم ان لا يوجد اللوازم
والوسائط في كل مادة وذلك غير مسلم الا ان يقال في ذلك اعتبارا لاقل
كما في قولهم اذا تنازع الفعلان وعلى الجملة لا دخل لوصف الوسائط بالكثرة في
الخلل ويمكن ان يقال المراد باللوازم والوسائط هنا ما فوق الواحد
والاغلب ان يتحقق الخلل بتعدد اللازم والوسط ساطب الخ
ادخل السين اشارة الى ان البعد وان كان الغرض الآخر لكنه لا يريد ان
يطلبه الا بالنظر الى الاستقبال وكذا الجزم والكناية كذا نقل عنه قدس سره
ومثل هذه العلاقة نسب البعد الى الدار والقرب الى ذاتهم فالعاشق لا يطلب
المحبوب وان تعلق به غرض نعم يمكن طلب بعد الدار لكنه خطأ انما
جعل ذلك خطأ في نظر البلاغة فانه لا يفهم من العبارة وان كان له وجه
صحة في الجملة من كتمان الحب في مطلع صلوا العين مجازا ثم الكناية بذلك على
الفرح وينبغي ان يعلم ان المسطور في كثير من كتب الفصحاء السرور مصدر

متعد فيجعل مبنيا للمفعول هنا لكن المتبادر من تقرير الصحاح انه لازم
فيلايم العطف على الفوح اطيب نفسا بالتخفيف من طاب على ما
فاخ المطاوعة اراد بطيب الفواق طيب النفس به ويلايمه ايضا تنكير نفسا
ولكن عطفه اوطأ لما يشعر بانه من التطييب حسن الجرس في اكثر
النسخ بالتذكير على تاويل النفس الذي هو مؤنث سماعي بالميل
كانه يجر ريح فيه اشارة الى ان اطلاق السبوح على الفرس مجازا نظرا
الى ان السبوح من سبح في الماء على ما في الاساس ومن المجاز فرس سابح و
مسبوح بقي ان المناسب للاسعاد والاعانة في الغزوات والشدائد شدة
عدو الفرس والظاهر ان يجعل السبوح ضامنا من السبح بذلك المعنى لان
السبح حقيقة في السباحة في الماء على ما فهم من الاساس انه يلايم الغرة نظرا
الى انتهاء الاصل بالغرة من الماء ولا يخفى المتبادر بها الا السابح فاعل
الظرف يجوز ان يكون مبتدأ وجزءه الظرف الاول والظرف الاخير
بحالها والاول حال من ضمير الخبر وكانه لم يلتفت قدس سره الى ذلك
باعتبار انه لا فائدة يعتد بها في تقديم الخبر والجندرض الجند بكسر
النون كما هو المناسب ههنا الحجارة وبفتح النون وكسر الدال الارض ذات حجارة
كذا يفهم من كتب اللغة فاذكره قدس سره بيانا للمراد من اطلاق اسم الحجارة
على موضعها وثبت عنده الرواية في البيت بكسر الدال فيكون سكون النون
لضرورة الشعر لكن لا ضرورة في التجويز ولا شهرة لتلك الرواية
والسجع هدير الحمام ونحوه اعلم ان اطلاق السجع على تصويت الحمام والفاختة

حقيقة على ما في الاساس واطلاق الهدير على الاول حقيقة وعلى الثاني
مجاز والحمام في اللغة على ما هو المشهور ما كان ذا طوق من الفواخت و
القماري واشباه ذلك فعوله نحوه مرفوع اي السجع هدير الحمام ومثل
هديره اي هدير الفاختة او مجرور فالهدير بعموم المجاز في تصويت الحمام
والفاختة ذكر في الديوان سجعت الحمام اذا طربت في صوتها ومن ذلك
سجع الفاختة وهو ان تمد صيحتها الى جهة واحدة والاعلق بالقاب ان يراد
بالحمام مجرد ما يقال بالفارسية كبوتر على ما في المقدمة ونحوه مثل الفاختة
او يراد بالحمام ما يألف البيوت ذكر في الصحاح الحمام عند العامة الدواجن فقط
يشهد به العقل والنقل لا يخفى ان شهادة النقل ممنوعة بناء على ما في
الصحاح لكن شهادة العقل مجروحة فانها سلمت فيما اذا كان الغرض
من التصويت سماع الصوت واما اذا كان اظهار النشاط كما يظهر للسلاطين عند
رؤية الازهار والاوراد ولا شك ان الفاختة هو الغرض هناك فانه جعل
الرؤية ايضا من اسباب الامر بالتصويت والا يخفى ان الفصاح يعني
ليس اخلالها بها الا من جهة ما يلزمها من الثقل والا فهما من حيث هما لا جهة
لاخلال بها وهذا بخلاف الكراهة في السمع لانها معنى مناسب للاخلال
من غير ملاحظة للثقل ويخدشه انه يجوز ان يوجب كل من الشائع وكثرة
التكرار الكراهة في السمع دون الثقل والنافر وكيف عرض الخ
الاولى في مثل ذلك المقام ان يكتفي بالمعنى العرفي للفظ الملكة وكيف
النقطة والواحدة الاحتراز عنها على مذهب من يجعلها من الامور

الاعتبارية او من مقولة الكيف لبعض فيه مثل العلم الخ قول الانصاف
ان في صورة العلم التفصيلي لكل معلوم علم منفرد وليس فيها علم واحد
يقتضي انضمام جملة بالذات بل بتبعية المعلوم انضماما عرضيا واما في صورة الاجمال
فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انضمام فيه لا بالذات ولا بالعرض واتبع هذا
واعرض ايضا بالكيفية المركبة للوقف تصورها على تصور اجزائها اللهم
الا ان يراد بالغير ما هو خارج عنه حقيقة على ما هو المناسب لاصطلاح المتكلمين
من ان الغير ما يتصور الانفكاك من الجانبين واعرض بالكيفية النظرية
وانت بغنية بانه لا اشكال في ان نفس الكيفية النظرية التي لا يكون العلم بها نظريا
بل بالكيفية التي ادراكها نظري اللهم الا ان يقال المقصود بالوقف
المنفي الوقف الذاتي الذي لا يمكن زواله اصلا كما في العرضيات بالنسبة
المعلوم النظري فانه قد يكون ضروريا للنفوس القدسية اشعار بانه
لو عبر الخ يعني فذكر الملكة اشعار بان من يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح من غير
رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا لانتفاء الملكة سواء كان في التعريف لفظ
افصح يخرج بجزء هذا التعبير عن ان يكون فصاحة او لم يكن فلا يرد ان اللام
في المقصود للاستغراق فيلزم ان لا يكون ذلك التعبير فصاحة مع انه لا يبعد
ان يقال ليس في لفظ المقصود اشعار بذلك فان اللام يجوز ان يحمل عليه
بمعونة المقام لا نص ولا ظاهر فيه مع فصاحته اعلم ان الفصاحة مطلقا
ليست شرطا في البلاغة على ظاهر كلام المفتاح ولا يبعد ان يختار التفصيل ويقال
مجرد الفصاحة المعنوية شرط فيها الا ترى ان مرجعها علم البيان الذي هو جزء

علم البلاغة بخلاف مرجع الفصاحة اللفظية فانه الحس واللغة او النحو والتصرف
تأمل الا ان يعبر الخ اعلم ان مقتضى الحال هو الخصوصية على اي وجه وجدت في
الكلام بل اذا كانت مقرونة بالقصد والاعتبار زاد الاعتبار وبالغ
حتى جعل نفس مقتضى الحال مع ان الكلام انما يفيد في الكلام لانه قيد به
لان المعنى الخصوصية خارجة عنه منضمة معه واما وجه تقييده به حتى
احتاج الى ايثار كلمة مع على في فهو لاشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان يكون
زائدا على اصل المعنى لا يقال قد يقتضي الحال ايراد الكلام مقتصرا على اصل
المعنى فيما اذا كان المخاطب بليدا لانا نقول هذا الاقتصار في اللفظ امر زائد
مفيد للسامع المبلغ بل فائدة المخاطب خصوصية الصواب هنا الضم فان
المراد بها النكات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر خالفت به
ياء النسبة واما في الصحاح من ان الفصح لفح فباعتبار انه يصدق ان يعد من
مصادر خصه بكذا والخصوص بالفتح صفة فبالحاق ياء المصدرية صار بمعنى
المصدر وتحقيق ذلك يعني ان التحقيق ان مقتضى الحال ليس نفس الكيفية
بل مطلق الكلام المكيف بتلك الكيفية والتراكيب المشتملة على الخصوصيات
القادر عنها جزئيات لذلك الكلام الكلي مطابقة له بمعنى صدقه عليها
واظهر ان المطابقة ههنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال طابق النعل
بالنعل ولم يحمل قدس سره اصل المطابقة على اصطلاح المعقول لانه عكسه
تطابق اصطلاحين ليس بشرط وسيجيء في تعريف علم المعاني تمة لهذا التحقيق
فسيذكر ان شاء الله العزيز في تحقيق هذا الكلام ما يليق بالمقام فان

مقامات الكلام الخ فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد المقتضى فان التعظيم
والتحقير يقتضيان الحذف فلنا المراد تفاوت المقام بحسب الاقتضاء ولا شك
ان الاختلاف الاقتضائي يوجب اختلاف المقتضى لان الاعتبار الخ علة
لعلية قوله فان مقامات الكلام الخ كونه زمانا له وجه ذلك التوهم الانطباق
فان الامر الزماني الممكن مطابق للزمان والمكان وبقدرهما اي اختلاف
كل منهما فيه ان مقام كل من المذكورات لا يباين مقام خلاف كل منهما وانما يجب
بان الكلام على التوزيع بان يراد ان مقام التنكير مثلا يباين مقام خلافه
من التعريف ويمكن ان يقال ان الضمير راجع الى واحد قد ذكر في ضمن كل
ونختار ان الضمير مطلقا معرفة وان عاد الى النكرة وتجعل اضافة الخلاف
الى الضمير للعهد مقام تقييده اي تقييد اصل المذكورات بتلك القيود
بهذا نظرا الى الحكم والتعلق او اداة قصر هذا بالنسبة الى الحكم والتعلق
او تابع بالنظر الى المسندين والمتعلق او شرط مخصوص بالمسند
او يمكن جريانه في الثانية الاخيرة واتمام يقال الخ لان اظهار ان يكرر
المخالف مرة لكنه قد يترك كافي التسوية خوفا من التطويل ليس لتلك
الكلمة الخ وكذا المشاركة مقام مع تلك الكلمة ليس لمع غيرها وانما
يفهم ذلك باعتبار انه صدق انه كلمة مع مصاحبتها وانما قيد بالمشاركة
فان صوره المشاركة مشتملة على غيرية ومحتاجة الى البيان في اصل
المعنى لا في جميعه فلا يلزم اختلاف مقام المترادفين بالشرط لا يخفى
ان الفصل في نحو ان ضرب نفس الشرط لا مقرونا به فكانه اراد بالشرط

اداة الشرط فارتفاع الشان الخ فان قيل اصل الحسن لذاته يحصل
بالمطابقة فارتفاع الشان بكمالها لا بنفسها والانحطاط يقتضي
ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعدهما قط كالمطابقة مطابقة ايضا فيصح
ان يقال لا ارتفاع بجنس المطابقة كما ان اصل الحسن ايضا بذلك الجنس
ثم اضافة العدم للجنس لا للعهد فالمعنى الانحطاط بجنس العدم المتعلق
بجنس المطابقة لا بعدم هذا الجنس بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على
البليغ وان جاز ان يحمل على الفصيح ايضا ويمكن ان يقال اصل الحسن
بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها اصلا الا ترى
ان صاحب المفتاح قال واذ قد تقرر ان البلاغة بمرجعيها وان الفصاحة
بنوعيها قما يكسو الكلام حلى التزيين ويرفعه على درجات التحسين فعلى هذا
حمل الكلام على الفصيح حسن بالمحسنات البديعية من حيث بحث عنها
في علم البديع وانما قيدنا بذلك لان تلك المحسنات من جهة اقتضاء الحال
اياها موجبة للحسن البذاتي فبحث عنها من تلك الجهة في علم البلاغة ولذا ذكر السكاكي
القدر من المحسنات البديعية في علم المعاني يعني فاعلم ان لبس الخ فيه اشارة
الى ان اللفاني في قوله فمقتضى الحال الخ للتوزيع وانما لم يحمل على التعميم لان
المناسب على مقتضى الذوق السليم كان ان يقال فاعتبار المناسب هو
مقتضى الحال مع ان التوزيع شنيع اضافة المصدر فينبغي ان يعلم انه
قد يستفاد من اضافة المصدر العموم بحسب القرائن كما في سائر الاسماء المضافة
والمعرفة باللام لكن افادتها للحصر غير ظاهرة ان العموم قد يستلزمه

كما في قولهم ضربي زيدا قائما فانه اذا كان جميع القيدات المخصوصة في حال
القيام لم يحصل شئ منها في غير حالة امتناع ان يحصل شخص في حالين واما
المبتدأ عني قولنا وارتفاع الخ فان كان ابا للسببية القريبة كما هو المتبادر
فالعموم فيه ايضا يستلزم الحصر فانه يتعدد السبب القريب لكن المفهوم من
الحاشية التي كتبها قدس سره على المطول في هذا المقام انها للسببية
وعلى هذا التقدير فان كان الحصر بمعنى ان لا ارتفاع يحصل بهذا السبب لا يتعدد
وعند انتفائه فالتزوم مسلم لكنه لا يلزم الاتحاد والمساواة بين مقتضى
الحال والاعتبار المناسب كما لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فالتزوم
ممنوع فانه ورد في الحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وايضا لا صلوة
الا بالطهور وتناقض فتأمل فعلم ان المراد الخ الظاهر انه يلزم الاتحاد بين
مقتضى الحال والاعتبار المناسب لكنه لا يلزم ذلك اصلا كما تقدم وبذلك
كتب قدس سره في الحاشية ان المقصود الاتحاد والمساواة واما
ما صدق الخ كتب قدس سره في الحاشية ان الحصرين متنافيان فيبطل احدهما
على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص لتحقق الارتفاع
في فرد آخر من الاعم ويبطل كلا هما فيما اذا كان عموم من وجه وتباين كلي
وفيه بحث لان بطلان احد الحصرين لا على التعيين لازم واما بطلان كليهما او
احدهما بالتعيين فغير لازم قطعا سواء وجد العموم من وجه او التباين
او غيرهما وما يتوهم في جميع الصور من بطلان كليهما فغير صحيح والجواب انه انما يبطل
بجزاء لا يجابي من الحصر في الاعم بجزاء السلبي من الحصر في الاخص لا وجه لبطلان

ان في بطلان الاول المبطل بخلاف ما اذا وجد العموم من وجه والتباين فانه
لا يجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر ولا يبعد ان يقال صدق
الايجابي من الحصرين امر مقرر عند القوم فالكلام في الجزء السلبي فاذا
لم يكن الاتحاد والمساواة يبطل الجزء السلبي في الاخص على تقدير
ان يكون بينهما عموم مطلق ويكذب الجزء الآخر السلبي منهما على تقدير
التباين الكلي او الجزئي فافهم نصب على الظرف لا يخفى انه يجوز ان يكون
صفة مصدر يسمى فان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمي زيدا فلانا
اي اطلق لفظ الانسان عليه واما تأنيث المصدر في الصفة فقد يلتفت اليه
كما صرح به السيد الشريف في اول بحث الفصل الثاني من شرح المفتاح ولها طرفان
اي فردان احدهما في غاية الكمال والآخر في غاية النقصان فكما ان عبارة البلاغة
امر اعتباري لها طرفان لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان
تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا يكون من الطرف الاعلى
لان الاصل في طرفي الشئ او نهايته ان يكون امرا واحدا شخصيا لا ينقسم
اصلا في الامتداد الذي يحصل ذلك الامر طرفاه والظاهر انه لا يكون بالقرب
ح من الطرف وقد يؤخذ الطرف نوعا وماهية واحدة مع تعدد
افراده فان الملحوظ في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه وتعدد
الافراد لا يوجب تعدده من حيث هو ثم ان القرب من النهاية لا يتناول
المبتدأ وبعض افراد الوسط والتعبير بالنوع انما يصح بجميع الافراد
لا بعضها على ان التعبير عنه بها محل خفاء وفي الاحكام الخاصة بالطبيعة

فانه لا يظهر ان يقال زيد وعمرو الى غير ذلك من الافراد نوع ما اذا
غير الكلام عنه الخ لا يقال يصدق التعريف على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة
ايضا لانا نقول عموم ما في قوله ما دونه الى اعلى مرتبة دونه يرفع ذلك
وان كان صحيح الاعراب هكذا وقع في الايضاح لكنه لو قيل وان كان
فصيحا لكان احسن تفاوت المقامات ينبغي ان يجعل متناولة للتفاوت
كمية او قلة وكثرة كما انها متناولة للتفاوت كيفية ومناسبة
سوى المطابقة الخ عن ركاكة فان البلاغة هي المطابقة والفصاحة فصيحة
بمنزلة ان يقال تبع هذا الرجل رجال اخر سوى هذا الرجل
متصفا بصفة يعني صفة بها في العرف ويميز عن الفصيح والبليغ مخالف
ما اذا اتى بمطابقة او جناس ونحو ذلك فانه يعد متميزة واتصاف نحو
المطبوع والمجنس مثلا كما ذكره قدس سره في الحاشية على المطول اقول
الظاهر ان يقال هذه لوجوه محسنات الكلام فهي تابعة لبلاغة
المتكلم ثم ان اتصاف المتكلم بتحسين الكلام بها تابع لاتصاف المتكلم بالبلاغة
على تقدير ان يكون بلاغة الكلام شرطا كما ذكره صاحب المفتاح وحققه
المحقق الشريف في اول شرحه والبلاغة في المتكلم الخ اشتهر بان ملكة
الاقتدار على كلام بليغ في نوع من المعاني لا يكفي في بلاغة المتكلم فتصحيح
التعريف يمكن بالغاية على قياس ما سبق في فصاحة المتكلم لا يقال النكرة
الموصوفة عامة على ما علم في موضعه لانا نقول البشر لا يصدق على كل فرد
القرآن البلاغة في الكلام هكذا قيد في الايضاح والاحسن ترك التقييد

حتى يعم البلاغة في المتكلم ايضا اي ما يجب ان يحصل الخ لا يخفى ان هذا
التفسير يدل على ان المرجع اليهم مكانا ومصدر يعني اسم المفعول المرجع اليه على
الحذف والايصال كما يقال مرجع بجود الى الغني لكن المناسب لما مر ان يحمل على المعنى
المصدري بقرينة كلمة الى كما في قوله مرجع بجود الى الغني ويمكن ان يقال هذا
بيان لمعنى مجموع الكلام بحسب المآل لا بمجرد المرجع لان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز
انه امر ضروري فيها فتأمل والاولى ما ذكر فيه اشكال لانه قوله والا الخ
انما ينفي الاحتراز فيرد عليه انه لا يصح لفظ ربما فانه اذا لم يتحقق الاحتراز
يكون الكلام غير مطابق قطعا واما ان نفي كون الاحتراز مرجعا فيتوجه عليه انه لا يصح
قوله فلا يكون بليغا اللهم الا ان يقال كلمة رب للتحقيق على ما قال ابن الحاجب
فح يصح جعل الا نفيا للاحتراز وما يقال انها للنفي للمناسبة بين النفي والقلة
والظاهر رجوع النفي الى آخر القيود يعني قوله فلا يكون بليغا فح يصح جعل الا نفيا
لكون الاحتراز مرجعا ولا يبعد ان يختار الشق الاول بان يجعل قوله والا الخ
دليلا على ان ما سبق يستلزم كون الاحتراز مرجعا واجيب بالمنع في البلاغة
فلا يكون بليغا مطلقا على كونه غير مطابق بدليل ما سبق في تعريف البلاغة
من الاعتبار المطابقة فيها ولذا قال في المطول ما مر في تعريف البلاغة كالمبني
على كون الاحتراز مرجعا تأمل والتمييز الاحسن في المغايرة ان يقال
والا الاحتراز عن سبب الاخلال بالفصاحة اللهم الا ان يراد بالتمييز بحسب الخارج
لا بحسب العلم كما يشعر به قول الشارح فيما بعد يعني به يعرف تميز الخ
ويدخل في تميز الخ لو لم يقيد التمييز بالكلام لم يحتج الى هذا لانه تابع

في ذلك لما فعله المصنف في الايضاح نظرا الى ان البلاغة موقوفة على فصاحة
الكلام اولا وبالذات وعلى فصاحة الكلام ثانيا منه اى بعضه لكن
يتبين مبتدا وخبره منه لكن المناسب بحسب المعنى العكس على ما حققه قدس سره
في شرح الكشاف بالحس قال قدس سره في شرح المفتاح الذوق يطلق
على القوة المدركة للعلوم من حيث تكاملها في الادراك بمنزلة الاحساس
او يدرك بالحس الظاهر العطف بالواو فقد سهى سهوا ظاهرا
وذلك لان المقصود بيان الاحتياج الى العلمين من المعاني والبيان نظرا الى ان
البلاغة تتوقف على الامرين من الاحتراز والتمييز وان البعض يتبين في
احد العلوم المذكورة وبعضه يحصل بالحس وبقي التقييد بالمعنوي لتدرك به
بهذا العلوم وبالحس ولو قيل انه غير مدرك بالحس احتمل ان يحصل العلوم
فوائد الى علم البيان مزيد اختصاص لها بالبلاغة قول لا يظهر ذلك على ما
ذكره المصنف من ان البلاغة مرجع الامرين الاولين لاحتراز لاعباء المطابقة
بمقتضى الحال المفيد للمعنى المراد من الخصوصيات الزائدة على اصل المعنى لانا نمنع
التمييز لاشتراط الفصاحة في البلاغة ولانسلم ان التمييز يحصل بالعلوم
من جملتها علم البيان لا يقال المقصود الاصلي في البلاغة والخصوصيات بالطرق
المختلفة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد معنوي لانا نقول الظاهر
ان تلك الطرق من التشبيهات والمجازات والاستعارات والكنايات المذكورة
في علم البيان انما هي بالنظر الى اصل المعنى الخصوصيات فعم لو اعتبرت بالنظر
الى الخواص وجعل البلاغة عبارة عن ادا الخواص واريد التشبيه والمجاز

والكناية

والكناية كما فعله صاحب المفتاح لسلم الكلام
انت خبير بان الفن عبارة عن الالفاظ فالحمل بطريق الاسناد المجازي
لعلاقة الشدة بين اللفظ والمعنى للتفهم ان المراد بالفن المعاني
كما قيل الفنون الادبية بمعنى ان الظاهر كون اللام في الفن للعهد الخارجي
وليست عهدية الا باعتبار ذكر ان ما يحترز به عن الاول علم المعاني فالحمل غير
محتاج اليه مع ان الجزاي علم المعاني اعرف والمعارف كون المسند اليه
اعرف فكونه من مسائل كلمة من ابتدائية اتصالية يعني ان المعاني نازلة بمنزلة
كلية حاشية من البيان حال كون هذه المنزلة مشبهة بمنزلة المفرد والكاتبة من
المركب هكذا يستفاد من شرح المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف في
معنى قوله عليه الصلوة والسلام انت مني بمنزلة هرون من موسى ان زيدا مني
بمنزلة عمرو من موسى فالمعنى هنا يكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب
المفرد من المركب اي ملكة يقتدر بها على ينبغي ان يراد بتلك الملكة
كيفية النفس يقتدر بها على معرفة جميع المسائل اما باستحضار ما كان معلوما
محفوظا منها او باستحضار ما كان مجهولا منها وهنا امور زايدة من التنبيه
عليها الاول ظاهر تقدير القوم يشعر باعتبار تلك الملكة بالنظر الى استحضار
المسائل دون الاستحصال الثاني ان كلامهم ربما يلوح بان منشأ عجزة
ادراك الفوائد وليس كذلك فان الفقهاء اجتهدوا في معرفة المسائل
القياسية الى معرفة العلة المشتركة وما يتعلق بها الثالث ان تلك الملكة
مغايرة تابعة لادراك المسائل المدونة وغيرها تماما مدخل على ما يفهم

من حاشية المطول وشرح المفتاح للشريف ثلثة ذكر في شرح المواقف ان
الكيفية النفسانية سميت حالا في الابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ وهما
متحدان ذاتا وانما تغايرا منظورا فيه للقطع باختلاف العوارض الشخصية والظاهر
هو الاحتمال الاول الرابع انتهى على ان يكون بسيطا للاقتدار
على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتقان قد يحتاج بعد الفحص
الى نظر دقيق في استخراج بعض المسائل ويجوز ان يريد به قد حصل
هذا المعنى جائزا مرجوحا بالنسبة الى المعنى الاول والظاهر العكس لانه تتبع
في العلوم المدونة مع انه الملايم لحكم علم المعاني في الابواب ثم انه اتى وصفها
بالمعلومية اشارة الى ان المعرفة لاعمال اللفظ العربي توليجا الى جهة
الاطلاق على المسائل سواء كان بجوزا او نقلا عرفيا كما هو الظاهر فان لفظ العلم
في اللغة حقيقة في الادراك وجوز السيد حمله هنا على الادراك وانت
خبير بان العلم في اللغة يتناول التصديق والعلم المدون مخصوص على زعمهم بالعلم
عن ضرورة او دليل هكذا فهم من شرح على المفتاح او ادراكات جزئية
الظاهر ادراك الجزئيات فان مجرد ذلك يقتضي استعمال المعرفة في
ادراك الجزئي وكانه تسامح في وصف الادراك بوصف المدرك
او نظرا الى الاستلزام باعتبار ان ادراك الجزئي وان كان ادراكا كليا جزئيا
لادراكات الكلي من الاحوال ثم انه بقي شيء وهو ان المتبادر من ادراك الجزئيات
هنا ادراك النوع المستخرج عن القواعد وليس تلك ادراكات الجزئيات
من الاحوال غاية الامر ان الموضوعات جزئيات الا ترى ان قولنا كل كلام

مع المنكر يجب توكيد وفروعه قولنا هذا الكلام الملقى الى هذا المخاطب
يجب تاكيده لكونه ملقى الى المنكر نعم هذا الفرع وسيلة الى معرفة ان هذا
ان كيد المخصوص مناسب لهذا الانكار والجواب ان معرفة الجزئيات تتناول التصور
والتصديق بحالة على ما في حاشية المطالع تامل كل فرد فرد الظاهر
ترك فرد ان نفي وكانه اراد كل فرد على التفصيل والافراد فالكلام
محمول على الوصفية لا على تعدد المضاف اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا
حلو حامض وعلى ترك العاطف لعدم ظهور المعنى فيها والادغام
انت خبير بان توقف اصل المعنى عليه فحينئذ لا ترى قوله لا اصل
وما شبهه ذلك تعالا بد الح ينبغي ان يقيد بذلك الحيثية والا فيجيء ان
علم اللغة يبحث عن اسماء الاشارة من حيث افادتها اصل المعنى وعلم
المعاني يبحث عنها من حيث انها اذا قصد القرب مثلا يؤتى بها وعند القصد
الى البعد يؤتى بذلك على ما اشير في المفتاح حيث في تعريف المعاني تطبيق
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وذلك لان المذكور هو الكلام المحدث
والتقديم وغيرهما لا يقال كما ان تلك الكيفيات ليست مذكورة حقيقة
كذلك الكلام الكلي الذي يقتضي الحال على زعم الشارح قدس سره ليس مذكورا
حقيقة فاعتبار ذكر كل منهما يحتاج الى تاويل لانا نقول شاع وصف الكلي
باعتبار وصف الافراد فانهم جعلوا وجه الشبه حيثما نظرا الى الجزئيات
والا حيثما موجودة باعتبار الافراد واما وصف الكيفيات بالمسموعية التي
من اوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس شايعا بذلك المشابة تم الانصاف

ان كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره في كثير المواضع يدل على ان
مقتضى الحال نفس الكيفيات حيث قالوا انكار المخاطب يقتضي تاكيد الكلام
والاختصار يقتضي الحذف اقول وما يؤيده ذلك ان ابحاث علم المعاني
الخواص في الكلام قد يكون غير ما يقتضي افادة اصل المعنى وسئل لذلك كثير
وصرح به في شرحه لا يخفى ان تصريح المفتاح اولا بالقول من تصريح
الشرح بانها عين مقتضى الحال وفيه بحث لان تلك الاحوال الجزئيات
المعلقة الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يجعل مقتضى الحال امرا معنويا
يعني من قبيل ما يستفاد من الاعتبارات اللفظية فان الانكار يكفي في دفعه
ان التاكيد سواء حصل في ضمن اللفظ العربي والتركي وغيرهما بل لو حصل
للمخاطب العلم به لذلك ان تاكيد المعنوي باعتبار لفظ لكفى وعلى هذا اعتبار
المطابقة بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان ايان الكلام واللفظ
يقصد المعنى واحوال الاسناد ايضا بهذا التحقيق اندفع ان الاسناد
ليس بلفظ فلا يكون البحث عن احواله من مسائل هذا الفن باحث عن احوال
اللفظ واندفع ايضا ان الاسناد من اجزاء الكلام الذي هو موضوع
الفن ولا يكون موضوع المسئلة كذلك ان المحقق الطوسي صرح بان
موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست
عن الاعراض الذاتية بالمعنى الذي حقق في موضعه بل امور متقارنة
للكلام ولو سلم فهي اعم من الموضوع اي للفظ العربي والجواب ان ربما
ذلك لامر وما لازمة للعلوم احكاما وما في الفنون الادبية فقد لا تطرد فانه

قد

قد يجعل الفن الادبي عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات وتنبيهات وبيان
احوال متعلقة بامر واحد في الجملة على ذكره قدس سره في شرح المفتاح مجردا
اصطلاحا محل خفاء حيث عبارة ان يقال ان التخصيص
في التعريف يجرد ان نظر المدون مقصورا على اللفظ العربي ويخرج
المقصود من علم المعاني قيل كلمة من حاصلة المقصود فيلزم ان يخرج تلك الاجوبة
من علم المعاني ان المقصود من الشيء خارج عنه واما تبعيضية فاحصر صحيح
في الجزئيات واما بيانية فلا فائدة في زيادة المقصود ذا الفائدة ليست
الا ان تعريف العلم وبيان الاختصاص والتنبيه لا تجيء واضحة في العلم دون
المقصود فلو لم يزد المقصود لم يستقم الحصر فان تلك لا موليست من جملة
الا بوجه على كون من بيانية لا يتفاوت الحال ويمكن ان يجاب عنه بان من جملة
بيانية وصلة المقصود محذوفة اي المقصود من الفن وذلك لان الفن
عبارة عن الالفاظ المفيدة للعلم وبيان الاختصاص وغيره لكن المقصود من
جملتها هو العلم وبهذا يتبين من تبعيضية فتفطن الى ان بعض المبادي والموضوعات
واضحة في العلم لكن المقصود مسائل العلم وانت خبير بانه لا يجدي اختصاص
تعريف المفتاح فيما يبحث بالحصول والملكة قائمة بنفس المتكلم ينبغي ان يحمل
قيامها بها على وجود هافيها المعلى العلمي فلا ينافي انها تتعلق احد الشيئين
بالاخر فلكن نقل عنه في حاشية انها منها صلة في الذهن كالعلم والارادة
تامل خطائي هذا المقام هذا مبني على ان المتعارف رجوع القيد الى
القيد مع ان القوم قالوا فان الاضافة نسبة لا يقال قد يكون بعض الاضافة

خارج تطابقه كزيد قائم بل يكون كذلك في جميع الانشاءات لان النسبة
بين كل امرين في الواقع اما ثبوتية او سلبية على طريق الحصر العقلي لانا نقول
المقصود خارج يقصد به مطابقته وان طابق فصادق والا فكاذب وبهذا يندفع
ان يعلم انه لا دلالة للكلام ولا شعار فيه الا مطابقته وقصدها فلا يناسب
تقييد مطابقته او لا مطابقته ههنا بالقصد وبهذا التقرير اندفع ما يقال
انه اذا صدر الضرب من المتكلم في الحال وان الاستقبال يجب ان يكون
ساضرب صادقا لا كاذبا لصدور الضرب في احد الازمنة الثلثة اي الحال
وكذا ما يقال ان الاخبار الايجابية الاستقبالية كلها كاذبة لانتفائها
في الحال وجه الدفع انه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية ولا يخفى انه
لا دفع بمجرد التقييد باحد الازمنة الثلثة تحصل من التلفظ ويكون الكلام
وذلك لانه اذا قال المتكلم اضرب يتصف بطلب الضرب وبعد طلبه
لا عرفا بمجرد التلفظ بهذا اللفظ اقول تحقيق الفرق بين الخبر والانشاء ما
اشير اليه من ان الخبر يقصد فيه مطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف
الانشاء وان فعل من الامر والنهي يدل على نوع طلب لحصول ما اذا لم يكن
في نفس المتكلم بهذا النوع بل ما يقابله يلزم منه ان يكون كاذبا وان كان لذلك
يكون عاصيا فاكتفوا بعبارة الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة
للخارج وعدمها تأمل ومع قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا
مخصوص في الظاهر بالقضايا الخارجية دون الذهنيات مثل شريك الباري
ممتنع بل مثل ما سوى الواجب تعالى ممكن والتحقيق ان بين كل امرين مع قطع النظر

عن جنبة دلالة الكلام وادراك الذهن وفهمه منه نسبة على وجه يتصف
ضرورة العقل او الاستدلال البرهاني بقصد مطابقته في الخبر فان طابق
فصادق والا فكاذب وهذا معنى وجود النسبة الخارجية في الواقع
اذا ذكرنا في ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع
النظر عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية فليس الخارج هنا بالمعنى المرادف
للاعيان حتى يناقض ما اشتهر من ان النسب ليست بموجودة خارجة
بل معنى الخارج هنا خارج الذهن اي الواقع ونفس الامر لا جهة التخصيص
قيل الحكمة ان الخبر اعظم شانا واكثر نفعا واتم لا على التحقيق واصل الكثير
من الانشاء ولا يخفى ان هذه النكتة مع التخصيص فيما يستفاد من العبارة
على انه لا حاجة اليها نعم خبر بان ذلك مبني على ان كل لفظ في الكلام
البليغ مطابق لمقتضى الحال وهذا محل تامل وقد سبق اشارة اليه رمزا
الى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه لانه لا يتعارف جعل الحكم تنبيها مجردا
عن الاشارة والعلم مسند هذا الخبر فتامل غير معتد لو قال معتقد
خطاه لكان ثبوت الواسطة اظهر والكلام في ان المشكوك الحكم
انه خبر او انشاء دال على الحكم ولا يلزم منه ان يكون القائل به حاكما بذلك
الحكم لجواز خلو المدلول في الدلالة اللفظية بدليل انما يصح انه قيل
في التعريف لانه تعريف لفظي مآله الى التصديق وبيان الموضوع له
فانه تعالى جعلهم الخ لا يخفى ان دليلهم لا يثبت بما ادعاه هذا القائل في جانب
الصدق فانه يجوز ان يكون القصد مطابقة لاعتقاد ومع الواقع فلذلك

لم يتعرض قدس سره لما لا يقول لا يثبت ما ادعاه في جانب الكذب بقي الجواز
ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع موافقة الواقع لان هذا احتمال
بعيد جدا فلذا لم يلتفت اليه قدس سره فالمستدل على بعض المدعى اورد
قول الخصم ومثل ذلك تابع بشهادة ان والسلام انت خبير بان هذه الواو
تاكيدية دخلت على المشهود به لا الشهادة المتضمن المدلول عليه بقوله نشهد
وهذا هو الظاهر المتعارف لو سلم فالظاهر من المتن ان جواب الاول رجوع الكذب
الى نشهد نظرا الى انه خبر عن مستمر الشهادة والشهادة الحالية ورجوعه
الى الخبر اللازم نشهد على تقدير كونه انشاء وهذا الخبر هو الاخباري كون المشهود
على وفق الاعتقاد وانما رجوعه الى الخبر اللازم تضمنه هذه المؤكدات على ما ذكره
قدس سره فجواب آخر فلا من المعروف كرخي لا يضاح اللازم بمنزلة الشرح على المتن
ان جواب الاول هو ان المعنى نشهد بشهادة واطاءت قلوبنا بشهادتنا كما
يترجم عنه اذا والسلام والجملة الاسمية فالكذب في قولهم نشهد واد عائهم فيه
المواطاءت مع الاعتقاد بانه مطابق الخ الظاهر من قوله قدس سره
ان القائل حال عن الخبر اعني مطابقة وان الضمير في قوله معه راجع الى الاعتقاد
وحد فسر في الصدق بالاعتقاد انه مطابق والمراد به في الكذب اعتقاد انه غير
مطابق فاختلف الراجع والمرجع في ضمير واحد لكن تفسير الكذب بح نصوص
المقصود والاولى ان مع الاعتقاد ظرف لغو للمطابقة على انه مشارك لكون
الاعتقاد للمذكور اعني الضمير الراجع الى الخبر على ما هو المفهوم من العبارة وسوق
الكلام ان المعمول المحذوف بقرينة المقام اي للواقع والمعنى صدق الخبر مطابقة

نسبة المفهوم للنسبة الخارجية والنسبة الذهنية للمتكلم والضمير في قوله
عدمها راجع الى المطابقة وفي قوله معه راجع الى الاعتقاد بالتفسير السابق
والظرف متعلق بضمير عدمها ومثل ذلك جائز على ما صرح به المحقق في بحث
التشبيه من شرح المفتاح لكن المعنى على السبب الكلي اي الكذب عدم مطابقة
الواقع والاعتقاد معا وان احتمل رفع الايجاب الكلي ونفي القيد فقط اعني
الاعتقاد ضرورة توافق الخ انت خبير بان اعتقاد المطابقة يستلزم
قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم تكن بين الواقع والاعتقاد موافقة لان
العاقل قاطع بعقد الحكم الذي يعتقده انه مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب
لانه اذا اعتقد انه غير مطابق اعتقد خلافه حصر الاخبار لا يخفى
انه لا فائدة في الحصر لان كثرة الافراد للخبر كانت تنفع للمستدل لتقابل
بالواسطة على سبيل منع الخلو ينبغي ان يعلم ان منع الخلو في المشهور الحكم
بالتنافي في الكذب فقط من غير تنافي في الصدق فيوجد الاجتماع في الصدق
فيتحد الخبر الكاذب والخبر الصادق في حال الجنة فلا توجد الواسطة لانه قد يطلق
منع الخلو على الحكم بالتنافي في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي او بعدمه
او لم يحكم بشيء فيجوز عدم الاجتماع وهم من نفى التنافي فوجد الواسطة فعلى
هذا منع الجمع في المقصود ظهر وعلى الجملة لا يتم الاستدلال الاحتمال غير المقصود
تأمل لكن اظهر ان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويزه فلا يلزم
ان لا يراد الصدق بالمعنى الذي نريده وانما الصالح للدليل اعتقاد عدم
الصدق فانه المانع لتجويزه اللهم الا ان يتكلف ويراد بعدم اعتقاد

الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقاد هم بحيث لا يجوز كونه صدقا
احوال الاسناد الخبري لا يخفى انه قد يكون في الانشاء ايضا اجراء جميع تلك
الاحوال من الحقيقة العقلية ومن المجاز العقلي ومن التأكيد بانواعه
وعدمه مثلا اذا كان المخاطب بعيدا عن الاسناد يؤكد الامر وكان تنزيله
بالخبري لكونه الاصل عظيم الشان او مايجري مجراها مثل قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه ومثل جملة التي وقعت او كونه كالمخبر عالما به
لا يخفى ان هذا لازم ايضا للحكم بأصل القضية مجازا بالنسبة اليه وكثيرا ما
يقصد بالخبر مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فلا فائدة عن تعيين هذا الحكم اللازم
عن سائر الاحكام اللازمة المجازية ويمكن ان يقال المراد بالحكم ما يقصد
علم المتكلم به وايقاعه في الجملة وان كان المقصود الاصلي هو الوقوع
واللاوقوع وبالجملة لا يخفى ان تعيين ذلك غير هذا اللازم كما لا يخفى والمراد بكونه لا
لم يدع اصلا ان هذا العلم فائدة الخبر واستفاد منه حتى يقال انه لا يفيد
بذلك العلم عرفا فلا يكون مستفادا ولا فائدة بحسب العرف فنعم اطلاق العلم على
مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء لكنه قد اشتهر بين الناس وقد يقال
في تصحيح التزوم بانه متى حصل للمخاطب اعتقاد بالحكم عن الخبر اعتقد ايضا ان
المتكلم معتقد لذلك الحكم فقول القائم زيد فيما اذا كان اعتقاد المخاطب
تقليدا واما في غيره فلكا اذا كان اعتقاد المخاطب الحكم به بديهيا يحتاج الى دفع
التقاء وسماع وقد يقال المخاطب الاحسن ان يذكر هذا في الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل بل يجري فيما اذا علم الفائدتين

معا

معا واحدهما وكلام المصنف وان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجوه
وقد ينزل الخ طباخ والاحسن ان يذكر هذا في الاخراج على خلاف
مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل يجري فيما اذا علم الفائدتين معا واحدهما
وكلام المصنف وان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجوه
وتنزيل العالم بالشيء المقصود التنظير فان الآية ليست من قبيل تنزيل العالم
باحد الفائدتين منزلة الجاهل ولقد علموا الخ الدم في لقد جواب
القسم المحذوف وفي لمن اشتراه ابتدائية وضمير المفعول لكتاب السحر و
الشعبذة اي لمن استبدل واختاره على كتاب الله ولبئس عطف على مجموع القسم
والجواب فحقه ان يقال حذف قسم وعطف جواب فقط ثم الجواب لقوله لو كانوا
يعلمون محذوف اي لما فعلوا واعلم ان وجه التنظير في الآية ان صدرها دال
على ثبوت العلم لهم وآخرها ينفيه عنهم فان لو لامتناع ان في لامتناع
الاول الا ان نفي العلم عنهم لاعتبار خطابهم نظرا الى انهم لا يعلمون على مقتضى
العلم قيل لا حاجة في الآية الى هذا التكليف فانه قوله لو كانوا يعلمون
متعلق بقوله ولبئس والذم والارادة غير انتفاء الخلاق والثواب
فان انتفاءه يوجد في المباح بخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال ليس
في الآية استشهاد اذ القول هذا محتمل لكن سوق الآية على الحث والذم
وانتفاء الخلاف ووجه ذلك ان اختيار ما ليس له نفع كالسحر على النافع
الكلي من كتاب الله تعالى اي مذموم جدا ولو سلم فرجوع لو كانوا يعلمون
الى صدر الآية هو الانسب ببلاغة القرآن فان فيها مبالغة من حيث

الى اشارة الى ان علمهم بعد الثواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالعدم
والارادة ولا يمكن ان يحمل الآيات على الابلغ واجب بقي ان متعلق العلم
وعدمه ليس واحدا على التوجيه الاول فان عدم النفع والارادة وان كانا
متلازمين وجودا فهما متغايران مفهوما تأمل وما ريب في ان الرمي
باعتبار ان تلك الآثار العجيبة خارجة عن حد تلك الرمية ينبغي ان يقصد
لا يظهر كونه جزاء مسببا عن الشرط المذكور اللهم الا بجعل الخلة كونه مجملا
لتفصيل الذي اشار اليه بقوله فان كان المخاطب الى آخره عن التعرض هذا
بظاهره ليس علة لعدم التقصاء فانا ان نعم نظرا الى ان الكلام بما لم يقع
غير مفيد او يعلم ذلك بطريق المقابلة اي لا يكون عالما يجوز ان يراد بالحكم
التصديق فالخلو عنه بمعنى الخلو عن نفسه وذاته كما في الخلو عن التردد لكن
يحتاج الى استخدام فان التردد ليس في التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع
واللاوقوع بل في النسبة المفهومة من اللفظ ويجوز ان يراد بالحكم الوقوع
واللاوقوع لكن الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن ادراكه بحيث فالخلو عن التردد
بالجملة انما يظهر حال ما اذا لم يكن ذلك الوقوع واللاوقوع متعلق
التصور ايضا بل كان متعلق التصور النسبة الحكمية كما يفهم من حاشية الرسمية
او يقال المتبادر من العبارة الخلو عن الوقوع واللاوقوع بمعنى التصديق
والتصور وان كان المخاطب مترددا الخ اقول اذا المخاطب ظانا بالحكم
كان ظانا عرضة الزوال متوهما مجوزا بنقيضه ينبغي ان يحسن تأكيد هذا الحكم
اذا القي اليه كما لا يخفى لكن المذكور في دلائل الاعجاز الخ الظاهر ان يكون ذلك

النظم شرطا في التأكيد بجملته ان خاصة على زعم الشيخ على ما يفهم من المطول
نظرا الى انها علم في التأكيد بخلاف سائر المؤكدات فيمكن التوفيق بينه
وبين ما ذكره القوم من انه يحسن التأكيد في صورة التردد
اذ كذبوا لا يخفى انه ليس ظرفا لقال والحكاية ليس وقت التكذيب بل ظرف
للمحذوف المعرى عن الحكاية عن الرسل قولهم اذا الخ اذا الاستيناف عن حذف
المصدر اى هذا المحكي صادرا اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين الخ
لا يقال يجوز ان تتعلق في المرة بقوله قال لانا نقول التأويل الخ لازم
ايضا على ما هو المفهوم من العبارة اذ المعنى قال الخ حاكيا عن الرسل قولهم
وقت تكذيب الجميع في المرة الاولى كذا وفي الثانية كذا والتقوية
بمؤكد الخ والاحسن ان يقال وان التأكيد استحسانا ووجوبا لتحقيقه
ان الاستئناف متعد بنفسه واللام للتقوية لانا نقول فعل يقال ضربت لزيد
ان يكون ذلك تنزيلا للمتعدي منزلة اللازم ثم تعديته بحرف الجر او
يقال الاستئناف متعد بنفسه نظرا الى اصل المعنى لكنه مستعمل هنا في
ايقاع الطلب مجازا ويعتبر تضمين ايقاع الطلب مقام ان يتردد الخ
قال الشيخ الرضي قولهم لان يضرب يفيد انه يصح منه الضرب ولا يقطع
بثبوته فهذه العبارة هنا لا تقتضي الا صحة التردد لا التردد بالفعل
فلا يرد ان التأكيد على مقتضى الظاهر ثم ان المناسب ان يكون الاستئناف
ايضا بحسب المصلحة فقط والا فالظاهر انه مستلزم للتردد بالفعل الا
ان يقال الاستئناف في الجنس الخبر الى خصوصه وغير المنكر كالمنكر الخ جعل

السيد رضي الله عنه ذلك متناولا للسائل ايضا وفيه ان الكلام لو كان مع السائل والمنكر معا على طريقة واحدة فلا وجه للتثنية بل الاولى ان يقال تغليبا وقوله ان التأكيد بالنظر الى الانكار حق على العوض يعني عرض الرمح فان معنى عرض العود على الاناء فيها فهم من كتب اللغة وهو المراد عنه السيد وضع عرضه على الاناء ثم المراد بوضع العوض هنا كون عرض الرمح في جانب الاعداء اذ العوض يجب طول الرمح عادة التقدير للمحاربة فلو وضع يكون العوض نحو هم علامة الانكار ويمكن ان يجعل العوض بمعنى الاظهار من قولهم عرض العسكر وانما جعل علامة الانكار باعتبار انه لو علم فيهم رماحا قدر على ذلك قوله وخوطب خطاب الثقات قيل ان كان شقيق حاضرا فخطابه للثقات احدهما من الخطاب بالغيبة على رأي السكاكي والثاني على العكس وان لم يكن حاضرا فالخطاب للثقات لا في ان نزل مطلقا فانه لا يهبط ان بني عمك فيهم على الجملة بما قبله الا بتقدير اذ خطت اي اقول له ان بني عمك فيهم الخ والحق انه لا حاجة الى التقدير فانه قد يجعل شخص من جهة ذكر اوصافه حاضرا مخاطبا بالخطابات كما يظهر من الابيات وليؤيده قوله فما آبائك بعيد توهم واستهزاء ولا يخرج به ذلك عن التنزيل المذكور لكنه ظاهر في المعنى الثاني في العوض قوله يريه يقال رماه بالعدا اي نسبه قوله لفاح الكفاح اللفح بالكسر الجانب والكفاح المقابلة في الحرب قوله قلت لمحرز الخ المحرز الذي جعل ان بني في حصنه وحمايته الكلب التخبط التقطير الالقاء على احد الجانبين قوله الزحام المزاحمة قوله ان يدس هكذا وقع بخطه قدس سره في شرح المفتاح وفي كثير من نسخ المفتاح المزوق لكن الاولى على ما في النسخ

ان يدس ان الدس الاخفاء تحت التراب وانما قدم وسمي الشيء تحت الاقدام قوله لان مجرد وجود لا يخفى ان المفهوم من العبارة ان ان يقال فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو يقال وجود لا يكفي فيه ترك التأكيد بالنسبة اليه كما يستفاد من العبارة لكان تاما قوله وهذا الحكم الخ فيه ان المخاطب النبي وامتي عليه وعليهم الصلوة والسلام ولا ينكره احد منهم ويمكن ان يقال كثيرا ما يحفظ حال السامع ايضا كما هو المناسب هنا فان المقصود تعبير الكفار باعتبار انكارهم فالمقصود من المخاطب في عبارة الشرح هنا ما يتناول السامع ايضا بان يحمل على ما يحفظ حاله وتنبيهه بالكلام قوله نظير تنزيل الخ اللام في الاجل يعني هذا نظير المبحث باعتبار التنزيل قوله وهذا اعتبارات الخ على تحيز وجه بنبي عنه الثاني كما انه قيل هذا الذي ذكر اعتبارات الاسناد في صورة الاخبار قوله انشائيا او اخباريا كان المراد بهما ما في الجملة اي انشائية والخبرية سواء كانا تامين او لا فيشمل اسناد المصدر مع انه غير تام قوله من احوال التلفظية الاضافة للعهد اي الاحوال المعتبرة في تعريف المفاعيل قوله بان لا ينصب الخ الاظهر بان لا يكون هناك قرينة كمرض وعاد لا ولى ان يمثل بقولنا كرمه المرتعش فان المرض الموت يساعد ورين منه اصلا قوله اذ لو علم المخاطب الخ اقول اذ لم يكن المخاطب عالما بانه لم يجئ لم يجز ان يعلم اعتقاد المتكلم بانه لم يجئ فلا يكون صالح لكونه مجازا لجواز ان يجعل المتكلم ذلك لاعتقاد من المخاطب قرينة حاضرة فالمراد علم المخاطب باعتقاد المتكلم بكذبه وظهور ذلك لعلم عند المتكلم فتدبر

في القرينة كمواضعة المخاطب مع المتكلم في اعتقاد المجاز كما يجيء قوله حجازاً
حكماً متعلقة بالحكم اي الكلام وبمعنى نسبته قوله حجازاً التي لا اثبات لان مجازية
النفي بملاحظة حال الاثبات بل التحقيق ان النفي يرجع الى ما يلزمه من صورة
الاثبات مثلاً ما يحكم بمجازيتهم راجع الى الاحداث قوله او الموضع الذي
قيل هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ اقول الموضع
الذي يؤول اليه الاسناد هو الحقيقة كما يجيء مع ان الحاشية المنقولة عنه قدس
سره مناقضة لذلك وقد اشار فيها الى ان التفصيل باعتبار ان المآل المأخوذ
في تفسير التأويل اما مصدر ميمي واسم مكان وانت خبير بان ذكر المآل في تفسير
غير ضروري قال في الصحاح وغيره ان التأويل تفسير ما يؤول اليه الشيء ثم
معنى صرف القرينة ان الظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان المسند اليه
الملفوظ ما هو له وبالنظر اليها يفهم انه غير ما هو له قوله وحاصله ان نصب الخ قال
ان التأويل طلب الحقيقة وملاحظتها وهذا يستلزم اعتبار ان العلاقة ونصب
القرينة فلو تعرض لبيان العلاقة ايضاً في حاصل التأويل لكان حسناً بل لو
اقتصر عليه لكان احسن فان المقال قال فيما بعد ولا بد من قرينة قوله اي
فعل انما اقتصر عليه لكونه الاصل او لان القصة المشتهرة ان نصب المفعول به
قوله لاسناده اي حال كونها باقية على معانيها فان معنى المصاحبة المستفادة
من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع واسند اليه الفعل وقس عليه البواقي
قوله من افعالنا اقول ولكن الظاهر من افعالنا اعم من ان يقع في عالمنا
ذلك قوله شتان بينهما الشتان العداوة والمخالفة قوله مطلق النسبة انت

خبير بانه يلزم حينئذ ان يكون قوله سابقا اسناد الفعل الى الفاعل اذا كان
مبنيا للفاعل حقيقة والى غير ما هو له مجازا قاصرا في اداء المقصود واعلم ان مما ينبغي
ان ينبه عليها الاول ان المفعول به اعم من ان يكون بواسطة او لا
كالمفعول فيه وله اي اسناد داخلين فيه على ما يفهم من شرح المفتاح الشريف
في بحث تقييد المسند وايضاً من المفصل شرح المفصل فيلزم ان يكون ضرب
في الدار مبنيا للمفعول مجازاً الا ان المحقق الرضي قال بانهما نوعان من
المفعول به حضا باسمين آخرين ان في ان حال التلفظ المشتقة على قياس
افعال لكن المفعول به لها ما يكون بحسب المعنى كذلك ويصلح ان ينصب بها
بعد شرط العمل فاضافة ضارب زيد امس حقيقة ان ثبت اضافة اسم
الفاعل الى الظرف ان كان على طريقة اضافة المفعول به وبمعنى ما فهي
مجاز والا ينبغي ان يكون حقيقة لان المضروف تعلق بالظرف قبل
ان تقوال الكاذبة التي تعمد المتكلم بها صدور الكذب قاصداً وبها
يقدر الامكان فلا تأويل فيها قوله ولم يظن الظاهر من اعادة لم في الشرح
ان الكلام على عطف النفي وليس بمقصود فان احدهما لا يكفي بل الاعادة
لاظهار النفي لكن على عطف المنفي على المنفي بكلمة او في حيز النفي فيستفاد
العموم المنفي قوله لاحتمال ان يكون الخ اقول هذا بعيد جدا لان
فاعلية المعاداة او كراهتها والعتبى او مرتها غير ظاهرة فهكذا لم يذهب اليها
احد سيما على عرف المتكلمين ومتفاهم العرف من الانام ثم اسناد ما هو
ان سبب الدهر على ما يفهم من القرآن فالظاهر وقوع الهلاك بتأثير

من الله تعالى وغيره بل لانتفاء مادة الحياة الى آخره واما اسناد الحوادث
اليه في اشعار العرب وامثالها فلظهور الحزن والشكوى الى الله تعالى
لكن في ضمن عبارة الدهر على سبيل الظرافة الا ترى ان شعراء العرب من اهل
الاسلام ايضا قالوا بهذه الطريقة في المراثي وغيرها قوله يعني ما لم يعلم المراد
بالعدم هنا مطلقه بحيث يتناول النفي قوله تميز عنه يمكن ان يكون عن بمعنى في
اي فصل فيه التمييز عن التمييز بالخلاف ما بينهما قوله جذب القبال المراد بالقبال
مطلق الزمان كما اشتهر قوله قيل الله القيل بمعنى التكوين على ما في التاج لكن
اعتبار العبارة غير ظاهر قوله فانه يدل الخ فيه ان طلوع الشمس لا ينافي ان يكون
اسناد الافناء الى جذب القبال فان المنجمين مثلا يجعلون المؤثر في عالم
الكواكب المخلوقة لله تعالى ابتداء او بواسطة تامل قوله وانه المبدء الخ لعدم
القائل بالفصل الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما او لدلالة الطلوع بالفعل
على الابداء والانشاء قوله وجاز زيتها بالواو في نسخة مصححة بصحيح الشارح
قدس سره يعني ملاحظة هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاقسام الاربعة
سواء وجه تمام بجزم الاول من الاعتبار كما في القسم الثاني والجزء الثاني
كما في القسم الثالث وبعض الجزئين كما في القسمين الاخيرين بقي ان الكتابة
مقابلة للحقيقة والمجاز على عبارة المتن قوله ظاهره انه اشترط الخ واما
على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون المسند جملة ووضعها بالحقيقة والمجاز
التفويض محل خفاء اذ الكلمة مأخوذة من تعريفها قوله يوم القيمة الاولى تركه
لكن يناسب ذكره على وجه التفسير في آخر الآية قوله وعن طوله ان مجرد الطول

لا يستلزم التعجب من عدم الانقطاع مع ان طول ازيد منها قطعا
الا من جهة العقل يعني عقلا يتميز عن نسبة الاستحالة الى القيام لكن على انه
فاعل المتعذر الاستحالة اي لاحالة فان التميز لا يلزم ان يكون فاعلا
للفعل المذكور بل للازمه والمتعذر به نحو امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعل
الامتلاء بل للملأ قوله يزيدك وجهه حسنا اي يزيدك الله علم الحسن في
وجهه ففي الكلام حذف مضاف ووجهه مفعول به بواسطة او صفة حسن
قوله فان فاعل هذه الافعال قول قد جعل السكاكي النفس فاعلا في
احد مبنى والحق ان الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فانهم جعلوا العبد
موجد الافعال بالمباشرة او التوليد حتى قالوا العالم بالنتيجة مخلوق
للعبد بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدور السرور والعلم
بزيادة الحسن من النظر الحسي في الوجه بالتوليد قوله والحق ما ذكره الشيخ
الخ كتب قدس سره في الحاشية اولا لا نزاع وان الفعل لا بد من فاعل
لكنا نعلم قطعا ان الموجد المتحقق في امثال هذه الصور هو الله تعالى
والقديم ونحو لكن من الافعال اللازمة للمسرة والاقدام ونحوها
من الافعال المتعدية لكن بقي بحث وهو ان لفظ اقدام لا يكون حقيقة
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فينبغي ان يكون مجازا
فلا يكون المجاز في الاسناد ثم الحق بخطه قدس سره في آخر الحاشية
هكذا والجواب ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم
كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل هو فيه لا يكون

ثابتاً ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود ثبوت ما هو الاصل والمرجع كالقعود
مثلاً اقول في آخر الحاشية السابقة انكار على القوم جميعاً فان الواقع
في الصور التجوز اللغوي في الاطراف لا الاسناد المجازي وفي حاشية اللاحقة
جواب له واما اول الحاشية لترجيح كلام الشيخ لكنه مجمل غاية الاجمال حاصله ان
الافعال المتعدية الواقعة في تلك الصور ليست بموجود اصلاً فالمقصود
فيها المبالغة في ملابسة الفعل مثلا اذا وجد القدوم وحده لداع واريد
المبالغة في ملابسة للقدوم يتوهم هناك قدام ومقدم وينقل اسناد
الاقدام الى الداعي فان نقل الاسناد من المتوهم كنقله من المتحقق في تحصيل
غرض المبالغة في الملابسة فراد الشيخ انه ليس هناك فاعل موجود يسند اليه
تلك الافعال المتعدية او فاعل يعتد باسنادها اليه اذ لا فائدة في الاسناد
الى الفاعل المتوهم فتأمل بقي بحث آخر هو انه اشتهر بين الحكماء والمتكلمين
ان كل ممكن له فاعل فلافعال اللازمة فاعل موجود يكون اسناد الافعال
المتعدية اليه حقيقة فللقدوم مثلا مقدم محقق وهو الحق تعالى عندنا و
العبد عند المعتزلة سواء كان بالمباشرة او التوليد من فعل آخر للعبد فافهم
قوله ذاهبا الى المرجح اقول لا يخفى انه يمكن ان يكون التشبيه في المدخلية مقصوداً المدخلية
كما في صورة الاسناد الى السبب واما في غيرها فلا كما في الاسناد الى المصدر
والزمان والمكان وكلام السكاكي على الاطلاق فحل بحث قوله من
اللوازم المساوية الخ كان المراد المساواة بحسب القرائن والمقام فلا يرد
ان المخاطب ليس مساوياً للسبع قوله وهذا مبني الخ فان قبل اسناد راضية

والتصدير جميعاً ايضا مجازي على مذهبه فالمراد بعبيدة الكتاب قطعا فلن
اذا كان التصدير عبارة عن الكتاب فليس اسناد المجموع مجازياً قوله وهذا اولى
فانه في مثال المتن بان التجوز في اسناد القائم الى الضمير قوله والجواب
انه الخ فيه انه يلزم ان يكون الاسناد مجازياً لان من حق الاثبات مثلاً
ان يسند الى القادر المختار لا الى الزمان المشبه به مع ادعاء القادرية
له فلا يستغني السكاكي عن المجاز العقلي اليه نعم قدس سره في حواشي شرح
المختصر في الاصول قوله من حيث انه مسند اليه ينبغي ان لا يجعل الحيثية
للتعليل بل لتقييد البحث اي المبحوث عنه هنا احوال المسند اليه حال كونه
مأخوذاً بهذه الحيثية فلا يرد ان الخلاف والاثبات ليس عروضه له لاجل
كونه مسنداً اليه قوله تنبيهها على ان المسند اليه الخ لا يخفى ان هذه النكتة منافية
لنكتة تقديم الحذف ووجه التوفيق ان هذه النكتة تحقيقية باعتبار وجوع
الحذف في العدم اللاحق والنكتة السابقة بالواقع قوله بناء على الظاهر
لا يخفى ان كونه ركنا من الكلام لا ينافي كونه عبثا لانه اذا علم معنى
الكلام صار تمامه عبثا فكيف بالجزء منه فتبصر الحقيقة ايضاً اذا علم
بحث فحق العبارة بناء على القرينة وان كان مع قطع النظر عنها ليس
بعبث قوله لان الدال حقيقة انما حصر الدلالة عند الحذف في اللفظ
مع مدخلية العقل ايضاً اما للمبالغة في مدخلية اللفظ واما لان العقل
شرط الدلالة والحاكم بذلك والدال هو اللفظ قوله قلت على هذا
يصلح مثالا لادعاء التعين ايضاً قوله هل تنبه ام لا اصل العبارة اهل

فحذف الهمزة اذ الام المتصلة لازمة للهمزة او ايهام صونه المراد ضمنه
عن تنجسه لواسطة المرور على القلب فصح ذكره ايهام قوله وانظاهر ان
ذكر الاصرار يمكن ان يقال ان العيشة في ذكر المسند اليه يكون باعتبارين
احدهما باعتبار القرينة الدالة على تعينه لاسناد هذا المسند في قصد المتكلم
وارادته وثانيهما تعينه لاسناد هذا المسند اليه بحسب نفس الامر بحيث لا يصلح ان يسند
هذا المسند الى غيره قوله او سجع او قافية هذان فيما اذا وجب تقديم المسند
الذي به يحصل السجع او القافية ثم المقابلة في الوزن تقتضي ان لا يغير
الوزن بذكر المسند اليه او حذفه بان تغير القافية وذلك فيما يكون المسند
الذي القافية على وزن المسند اليه فبذكر المسند اليه او حذفه لا يتغير الوزن
قوله كقول الصابي الظاهر انه مثال لفوات الوصلة فلا حسن اتصاله به
سيئة من غير ارام هذا مثل اول من قاله الحكيم المصري وكان من ارى ان الناس
وقد نذران يذبح حماره على القبر فلم يمكن ذلك ايامًا حتى قصد بعض نفسه
ثم رؤي انه مطعم فاصاب فعند ذلك قاله الحكيم يضرب في احداث صدر من
المسيء عاتبه برؤوف ترد قوله ولا مقتضى للعدول الظاهر ان الظرف
ليس بخبر بل متعلق بالاسم فيلزم تنوين المقتضى لانه شبيه بالمضاف للتهم
ان يقال ذهابي انه لا يجب تنوينه وعدم قوله لصلعم لا مانع لما اعطيت
او اظهار تعظيمه ادرج لاظهار وان كان الحاصل من لفظ المسند اليه التعظيم
نظرا الى ان الكلام على تقدير القرينة فاللفظ المحذوف المدلول بالقرينة
التعظيم وذكره يفيد اظهاره قوله حيث لا صغاء الاولى السماع ويصح

في حقه تعالى قوله ونحوه قوله تعالى حكاية لا يقال لا يلائم قوله ولي فيها مآرب
اخرى وان يجعل ذكر المسند اليه في الآية لمطلوبية الاصغاء والبسط لانا
نقول هذا القول مجمل يقتضي ان يسئل المخاطب بالمآرب فيجيب الله تعالى بتفصيلها
فيقع زيادة البسط قوله في لاظهار ارجح الاولى دخول الفاء في لان كما لا يخفى
قوله الخطاب مع معين الاولى المعين او يقال خاطبه والخطاب له للتهم
الا ان يجعل الظرف حالا اي كائنا مع معين قوله الى غيره اي حالا الى غير
معين واتمام يضل في توجيه العبارة هكذا اي يترك الخطاب المعين الى
غيره اي الخطاب بغير معين لانه يدل عبارة المفتاح والايضاح على ان الضمير
في غيره راجع الى معين قوله وما وضع الخ فيه انه يلزم ان يصير مجازا عند
تبدل المشخصات تامل قوله لاحضاره بعينه اي بشخصه بشكل بما اذا لم يكن
الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما في المثال المذكور في المتن
اي لفظة الله قوله واحترز بهذا القيد بشكل بمثل رجل حاكم القوم في البلد الا
ان يقال هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع فلا يرد
ايضا ما قيل ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص بالحق تعالى قوله اي اول
مرة ينبغي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون كل علم للاحضار اول مرة فلا يرد
مثل جاءني زيد زيد قوله وعوض عنها اي جعلت منها حوف التعريف عوضا
ثم جعل علما قوله اعلم انه ان كان علما شخصيا ينبغي ان يكون الواضع
هو الحق سبحانه وتعالى لانه ذاته تعالى وجه الخصوص غير معلوم بالكنه لغيره تعالى
فان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف فتصحيح غلبته

الاستعمال في الموجد المعين فبالنظر الى ان لفظة الله مع اصل تمييزه لفظ
واحد والاله المنكر اسم لكل معبود ثم غلب منكرا وموقعا على المعبود بحق
اي المفهوم الكلي تأمل قوله لما افادت التوصيف بحق الخ قوله لقرينة المعينة
قوله كناية من كونه جنسيا فيه بحث لان اللفظ استعمل في المكنى وهنا استعمل
في الشخص لان كونه جنسيا انما هو ان يجعل كناية من مجموع الشخص والصفة
اعني كونه جنسيا فان المجموع ايضا لازم والاحسن ان يقال الكناية بالنظر
الى المعنى الاصلي لا يلزم ان يستلزم فيما هو كناية عنه فانه للدلالة والفهم
تبعا واصالة وتنظير ذلك دلالة الحذف على الذكر تأمل قوله استعارة يجوز ان يكون مجازا مرسلا من قبيل اطلاق المقيد على المطلق الواقع
في ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفوع على مطلق الشفعة لكن واقع في ضمن شفعة
الانسان ولك ان تجعله مجازا متفرعا عن مجاز آخر نظرا الى خصوصية المقيد
الآخر قوله او ايهام استلذاذه انما ذكر الايهام قصدا الى اعتبار اللذة الجسية
في ذكر العالم والى اعتبار اللذة بنفس العلم من غير ملاحظة الدلالة على
الذات لكن على التوجيه الاول قوله او التبرك عطف على نفس الايهام قوله
سوى الصلة اما الخبر فلا يلزم ان يكون من الاحوال المختصة بوجه ما اذ يجوز
ان يكون من الاحوال العامة بخلاف الصلة فانها معينة للموصول بحيث
يصير معرفة بواسطة انتظامه بها فتختص به اختصاصا تاما قوله لقوله جدي
الخ هذا استشهاد بالنظر الى خصوص المقال والا فقول الذي ملك الروم
معظم للعلماء يفيد فائدة تامة قوله مقابلة من راديو ومعنى المقابلة

تباين اللغة في رووها والدلالة على اختلافها فيه واتحادهما في دلالة
على الابعاد قوله فان في ضدائح او فيه اشارة الى ان ما غشيهم بحيث لا يمكن
ان يوصف ويعبر عنه الموصول معرفة معهودة تمحض طلب باعتبار الصلة
فلا ايهام قلت ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه يعدل عنه كما في الموقف
بوهم التوصيف المذكور قوله غشيهم صدورهم الخ الغشيان بالغين المعجمة
الحقد وحرارة العطش ايضا قوله ومن ثم قال الخ وذلك لانه يشكل بمثل
ان الذي سمك السماء ايضا الى مجرد الاتيان بالموصول من غير اعتبار
الايماء ولا يخفى ان سوق الكلام ينافيه ذا يدل على ان المرجع الايماء
وانما ان التعظيم من نفس الصلة لتشبثها بآثار مؤثر واحد قلت التعظيم
من نفس الموصول والصلة تحتاج الى التوسل بالايماء واما التعظيم
المدلول عليه بمجموع الكلام فلا تحتاج اليه كما يقال بنى لنا بيتا من سمك السماء
قوله ان التي ضربت الخ ضرب البيت كناية عن الاقامة وانما اضاف الكوفة
الى الجند لاقامة جند كسر بها والمراد بالقول المهلك قوله ابو الصقر جد او
ابو بلج والخبر قوله من نسل قوله او على الحال والعالم بمعنى اسم الاشارة
ومن نسل حال اخرى لا تتعلق بفوز لانه يصير التوصيف بلا فوز حاصلا وبين
حال من نسل شيبان قوله شجرتان الاولى بحسب ان بعضهم
انهما نوعان من الشجر لا فردان قوله لان فصد الخ الاولى ان يقال لان
كمال الفصاحة لا عجاب المبدء وبين المختص قوله وعلم المعاني من حيث الخ
لا يخفى ان ذلك يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف ان هذا للتعجب

عرف انه اذا قصد بالوصف الاشارة اليه يؤتى بعده قوله وهو زاهد الخ فيذكر
لانهم اراد وا بازائد على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الوصفية اللفظ الذى
عبر به عن المقصود المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به فى هذا المقام
قوله وبهذا ظهر فساد الخ انت خبير بانه لا ظهور لفساد بما سبق على تقدير ان يجعل هذا
الفاضل اشارة اليه على سبيل الاشارة والافاده من انه لا يفهم من العبارة لا
لما سبق لان كون الاوصاف فى عقب المشار اليه لا ينافى ذكر اسم الاشارة عقب الاوصاف
قوله وهو الذى يؤمنون الخ اى فواتهم على ان يكون صفة الا غالبة بقرينة
عدم صحة الاوصاف واتمام يصل هو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون قد
يجعل منقطعا عما سبق على ما فى الكشاف وغيره وح لا يحسن جعل المتقين
مشارا اليه قوله اى صفته الاولى ان يقال الخ قوله لكن التحرير الخ اراد ان كلمة
مع وصف التحريم حاصلة فى نفس الامر بالذكر فصار مذكورا كناية فلا يرد عليه
انه اذا لزم ان كاتب كان انسان مستعملا فى مفهومه العام للافراد و
ان كان خاصا ببعض الافراد بقرينة المحمول قوله من غير اعتبار الخ ينبغى
ان يعلم انه لا يلزم من عدم اعتبار الافراد عدمها فلا ينافى ان يكون
الاستغراق والعهد الذهنى فى فروع لام الحقيقة اقول المفهوم من الكشاف
وسائر كتب القوم ان الاصل والحقيقة لام العهد الخارجى ولام الحقيقة
وسائر الاقسام من شعبها والتحقيق ان معنى اللام الاشارة الى معنى ما وضعت
هى عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة و
العهد ايضا من شعبه فجعله اصلا آخر دون سائر الشعب تحكم سواء عبر
التحارجى ام

فيه

فيه وضع آخر فان تقدم الذكر من جملة القرائن وكذا تقدم علم المخاطب
فلاحظ انصافا فى الفرق ان معرفة الجنس غير كافية فى العهد الخارجى بخلاف
سائر الاقسام وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام العهد الذهنى
وسائر الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن قوله وقد يأتى للعموم
الخ اعلم ان المعرف بلام الجنس والحقيقة قد يعبر فيه بواسطة قرينة الوجود
اما مطلقا غير مقيد بالبعضية والكلية كما فى المهملة واما فى ضمن البعض
واما فى ضمن الجميع وقد يعبر فيه عدم الوجود كما فى مثل الانسان نوع وقد
يعبر الوجود لا العدم كما فى التعريفات قوله لمطابقة ذلك الواضح
انت خبير بانه لا حاجة الى تلك المطابقة فى اعتبار عهديته لان فردا ما
معهود معروف الذهن من كل ماهية قوله وان كان فى اللفظ الخ ينبغى ان يعلم
ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ بدون المعنى كما يتبادر من العبارة
لان اللفظ مستعمل فى الموضوع له اعنى الحقيقة والجنس غاية الامر ان
الفردية مستفادة بواسطة القرينة كما حقق ذلك فى المطول نعم ان
جعل المعرف بلام الجنس مطلقا كما قال قدس سره هناك فى شرح المفتاح
تم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة فى صورة العهد الذهنى
كما هو الحق عندى وقد بينته فى حاشية المطول قوله بحسب اللغة الاولى
بحسب الوضع لانه لو اريد بالتعاهد جميع افرادها نظرا الى وضع الشرع
كان استغراقا حقيقيا قوله واستغراق المفرد الخ ينبغى ان يعلم ان هذا
مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد الحكم على جميع اثنين واما اذا

فلا منع قولنا لا يرفع هذا الجمع العظيم كل رجل شمل من قولنا لا يرفعه كل رجل
وكذا قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل فالشمولية مخلفة بحسب المقام قوله
بل الجميع المعروف الخ والجواب ان كلام القوم على تقدير انه لا يبطل معنى الحقيقة
وبقي المفرد والجمع على معناهما الاصلي وح لا يرد هذا الاعتراض قوله
منظنة اعتراض الخ لا يخفى انه ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس
موضوعا للماهية ايضا وارد على مثل ما من رجل ولا رجل بالرفع اذ الاسم
مفرد نحو بالتنوين الدال على الوحدة وتقدير الجواب الاول بالنسبة الى المعاني
انه تجرد الاسم على معنى الوحدة واعلم انه يرد على مثل قولنا لا رجل بالفتح اشكال
من وجه آخر على من لا يجعل الاسم موضوعا للمفرد وذلك لان معناه نفي
الجنس بعبارة بالفارسية نيست مرد ولا مخلص الا ان يعتبر وضع آخر
للمجموع بازاء نفي الجنس قوله للمحافظة الخ فيه ان هذا لا يفيد لامتناع فائدة
قدر اي المعنى وقدر اي اللفظ في مثل من باعتبار انه مفرد اللفظ مجموع
المعنى وقد وقع في الحديث الصحيح وصف العشرة بالاواخر في بيان ليلة القدر
الا العشرة معناه متعدد لجنس قابل للواحدة والاولى ان يقال لا يطرد
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التناسل قوله ولانه بمعنى كل فرد وانت
خبير بانه لا يجري في مثل لا رجل بالفتح وليس الرجل بالرفع فان معنى الاول
نيست مرد ومعنى الثاني نيست مردي فعلم ان كلام المص مخصوص بالمعرف
باللام لكنه انما يظهر السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا للمفرد تأمل قوله
لانها احصر طريق لم يرد ان الاضافة احصر طريق التعريف بل انها قد يكون كذلك

بحسب المقام نظرا الى حال المتكلم والسامع قوله اي مهوى بشد الياء وتخفف
بالقاء حركة الهمزة على ما قبلها قوله ايمان جمع يمن مخفف يمنى
منسوب الى اليمن بحذف احدى اليائين وتعويض الف المتوسطة قوله
له حاجب الخ يعني نفسه الانسانية من حيث هي وان كانت داخلة في الملك
والامور الدنيوية لكنه حصل لها من العناية الالهية ما يمنع عن ذلك بحجبة
عالم القدس والنسبة بالملائكة قوله عن طالب العرف اي لا شأن لكن عن
بمعنى في اي في شأن طالب الاحسان والمضاف محذوف وفاعل احسان طالبه
قوله حاجب الخ يمكن ان يكون التنوين للوحدة شخصا قوله الكتابات هذا مختص
بالعدد عند الاوباء على ما فهم من تعبير الرضي لتعريف اسماء العدد قوله
هي نطفة الخ يشكل بآدم وحوا وعيسى ومكثير من الحيوانات الغير المتولدة
من النطفة فلذا قال المحقق البيضاوي من ماء هو جزء مادته وقال بعضهم
لفظ كل من كل دابة بمعنى الاكثر قوله او كل نوع الخ يشكل تعريف الشيء بانه خلق
نوع البغل ونوع الحمار من نوع اي الحمار فهم يمكن ان يقال في الآية ان النطفة
مطلقا نوع من المياه ويجوز ان يصح تعريف الشيء بانه نوع ما والمخصص بالفعل
هو المركب من النطفة والحمار والفرس معا قوله كان قدر اي الخ اي حال كونه متمثلا
ذا الرؤية والسمع وصفه لفظ بجعل اللام للعهد الذهني قوله اشتركوا الخ
اي الاشتراك المعنوي لاحتمال غايته بالنظر الى الاشتراك اللفظي
قوله كان الوصف مخصصا اي على الظاهر فلا يتعين المثال قوله وقد يكون
الوصف لبيان الخ قوله الفرق بينه وبين الوصف بيان الكيد المؤكد لا يلاحظ

فيه بيان المقصود الاصلي بل مجرد ان كيد بخلاف الوصف ثم الفرق بينه و
بين الوصف المخصص ان المرتفع ثمة افراد المعنى واحد المعاني وهنا
بالعكس قوله وبهذا الاعتبار اما فان قيل كل منهما توجيه على حدة فالوصف
لانه اذا قصد به بيان الجنس لا يتصور زيادة التعميم لافراد الجنس من حيث
هو واحد قلنا زيادة من لاستغراقيته تاكيد العموم فيما يدل عليه والاحاطة
بافراده فتدبر لا يحتمل غير ذلك عند ارباب العربية جميعا من انه سوق
الآية لبيان شمول قدرته وعلمه تعالى لكل فرد من الدابة والطير وشمولهما لافراد
انواعهما تفاوت فمن جعل الوصف لبيان الجنس لم يرد بجنس مع اعتبار عدم
الصلوح للفردية بل قصد بيان خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود
الجنس في ضمن جميع الافراد اذ الوصف لا يخصص فردا او نوعا فلا استغراق
حقيقي لا عرفي قال التوجيهين واحد قوله او عن حمله على معناه اي غفلة
السامع عن التوجه الى ما اريد به حقيقة او مجازا قوله بناء على انهم في حكم
شخص الظهر ان يقال بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه ينبغي
في الوصف الصادر عن البعض الى الكل كمال اتحادهم ثم انه عمم
عليه بقوله لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في نسبة الفعل المسند الى
الكل اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم الشمول في عبارة الملخص بحيث
يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز العقلي فدفع
توهم التجوز مخصوص بالعقلي ففي الكلام تعميم بعد تخصيص وان عمم في الاول
فينبغي ان يعبر في صورة الشمول قبل لا يدفع مثل اجمعون التجوز في الاسناد

على ما هو الظاهر اقول وكذا ينبغي ان لا يدفع ان كيد ينافي هذا التجوز و
قد اقتضى هذا القائل مع القوم في دفعه آية تامل قوله والمؤمن الخ اخره
ركبان الملئكة بين الفيل والسنة المراد بالمؤمن الحق سبحانه وتعالى وبالعائدات
الطير الملتجئة الى الكعبة للامن من الصيادين واما اخذ الركبان بمسها و
الفيل بكسر الفاء موضع لاسد على ما في شرح السبعيات وقال بعضهم الفيل بفتح
والسند بفتح السين والنون موضعان في جانبي الحرم فيهما قائم العائدات
اما منصوب وهو الظاهر او مجرور بالاضافة وح الطير منصوب باعتبار
الحمل على المحل قوله على ان اجزاء ما قبلها الخ لا يخفى انه ليس به لولها ان تلك
الاجزاء متربة في ذهن المتكلم او السامع ولا تعلق الفعل بالبعض
معتبر قبل تعلقه بالآخر فالوجه ان معناها الاشارة الى تلك الاجزاء بحيث
اذا لاحظها العقل وجدها كذلك قوله فرق بين ان يكون الشيء الخ قد
ذكر قدس سره في قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان القيد في
الكلام المنفي قد يكون لتقييد النفي وقد يكون لتقييد المقيد بمعنى انتفاء كل
من الفعل والقيد او المقيد فقط او الفعل فقط فليتامل في المقام قوله
خلافا لبعضهم يعني ابن الحاجب فانه ذكر في الايضاح اذا قلت جاءني
زيد بن عمرو فقد اضربت عن نسبة المجيء الى زيد وابتدأت لعمرو فهو اذا
من باب الغلط فلا يقع في فصيح الكلام وانت خبير بانه اراد ان التقيد
بالاخبار عن مجيء زيد غلط على وجه يسوغ للسامع ان يدارك بقولك بل عمرو
على ما قال السيد قدس سره في توجيه كلامه يريد به ان ذلك معنى الاضراب

الموجود في صورة ابدال البعض فينبغي ان لا يقع ايضا في الفصيح تأمل
قوله والابهام الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخطار
بحسب بادي الرأي حتى يظهر من المخاطب الانصاف والاعتراف بالحق قوله
والا نه في المعنى عبارة عنه هذا الا تم على تقدير ان يكون صيغة الفصل للربط
وتأكيد الحكم نظرا الى ان المعنى زيد هو العادل لا بد ان كه عادلت على ما قال
قدس سره في شرح الكشاف وذكر في المغني ان اكثر البصريين على انه حرف
قوله ولا بد من تحقق ما حكوم به اقول التحقق في الذهن فقوله لا بد
للوجوب الاستحساني اذ تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وذلك
ان ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعنى امر لابن فاسب تقدم المسند اليه
وان اريد بالتحقق الوجود الخارجي فقوله لا بد على ظاهره لكنه لا يخص
بالموجودات الخارجية الا انه صح تعليل التقديم فانه ناسب ترتيب اللفظ
على وفق الخارج اذ لا مرد لقوله اعني المعنى قوله واقتضى عطف على الاصل
او حال من انه لا من معمول ان اذ لا يكون ان وان عاملين في حال
قوله بدليل عاقبله بان يقال انت خبير بان مجرد هذا البيت لا ينبغي ان يراد
بكونه تبيان موسى عام فانه معجزة يعرف بها النبي حتى يدعو الحق
وبعضهم على خلاف ذلك نعم هذا البيت مع غيره من الابيات وسياق
يدل على المقصود قوله علة التعجيل الخ وذلك لان التفاؤل في المشهور فال
نيك كرفتن وذلك بما سمع في مفتح الكلام اذا صح كذلك وكذا الحال
في التطير يعني فال بد كرفتن لكنه لا يخفى ان التقديم بكيفية مجرد التفاؤل

او تعجيل المسرة بل المسرة قوله او انه يستلذ اي لفظ المسند اليه يستلذ
لذة المحسوس فلذا صح اعتبار الابهام فيه قوله وقع بعدها البعدية
غير ظاهرة من الوقوع بحسب اللغة قوله لتحقق تخصيص المتكلم الخ قيل وجهه
بحسب الظاهر ان السالبة الكلية نقيض الموجبة الكلية وذلك ظاهر انتفاء
بل الوجه ان تخصيص المتكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اعتقد
المخاطب وقوع الفعل على وجه النفي واخطأ في تعيين فاعله فرد المتكلم
ذلك بان نفي الفعل عمن زعم المخاطب وقوع الفعل عنه وعين غيره
للفاعلية وان شهد على ذلك الذوق والسليقة فمنع ذلك غير مانع
كما في كثير من المكالمات البيانية قوله نحو لا غيري هذا بظاهره لا يتناول
نفس لا غيري فينبغي ان يجرد نحو عن مغايرة لا غيري ومثله وقس على ذلك
امثاله نحو وحدي قوله اي تخصيصه بعدم السعي لكن ينبغي ان يفرق
بين تخصيص انا ما سعيت كما هو المقصود في وبين ما انا سعيت على ما يجيء
بان انا ما سعيت تقديم المسند اليه على النفي عند قصد التخصيص انما يقال
لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله اذ لم
لم يسع فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير وانا ما سعيت بتأخير
المسند اليه عن النفي انما يقال لمن اعتقد وجود السعي واصاب لكنه اخطأ
في فاعله فزعم انه انت انفرادا او مشاركة ولا بد فيه من ثبوت على
الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قوله هذا
اذ لم يذكر من التخصيص الخ المتبادر من العبارة ان المعطوف عليه لقوله وان

بنى ح هذا المقدمة ركن الكتاب بتفصيل ما ذكر بالتخصيص والتقوى التعبير
عطفه على قوله فقد بانى ح لكن بتقدير قيد و شرطا عنى ان بنى على موقوف فقد
بانى ح قوله واستثنى السكاكى الملكة التى فى قوتنا ما لا يمكن تقديره مؤخرا بعيد
التقوى دخل مثل رجل قام على الظاهر والقول المختار لكن السكاكى اخرجه
بالتاويل والميل الى المذهب الرجوع قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف
اى ولزم طلب وجه اذ قد صرح ح قوله لان هذا اعتبار محض اى كونه فاعلا
فى الاصل مع جعله مبتدا المقدمة اعتبار محض مثلا بحسب الواقع قوله ثم
لانهم امتناع ان يراد ح قال السيد رح يتبادر من قولهم شر اهر ذا ناب كون
الشر بالقياس اليه فالجزية ايضا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون شرا له لان
الهرير صوت الكلب عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه قول صاحب الكشاف
فى المقدمة الهرير بالعين مطلق الصوت وقال فى مستقصى الامثال كانهم
سمعوا سرير الكلب فى وقت لا يهتر فى مثله الا لسور فقالوا ذلك اى ان الكلب
انما حمله على الهرير شر يضرب فيما يستدل به على وقوع الشر ونقل صاحب المقتبس
عن بعضهم ان الهرير نباحة يشام به طوائف الناس لكن ربما يهتدى بالمضلة
خصوصا فى الليالى المظلمة وهذا خيال وقال ح النهاية من طبع الكلب ان يهر
دون اهله وينبح عنهم قوله بان يراد بالمثل ح ينبغى ان يعلم ان هذا ليس
تعريفا مصطلحا بل سماه تعريفا نظرا الى ان فيه خفاء فى الجملة اذ الظاهر ان يراد
بالمثل والغير مطلق المماثل والمغاير فاذا اريد بهما انواع مخصوص كان فيه خفاء
فى الجملة قوله لان الاول فائدة خبر من الاعادة فيه ان حال المخاطب اذا اقتضى

ان تاكيد والاعادة لا يجوز تركه ويمكن ان يقال يجوز ان يستوى الامران
بالنسبة الى المخاطب باعتبار انه منكر معه ما يزيل انكاره قوله موجبة مهملة انت
خبير بانه يحتمل هذا المثال ان تحمل على سبب ارتباطى فيكون سالبة لا موجبة
قوله بالاسناد اليها لا بد للثانى من تاويل يصح ان يرجع الضمير الى الكل
اى الى الكلمة قوله قال عبد الطاهر ح المقصود ان ما ذكره صاحب المفتاح
صح لكن دليله باطل قوله والحق ان هذا ح ويمكن ان يقال كلام الشيخ مبنى
على الوضع وافادة ذلك لا مشاحة لشمول التقى بواسطة القرائن قوله
كل ذلك لم يكن فى المقام اشكال لاستدراك صدور الكذب عنه ثم ان
ان يجوز ذلك سهوا فيما ليس من الاخبار عن الوحى وما يتعلق به على قول بعض
السلف واما على قول الجمهور فقد تاولت مذكورة فى كتب الحديث وقد
السيد رح فى تاويلها المراد كل ذلك لم يكن فى ظنى واعتقادى اقول انت
خبير بان اعتقاد خلاف الواقع منقصة بما اذا ظهر خطاؤه ذلك اعتقاد
تامل قوله من نحو الامور عما هو بمثابة على ما قاله قدس سره فى آخر سورة النساء
لكنه لم يبين انه تمييز من اى نسبة ولا وجه للعلاقة بين الاصل والمراد اى
ان تعالوا ايتعالوا ولكانه تمييز من نسبة المفعول والعلاقة بين النقل والتبيين
الكمال والتظهير فان النقل تزكية عن الدنايا والرطوبات وكذا ايتعين يرفع
الشكوك والشبهات قوله تريدين فى موضع الاستيناف او البدل قوله
قد ظلوت استيناف فى جواب بل ظلوت قوله فمن يرجم من استفهامية
ويرجم مجزوم اجزاء للوصل مجرى الوقف قوله وبالعكس الاظهر وبالعكس انه

يكفي تغيير واحد في الالتفات قوله نحو لتذودن صبحوا الخ اخوه يوم التخيل غارة
على ما يقال صبحه اذا سقاه الصبوح وهو ما شرب في الغداة والتخيل اسم
موضع والغارة اسم من الاغارة ويخيل المغير والملحاح كثير اللح كذا قيل
والظاهر ان الملحاح القب الذي يعض على غارب البعير قوله فقد سهى
لان الظاهر الموصوب غالب وحق الكلام بعد تمام المثال ان يكون بلفظ
الخطاب قوله طابك ابل والتعدية قوله اي حين وليح فعلى هذا جعل
بعيد الاكثر بعيد الكل ومع هذا ينبغي ان يعتبر الشاب والمشيب متصلين
بلا فاصلة الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح ابدال عصرا
الخ من بعيد الخ واما على تقدير الواسطة فالمناسب تغيير بعيد الشباب بزمان
الكهولة نحو اي ذلك الغير والظاهر ان يقال اي خلاف مراده كما يشعر
به قوله آخر اكمل على النفوس الادهم التهم الا ان يراد بالغير المخالف فانه لا يذم
في العهد الخارجي اتخاذ العنوان او يراد الترقب والتوجه الى الاستقبال
قوله لان النفقة لا يعتد بها اقول ان كانت الآية في الصدقة المفروضة
فليس بيان المصرف وحق الصدقة اهم من الاخذ اذ لا يعلم كلها الا من الشرح
وكذا ان كانت من التطوع لان اصل الانفاق والخير يحصل بايصال
النفع في الجملة الى احد واما الكلام فلا يحصل الا بما يعتد به في موضع حسن
قوله وبجواب ان كلا منها لا يخفى انه لا يلائم ما سيأتي من انه دال على
الزمان بقرينة حاربجيئه الا ان يقال المراد ان اسم الفاعل حقيقة في
في الحديث الواقع في الزمان الحال لكن الزمان ليس بمدلول بل خارج محتاج الى

القرينة ايضا فصلي هذا كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر فالتخصيص بهذه المجازات
غير ظاهر قوله والقائل ان يقول الخ ذكر في الاساس ان الشباع بالكسر الآلة
فلا يرد الاعتراض لكنه جعل في البيت بمعنى الطين والجص قوله ومن يك الخ
الجزاء محذوف اي حسن حاله من رواه حالي ثم استئناف قصة جرت بالمدينة
ورحله بدل من محل الجزاء من ضمير مسي او تامة فقوله بالمدينة خبر رحله
قوله والمحذوف خبره لا يجوز جعل المذكور خبره لان اللام لا تدخل خبر ان
قوله والرأي مختلف اشارة الى ان تفاوت المطالب بحسب علو الهمة
ودنائتها قوله اي فصبر جميل احمل من صبر غير جميل فيه قصور بحسب الظاهر ان
المفضل عليه يجب ان يكون جميلا في حد ذاته مع انه غير جميل بان عدم الجمال
بحسب الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبالتفضيل على
سبيل الفرض كما في قولهم زيد افضل من الحمار قوله لان هذا الكلام الخ
انما اعتبر وصف السوالية بالفصل فاعتبر التمثيل بحذف المسند فيما اذا
قيل الله في جواب من خلق فوجه كلام المصنف عاشري ولو لم يعتبر وصف
السوالية بل ذات السوال لكنه خلاف ظاهر العبارة يمكن اعتبار
التمثيل بخلاف المسند في نفس الآية قوله والدليل على ان المرفوع لم يخف
ان السوال جملة اسمية فاراد الجواب فعلية تحتاج الى الحكمة في اول مطالعة تذكر
السيد رح ان السوال في الحقيقة جملة فعلية لان من قام في معنى قام
زيد وعمرو او حالة الى غير ذلك واراد الاختصار وضع كلمة من الدالة
على تلك الذوات اجمالا المتضمنة لاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت

الجملة الاسمية صورة فاير اد الجواب جملة فعلية تنبيها على المطابقة للمعنوية اقول فيه بحث لانه مقرر عندهم انه يجب ان يقترن بالفرة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل او الفعل وهو عنها ما هو حق غير محتاج الى الاستفسار كما سيجيء فلا شك ان الانشاء وشك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل وتحققه محتاج الى الاستفسار فالسؤال ليس الا جملة اسمية بل الحكمة في ترك المطابقة الاشارة الى ان مراد الكفار وعنادهم بانه اذا تحقق خلق الله السموات والارض وصح وتمهد ينبغي ان لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم انه هو وفي ذلك الخلل فافهم وفي المقام تمام زيادة بسط في حاشية المطول قوله غير فضلة العمدة في الكلام يحب ذكرها فيه وهذا مناسب لان المرتبة الزيد قوله فيخرج ما يفيد ح يعني يخرج من افادة التقوي لا من مطابقة الافراد قوله ويمكن ان يفسر المسند ح اعترض اليه السيد ح بان المسند سبب مطابقة لكون المسند جملة فعلية ان يوصف او لا كونه سببا حتى يصير وصلة الى كونه جملة وهذا التفسير يقتضي العكس اقول يمكن ان يجعل المطابقة عليه لا يراد المسند جملة لا لعلة اثبته كما في التقديم للحصر وغيره ويقال هذا بالتزام مطابقة يمكن تخريجها من التفسير بان يقال اما ايراد المسند جملة فلكونه تمام الافادة مرتبطا بما قبله بعايد غير المسند اليه قوله وفي نحو قل هو الله ح فيه انه يلزم على ذلك افراد المسند للمسند اليه غير سببي مع عدم افادة التقوي للهم الا ان يقال لا اطراد وان الفرق بين المقتضي والمقتضى قوله او الزمان جوز ح ان تخبر بان ذلك لا يدل على تجدد الحدث وصدوره كما هو المطلوب بل على تجدد

مجموع المعنى للفعل والمناسب ان يضم مع ذلك ان الزمان المتجدد يعتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل احد بان الفعل القديم زمانه قوله متسوق اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا قوله بعثوا الى يعني ان له على كل قبيلة جناية فاخذوا رؤساءها طبقا لما مر عن العاقل ما مر عن هذا مدح في العرب بالخبر قوله فافادة عدم ها فيه انه ذكر الاصوليون في المبادي اللغوية المسلمة في فهم ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في غيرها واستدلوا بما قوال اهل اللغة تامل قوله قال الشيخ عبد القاهر ح لا يخفى ان هذا خلاف ما يتبادر من المتن والمفتاح والكشاف مع انه يرد عليه انه يلزم ان يجوز حمل الاسم على الاستمرار كالدوام والثبات بمعونة المقامات لا تفاوت وقد سبق في بحث الحمد بعد من الكلام في ذلك ايضا قوله على زمان الفعل فيه بحث لان الفعل بصريحه دال على زمان معين ان اريد ابهام الزمان مثل الصباح او بالفعل التقوي يتناول الصفات المشبهة قوله او عدم العلم ح في جعله مانعا من الرتبة بعد قوله في عرف اهل اللغة ح صرح صاحب المفتاح والرضي وحمايدل على ذلك قطعا ان النحاة فيما اذا تقدم الشرط على القسم جعلوا الجواب جواب القسم على تقدير اعتبار القسم ثم القسم مع جوابه جواب الشرط وجواب القسم كلام تام بلا نزاع وكلام فان قيل تخريجه اداة الشرط عن التمام قلنا ذلك مسلم على هذا التقدير لكن تسليم ذلك على ان يجعل الجواب جواب الشرط والمجموع جواب القسم حتى لو كرر القسم لم يكرر الا الجواب والجزاء كما تظهر عند ملاحظة المعنى بالانصاف

بالقسم ح

فيخرج ما هو في حيز الجزاء عن التمام لكن ينبغي ان يكون تخصيصا في جعل الشرط
قيدا للجزاء على ما قال في شرح الكشاف في آخر سورة الفتح واداة الشرط انما
وضعت للكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له بمنزلة الظرف وان كان اسما من
اسماء الشرط فهو مبتدأ وخبره الجزاء والشرط مع الجزاء على الاصح وهو مفعول له
او ظرف وغير ذلك قوله مفهوم قولنا اعلم انه ان كان الغرض اخذ التجريد في حد
الاصطلاح حين ما اتحاد المقصود بالكلام اعني التعليق فلا مرد ظاهرا لان الظرف
الصحيح قد يجيء لمعنى التعليق فلا يبعد جعل الشرط قيدا للجزاء بذلك المعنى
حتى يؤدي مؤدى الحكم بالتلزوم بين الشرط والجزاء لكن المتبادر من المطول
ان صدق الكلام على اصطلاح العربية بحكم الجزاء رجاء اعتبار التعليق والحكم
بالتلزوم ويرد عليه انه يتوقف صدق على صدق الحكم المقيد بالشرط مع صدق
القيد والظاهر انه لا يجب العرف الصدق رشي لمنها وتحقيق المقام يحتاج
الى زيادة بسط لا يحتملها هذا المختصر قوله موقعا لان اعترض عليه بتبديع
بان متساوي الطرفين موقع وانما الذي يرجح لا وقوعه فليس موقعا له و
شك ان الحكم ان ذكر لوقوع راجح لا وقوعه قولنا كرر في الفصل انه يصح
ان طلعت الشمس الآن في اليوم المقيم والظاهر ان الطلوع فيه مرجوح
وقوعه وقال الرضي لا ليست للتشكيك بل لعدم القطع قوله لمن
يمكنه بناء على ان يريد من لا يصدق ذلك وان لم يكن موقعا لان كما
يسبق قوله اي التعريض بل الخطاب اي فيه تأمل لان علم الخطاب وجهله لا دخل
له في ان يل عدم جزم المتكلم لفهم السامع ان يقال هذا على التجوز وعدم

اعتبار حال المتكلم على الحقيقة قوله والمحال وان صح ان يجيء بانه جعل غير
محال لما لا يفهم من الكلام وان كان داخلا في التوبيخ قوله فغلب جانب
المعنى اي فقال ان يقول التغليب مجاز فما وجهه وجوابه ان صيغة الجمع وان
موضوعة للخطاب مع جماعة غير مذكورة بلفظ الغائب لما حمل هذه الصيغة
عليه وصارت وصفا لذلك المعنى كما يشهد به سياق المعنى وفي مثل هذا ان
اي لكن ارتكاب المجاز في مادة الصورة المبينة اذ هي موضوعة للمتكلم كما
في المفرد بذلك المعنى واللفظ فقد قوله متعلق بغيره والظاهر ان التعلق
بطريق الغاية ووجه ذلك ان الضمير الرابع الى المعنى المصدري يجوز ان يجعل
في الظرف فكذا الغير الذي عبارة عن الحصول قوله بعد واو الحال اي العامل
ما هو بمنزلة الجزاء والمعنى زيد متصف بالبخل حال كونه كثرة ماله مفروضة
وقس على ذلك قوله وفي غير ذلك الظاهر ان المعنى على المضي قوله
فيا وطني اي المعنى ان كان زمان يمسي من الدهر فوت على المقام في وطني
فليطب به قلوب ساكنيه قوله فيا تكم اي باكم على البقاء اي الزمان قوله
المبالغة في النهي اي لا يخفى ان ارادة الاعلام للفظة مفروضة فالمبالغة
في تلك الصورة لا مطلقا تأمل قوله والظاهر بدفع اي وان جيء بانه
الكلام في فائدة الشرط ولم توجد مع ان الاجماع لا ينسخ تأمل قوله لا معنى
للتعريض اي هذا رد لتوهم ان التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يقع
ذلك الفعل لا من صيغة المتكلم ووجه الرد انه لا يتعارف التعريض بالنسبة
الى من يصدر عنه الفعل في الاستقبال قوله ولهذا صح مثل اي لان استقبال

نقيض المقدم لا ينتج شيئا بحسب العلم على ما في المنطق فعائدة الاشارة
الى المنية انتفاء الجزاء **قوله** لو دام ملكه يعني لو رضوا بان يكونوا رعايا
للممدوح لما ذهبت دولتهم **قوله** لو اريد على هذه الخ اعترض السيد بان
ورود الآية على قاعدة الميزان بعيد جدا اقول تحمل الشعر في قوله تعالى وما علمناه
الشعر على القياس الشعري في حاشية المطالع على ما ينبغي ومنه تعلم انه قد يسوغ
تجويز ان يقع غير العربي في القرآن فلم لا يجوز ان يقع ما كان على القواعد
الميزانية في القرآن ان نزل بعد تقرر القواعد الميزانية **قوله** ومفعولا يود
محذوف دل عليه لو بوجه مطلق **قوله** واما الاستحضار صورة رويه الخ
ان المحقق الرضي ذكر في اواخر بحث اذا ان حكاية الحال المستقبلة لم تثبت
في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضوية ويمكن ان يقال حمل الامر المستقبل
بمنزلة الواقع في الماضي لتحقق فصحة استعمال الامر ثم عدل عن لفظ الماضي
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فحينئذ تنزيل المضارع
منزلة الماضي فحول المصل والاستحضار عطفا التنزيل بهذا المعنى الثاني
فعلى هذا التقدير يضاف حكاية الملفوظ المقدر **قوله** وفيه نظر لان النكرة
الموجبة ليست شايعة باعتبار دلالته على الكثرة فلا يكون وصفها مخصصا
واما الشيوع باعتبار احتمال الافراد في الفعل ايضا يتحقق **قوله** في
الجملة الخبرية انما قيد به لانه سيبويه قال في مثل من لبوك بان
من الاستفهامية المنكرة مبتدا وخبره معرفة خلافا لبعض النحاة والحق
قول سيبويه لان الخبر وان كان معلوما في الجملة لكن المبتدا في المعنى اعرف

لانه في معنى زيد وعمرو او حالة الى غير ذلك من الخصوصيات المعينة غاية
التعيين **قوله** حال المنطوق اخص هذا الكلام بالمقال الاخير كما نقل في المطول
عن النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد الخارجي لكن الحق جريان جميع
اقسام اللام فيها ايضا **قوله** وظاهر لفظ الخ وذلك لانه ذكر المتباينين
لتعريف المسند وكونه معلوما وينبغي ان يعلم انه فعل كذلك في الايضاح فوجه
التوفيق لا يتم في تصحيح كلامه في الايضاح **قوله** الف قطار في تفسير اختلاف
قيل مولى جلد ثور ذهبا **قوله** اي ليس المعنى الخ اذ لا وجه لان يقال اذا
قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك **قوله** ورد بان المعنى المتبادر الخ
فيه ان ذلك التاويل لا يظهر على مذهب البصريين الغير القائلين بالتاويل
في الغير الجامد **قوله** ويخرج عنه نحو الخ لان الضمير ليس صالحا للمسند الى المبتدا
فان التصرف للاسناد وكلامنا في ان يكون مسندا اليه عبارة عن المبتدا
قوله لا فيها غول الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الراس ونحوه
قوله دون العكس كما توهمه الخ لا يخفى ان قول علي رضي الله عنه
انا عالم والعالم انا يدل على ان العكس ايضا صحيح لكن الكلام في ان
قصر المسند على المسند اليه يستفاد من تقديم المسند ومعونة المقام بدلالة
فان التقديم لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل لانه اعلق بالقلب عرفا
او المقصود اعني نفي كون القرآن في محل الريب وينبغي ان يعلم ان نفي
الحصر باعتبار انه غير مقصود في المقام لا باعتبار انه اثبات الريب في سائر الكتب
بل وذلك لان غير القرآن ليس بمعجز فيكون في محل الريب **قوله** وذكر الفعل الخ

قد عدل عما في المطول من منع هذا التوجيه لانه يؤيده قول المص الفعل
مع المفعول ايضا ضمير قوله عائد الى الفعل وبه الى المفعول والفاعل كما
يستفاد ان يكون ضمير ذكره للفعل ومعه لهما كما انه يؤيد التوجيه الاول كون
الكلام في متعلقات الفعل وايضا الظاهر ان الفعل متبوع والتابع وخول
كلمة مع عليه قوله غرر بم بكسر الغين ان يخدع لانقياد ولينه ولكنه ليس ذلك
جملة بل كرماء حسن خلق قوله خب هو بفتح الخاء والخداع وهو الجرأة انه عرفي
بين الناس بالفساد قوله فالتعميم مفاده حيث فيه بحث لان ما لا يكون مقصودا من العبارة
لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب في عرف هذا الفن فالاولى ان يقال التعميم
من المقام لا ينافي ان يكون الغرض من نفس الفعل الثبوت والنفي مطلقا او
يفسر الاطلاق بعدم التقييد بالمفعول بل الغرض افراد الفعل قوله
ولم يقل لو ثبت بكيت تفكرا وفيه انه لو كان الامر كذلك لوجب ان يذكر
التفكر مفعولا للبكي قوله مذ بت جفونه مر بت ان قوله مرتبا بالرا المهملة اذا
مسح كفه عما لقذر قوله كما اذا قلت لو شئت الخ الاولى ان يقال لو شئت
ان تعطي عطاء تا اعطيت درهمين قوله من سوء الفهم الخ وذلك لان
سوق الكلام المص على خلاف ذلك مع ان الخلاف المشهور بين القوم
في حذف مفعول المشيئة للمغايرة قوله لتحامل حادث ان ظلم تحامل فالاضافة
بيانية او الاضافة الى السبب اي ظلم حادث الزمان قوله فان العاقل لا يطلب
الا ما يجوز وجوده ويقال ان يقول هذا مبني على ما سيأتي من ان التمني
طلب وهو يتعلق بالمحال ايضا والجواب ان الطلب المستفاد من صيغة الطلب

ما يقارب السعي والتفحص والمدلول عليه بصيغ التمني يكون على سبيل المحبة
القلبية فافهم قوله وههنا بحث وهو انه الخ قد اجاب عنه في شرح المفتاح
وتبعه السيد هنا بانه اذا لم يكن قرينة معينة للمفعول فيتوصل بالحذف
في المقام الخطابي الى تقديره عاما حذرا عن الترجيح لخاص عار عن المرجح فالحذف
مدخل في تقديره عاما اقول المقام الخطابي اي الموضع القابل بالعموم
كمقام المدح مفيد للتعميم بالخاصة الى التوصل بالحذف فانه لو ذكر المفعول ايضا
حمل على العموم مطلقا في ذلك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص بالخاصة
قوله نعم لو كان التقديم الخ من هذا يعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون
للاختصاص بل هو غلبي كما يذكر بعيد هذا الكلام قوله فالفائدة من الكرار ليخيل انه
ليس في كل تاكيد على تاكيد قصر وتخصيص كما في مثل ان زيدا القائم وفي مثل
ان عرف عرف زيدا ويمكن ان يقال التخصيص مشتمل على اثبات ونفي
والتكرار يؤكد الجزء الاول ويقال لما كان الاثبات قابلا للاختصاص
يمكن ان يعتبر الخاص ايضا لذلك بقرينة تقييره له الى ذلك اشار في
شرح الكشاف في قوله تعالى وايای فارهبون مع فوائد كثيرة قوله وهم بناء
اعنى من قولهم عنى يعنى بالضم واعنى به على ما في الاساس فيكون بمعنى
المفعول على ما يتبادر من المفضل بمعنى اشد مشغوفية ومشغولية بيانا لاتم
ويجوز ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم عنيت بحاجتي كذا اي اردته قوله
والرد عليهم لا يقال تخصيص الموحدين الله تعالى بالابتداء لا يوجب كون
ردا على المشركين حيث بدأوا افعالهم بغير اسم الله تعالى لانا نقول مختص

التخصيص انّ لا بدّ له ينبغي ان يكون اسمه تعالى اسم غيره قوله فكان امر
بالقراءة اهم من اسم الله وان كان ان في اهم نظرا الى ذاته وانما اعتبر
الاول لان سبق هذه السورة في النزول يقتضي ان يعلم امر القراءة وما لها
وتقديم اسم الله يوجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول بيانا ما يتلبس به القراءة
قوله لانه عمدة في الكلام لانك شان المفعول عمدة في الفعل المتعدي و
الاولى ان يقال المناسب لترتيب المعنى ان يتقدم الفاعل قوله مجرى الاصل
اي المراد بالاضافة قوله الكلية المشتملة على النوع الكثيرة والغاية في هذا
المقام جارية مجراها في الشمول للمواضع الكثيرة اي هو اذا الامر قوله
وجه الغاية اي سببها ومنشأها قوله ويوقف له معنى اي صفة وامر
يكون الجملة سبب الغاية سببا له قوله بطريق مخصوص وسيجيء بيانه مشروحا
قوله وهو حقيقي انت خبير بان الستوى ليس للافادة ان بعض الافراد
معنى حقيقي للفظ القصر وبعضها معنى مجازي له كما ذكره سيدرج
وبان عدم التجوز بحسب الاضافة الى شيء لا يظهر مقابلته لعدم التجوز
بحسب الحقيقة ونفس الامر كما فهم من الشرح فان كليهما في نفس الامر و
ظنّي انّ التقسيم الى الحقيقي وغيره باعتبار انه قد يلاحظ الحقيقة و
نفس الامر وقد يلاحظ حال المخاطب من القلب والاشتراك والتردد
وقد يلاحظ فنذكر وا ان انقسام الى قصر الافراد والقلب والتعيين
بملاحظة حال المخاطب من لوازم القصر الغير الحقيقي ودونه قوله وان امكن
الخ الظاهر وان تجاوز الا ان يقال كفى في الغير الحقيقي عدم التجاوز

اي ما يعتبر القصر بالاضافة قوله اعني المعنى القائم الخ لا يقال هذا اصطلاح المتكلم
والمناسب هنا اللغة لانا نقول ذكر في الصحاح القصة كالعلم والسواد
قوله اعني التابع الخ لا يقال يخرج من الحد مثل جاءني القوم الشامل زيدا
لانا نقول بعد صحة المثال انّ المراد بالشمول في الحد استغراق جميع
الافراد وبقي انه يدخل في الحد مثل جاءني زيد الا عمرا ويمكن ان يقال المستثنى
دلالة مقصودة على الاخوة بالاصالة والمستثنى منه الاصلي تكرر
النسبة قوله لتصادقهما الخ فيه تأمل لانّ الصفة المعنوية معنى والقصر
لفظ الا ان يحمل التصادق على التحقيق قوله واما في القصر الغير الحقيقي يمكن
ان يعبر غير الحقيقي ايضا على وجه المبالغة بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة
اليه بمنزلة العدم اذ عار وبالغة قوله على ما يفصح عنه الخ حيث قال في
الايضاح والمخاطب بالنافي اما من يعتقد العكس واما من يتساوى
الامران عنده قوله لو سلمنا انما قال كذلك اشارة الى انّ المخاطب
في قصر التعيين لم يثبت صفة اخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم
مكانها ما اثبته قوله وغيرها قد سبق الخ وهو ضمير الفعل وتعريف المسند
وكذا جعل المسند اليه ايضا معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما
في الشرح العضدي على مختصر الاصول من انّ الاستثناء من الاثبات نفي
اتفاقا قوله بل ناظر هذا المثال يظهر على قول الجمهور القائلون بانّ
المعطوف عليه يبقى في حكم المسكوت عنه قوله يقول المفسرين انت خبير
بانه لا يناسب استدلال ارباب المعاني بقول المفسرين المتبعين لكلامهم

بل المناسب الاستدلال باستمعالات الوجوب للوجوب قوله اي العهد
المراد بالحفظ ظهور عاية الخدمة على ما في النهاية الجزرية فانه المناسب للتفسير
الآتي اي لزمك حفظه بما وراك وما يتعلق بك قوله لمعان يفيد
القصد سواء كان على وجه المطابقة او التضمن او الالتزام فافهم قوله
النص على المثبت فقط ليشكل بمثل ما انا قلت هذا على ما سبق في اعمال السند
اليه قوله ما اوجبته للمتبوع يشكل بمثل زيد قائم لانه قاعد وهذا الثبوت منفي
بما عن التابع اعني قاعد قوله فان المفهوم منه الخ ينبغي ان يعلم انه قد ذكر قدس سره
في اوائل شرح المفتاح ان الضمير راجع الى الجنس في قولهم دأب الكريم لا يعادي
غيره ووجه ذلك ان الكريم بنا في الايذاء للغير مطلقا لكن مرتبة الكريم الجليل
ان مقتضيه لا يعادي غيره عند ضرورة المعاداة لان ظلمها العداوة
مع غيره منقصة وقد وجد في نسخة قرأت عليه ان يعادي بدون كلمة لا
وح الامر ظاهر فان الكريم لا يحسن معاداته لغيره بشخصه لكنه يمكن ان يقال
من جهة المبالغة في جهة لهذه الجملة انه يجب ان يعادي من لم يتصف بتلك
الصفة قوله فمر الفعل المسند الخ اي هذا الفعل المسند الى الفاعل لا يتعلق
بغيره ومحصله انه ليس مفروضيته حاصلة لغيره قوله لان الاخراج الخ هذا مبني
على ان الكلام في الاستثناء المتصل قوله بقرينة قوله الخ لا يخفى ان بيت
ليس موضوعا بازاء الالفاظ فكلام الناسخ المخصوص وكانه جعل
جعل اللام في قول المص واللفظ الموضوع له للغاية والتعليل قوله
ماخوذة منها الخ فيه ان المأخوذ والمأخوذ منه متحدان بعد التقييد بالتركيب و

ويمكن ان يقال قوله مركبتين حال لبيان الماخذ مثل قوله وقد يرا او يقال
الماخوذ على تقدير الافراد اعتبار التركيب والماخوذ منه على تقدير التركيب
او المركب محمول على معناه اللغوي من جزء المركب لا تمام المركب فالماخوذ
منه مجرد هل ولو تم وجد المناسبة ان لو للتمني ولا تفيد انها وضع كما غير مناسب
فيتولد من ذلك التنديم وقس الباقي على ذلك لكن المتبادر من تصدير الشرح و
المتن ان كلمة لو زائدة وانه تعالى ان هل ولو نص في التمني قوله وهو لا يوافق
الخ لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه
على التزام هل ولو معنى التمني قوله وهو طلب حصول الخ ينتقض
بمثل علمني امر ويمكن ان يقال المقصود الاصلي في الاستفهام المعلوم من
حيث الوجود الظلي الذهني تخلف مثل هذا الامر فان المطلوب الاولي
فيه العلم من حيث الوجود الاصلي ولا يبعد مثل هذا الفرق فانهم فتشوا
في ان المراد بقصد ايصاله في التقرأ المعلوم او العلم واما الفرق
بان المطلوب في مثل هذا الامر الحصول في الخارج لكن خصوصية الفعل تقتضي
حصوله ثانيا في الذهن فبعيد لان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هي تطلب حصول
امر مطلقا في الذهن او الخارج قوله فان كانت وقوع نسبة الخ هذا التقسيم
مبني على ان المراد بالصورة المعلوم على ما في بحث الكلي من حاشية المطالع
قوله او لطلب التصور لا يقال لا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال
للسائل فالظاهر انه لطلب التصديق فان السائل تصدق قبل السؤال بان
الحاصل في الاناء مثلا الدبس او العسل اي بحصول احدهما على التعيين

ووجه السؤال صدق الحصول احدهما معينا لانا نقول وان لم يتفاوت
حال اللبس والعلم بحسب التصور لكن يتفاوت حال المسند اليه اى حال
ما اسند اليه كونه فى الدار فانه لو خطر ببال احد بعنوان احدهما مجملا ثم تصور
بعنوان المسند اليهما الا ترى ان من قام لطلب التصور بالاتفاق ويجاب
بمثل زيد لا شك ان السائل عرف زيدا بخصوصه قبل السؤال لانه لم يلاحظ
ما اسند اليه الصيام الا اجمالا فبعد ما اجيب تريد ان يلاحظ بعنوان التعيين
نعم يحصل للسائل بعد السؤال التصديق بثبوت المسند للمسند اليه المعين
واما الفرق بان السائل بمن لم يعرف الخصوصيات نظرا الى مقتضى السؤال
فهو يجدى نفعا لان السائل عارف بالخصوصيات غاية الامر انه ذاهل عنها فحصل
التذكر بالجواب وليس الاستفهام لافادة التذكر ولو سلم فيجوز ان يكون
بالسؤال عن عارف حاضر ابهما بل نقول يجوز ان يسئل لهذه الطريقة اعنى
من هو لا ان الاشخاص من فعل ذلك وكذا الاستفهام بكلمة اى مثل اى
هذين الفريقين جزم ذهبا وكذا الاستفهام بكيف فى مثل كيف حالك
اصحيح ام سقيم وليس شئ من تلك الكلمات لطلب التصديق قطعا بالاتفاق
قوله ساغسل عنى الخ والتقدير ساغسل اى ساارفع عن نفسى العار
باستعمال السيف فى الاعداء وان جاب حكم الله على الشئ الذى يجلبه والمقصود
المبالغة فى انه لا يترك رفع العار فى حال من الاحوال قوله واعجب منه الخ
انما قال اعجب لان دليل فساده يظهر فجعله دليلا على دعواه اعنى قول
النحاة فان ذلك فى الجملة الحالية لا فى علمها قوله حتى يرد لو ان الاتعال بمعنى

بالاصالة واما فى الاسماء والمشتقات العارض والتبع فغير دائم فيلزم
ان لا يدخل فى الجملة الاسمية قوله الا من البديع هذا انما يظهر على تقدير
ان يكتفى فى البلاغة بمجرد الاقتدار على كلام بليغ واما اعتبار الاقتدار على كل
بليغ فيمكن ان يعرف غيره ايضا وجهل زيد منطوق تامل قوله انما عدل
اسمية الخ كان عليه ان يعترض فيما سبق انه قد يطلب باختيار اليه تفصيل ما اول عليه
الاسم اجمالا اى تفصيل الموضوع له ما هو حقه ان يكسب الاسم خاتم ذلك
الحد الاسمى يصير حدا حقيقيا بخلاف بيان الموضوع له بلفظ اشتهر كالانخفى
قوله العارض المتخصص الظاهر ان المراد بالعارض ما يعم المتعلق به سواء
كان علما له او وصفا خاصا به قوله ويحتمل ان يكون معناه الخ هذا متعلق
بالاستعمال الذى ذكره المص قوله لا بد على ان الخ فى بعض النسخ التى
عليها حاشية قدس سره هذا لا زيادة وهو الظاهر كما اختاره السيد الشريف
فى شرح المفتاح ويؤيده ما ذكره الشارح ايضا فى شرح المفتاح حيث قال
وقد يقال لا مانع فى حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اى امر وقع له
لى فى حال عدم رويته الهدهد هل هو مانع وحائل وهو غائب قوله
قوله الخ يجرى معنى هذا البيت او ان بحث التشبيه قوله هذا التشاغل
من تقرير الفعل والفاعل والمفعول ومن الانكار كذلك قوله للتقرير
بما دخله النفى وهذا لا ينافى ما سبق من ان المقرر به يجب ان يلى الهمزة لان
معناه انه اذا كان المقصود تقرير الفعل مثلا يلى الهمزة الفعل الفاعل
او المفعول وقس على ذلك تقدير غيره قوله من كشف الزمان الذى من

علامات القيمة وعذاب الآخرة غير كف المراد الكف عما ماضه الاستقبال
فيدخل الكف ويخرج لا الكف جهة الاستعلاء فيه بذلك ليصير مرادفا للدع
والانصات ذكر انه ليس بشرط موضوعه لطلب الفعل الخ اعلم ان
لفظ الامر حقيقة بحسب اللغة في الصيغة الامرية المستعلية للوجوب او
الندب عند الجمهور اما المباح فليس بمورية لكن الصيغة حقيقة في الوجوب
فقط عند عموم فما للبعض ثم الطلب المستعلي ان شمل الندب ايضا كما يفهم
من المطول في كلام المصنف يميل الى قول غير الجمهور والا فلا تأمل وقد
يستعمل صيغة الامر لغيره اقول لا يظهر عند استعمال الامر في كثير من تلك المعاني
كالتهديد والتعجيز وغيرهما غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام كالتعظيم
المستفاد من حذف المسند اليه تأمل والمستوية فيه ان الظاهر ان ذلك
معنى الامر والا فالنهي ايضا للمستوية ولم يقل امر بذلك مثل اي
عذرني فاني حضيت بالهموم في النهار ايضا يتاريج بجوى التاريج بالهاء
المهملة الشديد والجوى بالجيم الحرقة والشدة الوجد من حزن او عشق
او طلب الترك هذا الاختلاف مبني على ان عدم الفعل مقدور او لا
وكالة عافية ان الظاهر عطفه على قوله كالتهديد فان في كل من الدعاء
والالتماس طلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء فكان في البعض
اختصارا تأمل لما بين الكناية الخ وذلك لان المراد بالكناية عندهم
انشاء النثر النقب والنوز فان النقب بالفارسية سوراخ والنوز ماهي
النوز طلب الشيء مقصورا الغراق والصبر بكسر

ابا وهو الدواء المر البيت للنابغة وهو زعمت هواك
عفا الغداة كما عفا عنها طلل بالقوى ورسوم والمعنى زعمت
الكيبة ان هواك يا ابا امام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها فجعل
الموضع فعلت ليس الامر كذلك واقسم بالله انذي علم بان القوان من
المذاق وان المعروف كريم بابعدت من طريق المحجة يا لقوله لعلي
ينبغي ان يحمل على ابيان اللغوي لا ابيان الصناعي فان قوله انا نحن مستهزؤن
انما كيد لقوله انا معكم وبدل عنه واستئنافا لعطف يا لانه لا يكون جملة
فجملة بخلاف البدل كما صرح به الاشموني في شرح التوضيح فضيه خفاء
وامكان وذلك لان المقصود التنصيصية على قصد الاجتماع بين
الجملتين في الواقع لكن لا يحسن الا بين جملتين كانتا متوسطتين بين غاية
الاتحاد والتباين ومعرفة ذلك خفية جدا لا بد من عامل الخ عند على مذهب
اكثر النحاة لكن المحقق الرضي جعل العامل في اذا الشرطية للشرط دون الجزاء
الاولى في التعليل ان يقال المتعارف في الخطابات تقييد الجزاء بمضمون اذا
مع الشرط وبهذا مثال الخ هذا مبني على ان التمثيل باعتبار الحكاية وكلام
الحاكي لا المحكي وكلام المؤيد فليس لما فيه من الاعراب والظاهر هو فتأمل
واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في تفسير قوله انما نحن مستهزؤن
يا لا محل له من الاعراب من الجمل ما لا يكون خبرا او صفة او حالا وان كان
في موضع المفعول للقول تأمل جزاء بكسر مصدر رجازف على ما هو المصرح
في شرح المفتاح لكن المذكور في شرح الهداية الكرماني انه بالضم سموب

كذا في ونقل الامام النووي في تهذيب الاسماء واللغات جواز الضم ايضا
فوزانه الخ ذكر في شرح المفتاح المعنى نسبة وقربه مع ذلك الكتاب نسبة
نفسه وقربه من زيد وله احتمالات اخر ذكرناها في حاشية الكشاف
مع اتفاقها في المعنى الخ ولهذا جعل بعضهم تاكيدا لفظيا ولا ريب تاكيدا معنويا
او الاشتمال لانه يكون ذكر المبدل منه متوقعا الى ذكر الاشتمال
وهذا لا يجري في هذا المقام وكان ذلك لاشتراط في المفرد استفاد
مغاير للاول فلا يكون الخ فيه ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك
الكتاب مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انا نحن
مستهزؤن تاكيد لقوله انا معكم لان دفع نقيض الشيء تاكيد له تامل
ولهذا لا يتحقق في الجمل يسمى الخ ان تاكيد المعنوي في الجمل لا بد
ان يغاير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتاكيد الجملة تكريرها وح لا يتميز
احدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
ما منها من نقب الخ النقب رقة حفا البعير والدبر جراحة تحدث في ظهره
القصة ان اعرابيا جار عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال انا على عيد
واف على ناقة دبراء عجفاء وطلب منه مركبا فقطع له كاذبا فانطلق الاعرابي مستعجلا
الى البطحاء وقال البيت وهو يمشي خلف بعير فاستقبله عمر رضي الله عنه فعلم صدقه
فحمله على بعير وزوده وكساه فلكونها اي الثانية الخ اعلم انه ذكر في الخ
الالتفات من المطول قال الشاعر فلام كفيه على ركبتيه وفي الاساس راحة كانه
قال فلام راحة على ركبتيه وقيل لما تصنع به فاجاب بقوله وفي الاساس راحة و

يمكن

يمكن ان يقال الاستيناف ينافي واو العطف لانه مطلق الواو والابتدائية
التي اثبتت في مغني اللبيب في مثل قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له و
يذرهم يسئل عن مرضه وسببه وفيه انه قد سبق ان تسمية الجملة من المؤكدات
فلا يناسب ان يجعل البيت على السؤال عن التصور اي تصور المرض ومتعلقه
الا ان الفاضل الخطائي اختار انها ليست من المؤكدات ما لم ينضم اليها مؤكد
احسن لكونها بالجملة الخ انت خبير بان كون الدوام اولى من الاستمرار
التجددي المستفاد من الفعل المضارع محل تردد وخفاء لذا
احسن ليه عرض عليه السيد بان له معنى السؤال المخاطب عن سبب اصابته
فانه اعلم من غيره بالاسباب الكائنة لافعاله الاختيارية اقول لم لا يجوز ان
يكون السؤال غير المخاطب بل السامع ولو سلم فالسؤال للتقرير لا للاستفهام
وجه التقصي عن ذلك الخ حاصله ان الاستيناف قد يشتمل على سبب
الحكم فقط وقد يشتمل على سببا الاستحقاق ايضا كما في الصورة الثانية
اقول يمكن ان يكون العلم ايضا اشارة الى الاستحقاق الذاتي من حيث هو
جميع الصفات كما قالوا في تعليق الحمد بلفظ الله اشارة الى الاستحقاق الذاتي
نظرا الى ان كل صفة صفة كمال وبالمقابل لا يمكن فيدخل في المعاني
الكلية تامل مدركه بالعقل غير الملخص عبارة الكاكي الخ بان ذكر السببين
مكان الجملتين وعرف التصور بدل تصور المنكر كما سياتي عن قريب اشارة
الى ذلك في هذا الشرح ايضا على ما يستفاد من باب التشبيه لا يخفى ان
المستفاد هناك تحقق التماثل والتشبيه بمجرد المشاركة في وصف عام وان

الحقيقة بين العلة والمعلول اى بين هذين المفهومين والا فالتباين
كمن مع حقيقة الوصفين الثلثة من نوع واحد نظرا الى ان تلك
الثلثة متصفة بالاشتراك او ما شابهه ولو ادعاء يتعاقبان على محل واحد
وقد وجد فى بعض النسخ قيد آخر هو بينهما غاية الخلاف على ما فى المطول ايضا
وهذا بناء على ما نقل فى شرح المقاصد عن الشيخ اعتباره فى التضاد مطلقا
لان معظم ابواب الفصل الخ هذا محل تردد فالاولى ان يقال الداعى بفصل
احتياج الاحتياج الكامن فانه يمكن وقوع الفصل والوصل لاسيما الجامع
الاختيارى لابتنائه على العادة والالف بحسب الاسباب المختلفة الى كثير من التتبع
مع انتهائه الى ضرب من الحصر فظهر انه ليس المراد الخ وذلك الظهور
من تفسير الملكة لاقسام الجامع بين جميع ذلك معان معقولة واعلم
انه انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وجوديا مع كونهما معقولين
لان التماثل فى نفسه صالح للجميع بلا احتياج فاذا انتفا العقل وجد الجميع
بينهما بخلاف التضاد فانه فى نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج الى اختيار
قلب الوهم الذى من شانه الخيلولة وينبغى ان يكون الوهم على ذكره فى الملكات
سلطان القوى الحسية فيها مدخل بان تصير آلة للنفس فى ادراك الجزئيات بل فى
العقليات المنتزعة عن المحسوسات حاصة لانه لم نضابطة فى الجامع ان الجامع
اما بسبب الاقتران فى خزانة الصورة او لا فالاول هو الخيالى والثانى اما
ان يكون بواسطة امر مناسب للجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر بلا اصل فهو
العقلى والا فهو الوهمى وان اراد ان تضاد هذا السواد الخ ينبغى

ان يعلم

ان يعلم ان التضاد والمضاف الجزء ليس بجزء كما ذكروا ان امكان زيد
كلى وان كان هذا الامكان جزئيا ثم ان ثبت له التضايف فليس معنى
قائما بالمحسوس اذ التضايف مثلا العلية والمعلولية ونحوهما ما ثبت
له التضاد تامل ومن محسنات الوصل الخ محصل الكلام ان النسبة
بين المسندين قد يقصد على ثلثة وجوه الاول ان يراد تجريده عن الخصوصية
كما فى فوكك زيد منطلق على راى من ذهب انه لمجرد الانتساب بلا تجدد
او دوام وثبوت او استمرار تجددى الثانى ان يقصد خصوصية فلا يجب
حينئذ رعاية ان سابورا ربما لا يتفق الجمعان الثالث ان يقصد النسبة
فى ضمن اى خصوصية فهما يجب رعاية التناسب كذا يستفاد من شرح
المفتاح للشريف قام زيد وقعد عمرو وكذا الخ فيه بحث لان فى المثال
الاول تعرضا للتجدد ولا محالة وان تعرض فى التعريف للثبوت فان
والجواب ان المراد التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ
فربما يكون قصده مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيورد جملة فعلية او اسمية
فحينئذ يجب رعاية المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام فى ان مثل هذا هل يدخل
فى حد البلاغة هكذا يستفاد من شرح المفتاح للشارح قدس سره الامكان
المناسبة نظرا الى اصل الحال ايضا العطف وكل جملة حالية الخ
لا فائدة يعتد بها فى الاخبار لان المسند فيه قريب من المسند اليه مع انه
يظهر مما سبق ايضا فحق الكلام ان يتعرض لمجرد ان المضارع المجرد الخ
عن ضمير صاحب الحال فلا يكون بالواو فلما حشيت الخ حين فقت ان

ينتشر في الاعداء واظفار حرم وان يتطرفوا الى بيوت منهم وارحلهم مالكا
وهو اسم رجل واسم فرس والامكان المذكور وارد ونائح وجيب عن
بان النجاة مرجوا بانه ما بعد حتى مستقبل نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا
الى زمان التكلم فيجوز ان يعتبر الماضوية والحالية والاستقبالية في الافعال
التي جعلت قيودا بالقياس الى العامل المقيد بها الى زمان التكلم فاذا
قلت جاء زيد ركب فهم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء فيفوت
المقارنة واذا وجعلت حالية قد قربه من زمان المجيء ويفهم المقارنة اقول
ذلك الاعتبار ليس بلازم في حتى فانه يجوز فيما بعده الاستقبال نظرا
الى زمان التكلم ايضا على قياس كلمة فكل من الماضي والمضارع اذا
كان محل غير المقصود فلا يكون كلمة قد المؤثرة للحال كافية لاحتمال الحالية
بالنظر الى زمان التكلم لا العامل وفيما اذا كان مضارعا يحتاج الى امر اخر
على اعتبار زمان العامل لا التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب
دون المقارنة تأمل المشهور ان دخولها على ومن الغريب ما ذكره العلامة
الزمخشري في باب الهمزة مع انه من الفائق في قوله عليه السلام من
استمع الى حديث قوم وهم له كارهون الخ واذن سوغ كينونتها حالا
عن تضمنها ضميرا بضيفة المضيفة بكسر الضاد اسم مكان من الضياع
اي الاطراح ثم يزعم الخ عطف على قوله ان يقول والحاصل انه
لم يعتبر الاستيناف في اعادة الاسم الصريح كالا بمنزلة عدم اعتباره
في مثل جاء زيد وعمرو يسرع اما مع ان اعتبار الاستيناف لازم

فعل هذا وجوب الواو في هذا المثال بالطريق الاولى وهو شعر
بوجوب الواو لكن ظاهر المتن مشعر بخلافه فتأمل وان جعل نحو على كفه
اعلم انه ذكر صدر الافاضل ترك الواو وقيل في الجملة الاسمية الحالية التي
خبرها غير جار ومجرور مع الباء ي يكون اليا وليس الترك
ومما يناسب المقام انه ذكر الشارح قدس سره في تفسير قوله تعالى قل
ان تخفوا ما في صدوركم الآية انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة
الحالية التي عاملها معنى الفعل والامام المثبت الامام النزول
قد وتت الاديم اي قطعت الجلد الملصوق بهذين الوعاءين وهي
معروفة وتفصيل القصة في الجملة ان الزباء قتل ابا جذيمة الابرش
ملك الحيرة فلما انتظم ملك الزباء وسلطنتها كتبت اليها نائح الغساسنة
ضعفة في السلطان وقبح بحب الشماع فلم يجبه غيرك كفوا فاقبل الى جمع ملكه
الى الملك وما اراده الا الغدر به فذهب اليها غير المتعد للحرب ثقة
بوعدها وقد اعدت في ابواب حصنها جماعة من الغواة لقتله واخذه
فلما وصل الى حصنها اخذوه فامرت بقطع راسه فذهب دمه في وطئت
قدم اليه صحائف شعوب بفتح الشين المعجمة وتيقن الضابر لا يقال
ذلك لتيقن على تقدير الموت وعدم الخلود اذ قد لا نقول هذا لهم
لكن به ونزلة ذوي من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود وغاية
اعتذاره الخ ليس بشيء فان على تقدير الخلود وخوف الابتلاء بالشدة
والاحتياج اكثر وعلاقة القلب بمحبة المال اشد وانما رجا البذل المال

بمنقل الاحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود و
لذا كان تركه اشد به للحال افضل الشيخ اياه تامل المنار بالقوة
ثم النار اسم مكان من انى عنه اى بعد دوسعة باعتبار المعنى التي بين
المخاطب ومقام البعد لا باكنايه والا فخروف في القصاص اح اثنا عشر
فان تقدير القول الظاهر انه لا يحتاج على حذف لا لامر لفظي كما في
قوله تعالى لا يحق المكر السيئ الا باهله تامل يعرف شجاعا لاق عند
وضع العامة انشم للحرب والبسل البيضة ويجوز ان يريد متى اصنع
العامة التي سترت بها وجهي للكناية تعرف فكامر في تقدير الشرط و
جواب لامور الاربعة من التمني وغيره ليحق الحق اى يثبت الاسلام
ويظهره ويحق الكفر ويعدمه فعل ماضل كلمة كناية عن كسر قوة الكفار
وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل الاسلام وكثرة الكفار فاوفصحه لا
فصاحا واظهارها عن المحذوف لا احدهما على التعيين لانجوز ان التعيين ح
التقديم الاظهرها كما في الآية السابقة الامر الشامل لنفس العذاب و
لامارانه ولدلائل العظمة الواقعة في يوم القيمة وفي الاصطلاح الوقوع
هذا عكس اللغة وكانهم نظروا الى ان المثنى في الواقع مفسر بين باسمين
فمن ذكر المثنى لف للنشر وليشب بالكسر على ما في الصحاح
في الفتح اى فتح الجيم لكن مع سكون الزاء بمستبق من الاستبقاء
لانه لم يشبعه اى صلح حاله والشعث في الاصل انتشار الشعر وغيره
لقلة تعهده وملخص معنى البيت انه لم يبق لك اح على تقدير ان لا يبقى هناك

اصلاح لحاله وعفو عن جرائمه اذ لا يؤمن الرجال جهد ذب الحال على الاطلاق
وديمة تهمى الديمة بكسر اول المطر الذي اقلعت الليل الهما واكثرها
بلغ ونهى من نهى الماء والدمع اذا سال كلام الملص في لا يصلح حتى
مثل للتعميم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون والظاهر انه
لا يتم المعنى بدون مما تحبون فان الانفاق متعد وانه لا يحسن
فانه يجري في الاعراض ايضا لكنه سوى دفع الايهام ذكر الشارح
قدس سره في تفسير قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم الآية انما
اشترط كونه اى الاعراض للتاكيد فيما لا يسمعه لكن صاحب المغني جعل من
الفائدة التقوية والتشديد والمبادرة من تقدير الكشاف ايضا في آخر
سورة الزمر انه للتاكيد تامل ولهم ما يشتهون عطف اح فيه انه
يلزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب واجيب
بان لهم ظرف مستقر لا لغو والامتناع فيما يجوز الضميران معمولين لفعل
واحد لان يكون احدهما معمولا لمعموله على ان ذلك الجمع جائز فيما اذا
كان احد المعمولين مجرورا بحرف الجر كقوله تعالى وهزي اليك وقد اجيب
بان ذلك الجمع جائز في المعطوف قول الفعل النحاة ملايم لمنع الجمع مطلقا
حيث قالوا انه قل في غير افعال القلوب ويكون فاعله ومفعوله شيئا واحدا
فعند الجمع بين ضميرهما يسبق الوهم انهما مختلفان فضابا لاكثر فيقع اللبس
فعدلوا الى لفظ النفس ايذانا باتحادهما واما افعال القلوب فانه كثيرا ما
يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه

بامور نفسه اكثر وقوعا في غير تامل الى ترجمان بفتح التاء مع فتح الجيم
او ضمها وضمها ظاهر بالتامل فيها لان هذا المثال مما يقصد فيه العطف
على ما قبله بخلاف الوجوه لانه سوى مثل قوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ
لكن شان هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام او اذا كانت العليا هي بفتح العين
محدودة بالفارسية امرزى وزين بلند او اصول الخ غير انه يذم استعمال
المشترك في التعريف بلا قرينة معينة والجواب انه لا يضر استعمال هذا النوع من
المشترك لانه يجوز ارادة كل من الاصول والملكة وتعريف كل منهما يستلزم
تعريف الاخر والمقصود بالحقيقة واحد او المطلوب من التعريف حصول البصيرة
للوضع مدخل فيها لو زاد او لتوهم الوضع لكان احسن لدخول المجازات
فان المجاز الاول استعمل لتوهم وضعا يقابل توهم ان اللفظ المجرد
عين الموضع تامل وهذه الدلالة الخ وفيه ان دلالة اللفظ الفصيح
على فصاحة المتكلم خارجة عن الاقسام مع مدخلية الوضع فيها ويمكن ان يقال
المراد بمدخلية الوضع وضعه لنفس المعنى وما يتعلق به انما هي من جهة
الخ ينبغي ان يحمل على ان الدلالتين بواسطة حالة اجمالية وقوة قريبة الى حصول
هذا الحكم من الفعل وتقييد الاولى بقيد لا ضائق لان الوضعي كذلك تنقل
عنه قدس سره في الحاشية والا لخرج كثير الخ وذلك لان انفكاكها
عن مجرد لفظ الملزوم ظاهر وان جعل الدال مجموع اللفظ والقرينة فيحصل
لم يوضع المجموع لمعنى يلزمه تلك المعاني المجازية والكنائية وان جعل الدال اللفظ
المشروط بقران القرينة فنقول يمكن انفكاكها من القرينة ايضا

ولما ياتي لا خلاف الخ اعترض عليه بان دلالة اللفظ على لازمه اوضح من دلالته
على لازم لازمه والجواب ان المراد عدم التفاوت في دلالة اللازم على الملزوم
وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم او ان المراد بالخلاف
الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة
اللفظ على لازمه وبين دلالته على لازم لازمه من قبيل التفاوت في دلالة
بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم يبقى النقض الخ باعتبار التفاوت في الدلالة التضمنية
فما بينه اعتقاد المخاطب المعتقد يعني في ذهن المخاطب فلا يرد ان الاعتقاد
متعلق بالملزوم لا مبنى له على ان تعلق الاعتقاد به بجعله باقيا في الذهن
بالوجه الدقيق عرف عام لم يظهر المراد به وكانه اريد به مخاطب
اهل المحاورات في الجملة بل يقيد بعلم او بغيره والا فحينئذ يذم اتفاق جميع
العالم او العوالم فقط او هو المفهوم الخ هذا ليس بظاهر في العرف
المنكر فالوجه تعميم العرف وجعل وغيره اشارة الى قرائن الحالية والمقالية
لا يتاتى بالوصفية الخ لا يخفى ان له ان يقول يقتضي ان لا يكون جميع الطرق
دالة بالوضع لان يكون بعض الطرق كذلك لكن المقرر عندهم ان
الدال ان بالوضع بمنزلة اصوات الحيوانات تامل هذا وقد ذكر في الحاشية ان
العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشدة والضعف فحينئذ الوضوح
والخفاء في الدلالة المطابقة ايضا فقول التفاوت في الظن مما يوضح
لا يوجب التفاوت في الانتقال كما لا يخفى او اقيم مقام كل لفظ يعني
مع اتحاد الهيئة والجواب انم التوقف الخ فيه ان العلم بالوضع لو سلم لا ينافي

لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى ان يقال المراد ان خطورا ما
بالبال فخرج نحو الاسد للشجاع فانه لا يخطر بالبال الا بعد خطور
الحيوان المفترس وبعض الاخر بالعكس فيمكن مناقشة المصنف في قوله
الالتزام الخ بان يقال التلازم بين الجانبين ويراد باللازم والملزوم
هنا التابع والمتبوع قوله الشيء الخ لا يخفى انه يحتاج الى حذف اي
دلالة اللفظ الشيء الخ بل الامر بالعكس الظاهر ان المراد بالعكس
ان يكون دلالة اللفظ الذي في ذلك المعنى جزء من جزء معناه اوضح من دلالة
الذي في ذلك جزء المعناه والدليل لا يقتضي الا ان يكون دلالة لفظ على جزء
معناه اوضح من دلالته على جزئيه دون اوضحيته ما هو العكس بحسب الظاهر
والا فيلزم اوضحية دلالة اللازم بالتضمن على شيء من لوازمه عليه مطابقة مع انه
صرف الكلام في الخاتمة عن الظاهر وقال يعني قد لزم من كلامه ان دلالة
الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلا واذا كان دلالة
الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على
الحيوان اوضح من دلالة الانسان على الجسم لان المساوي للاوضح اوضح لكن الامر
ليس كذلك بداهة فانتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح
من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال
من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما في شرح المقاصد لكن شارح
المطالع رد هذا القول لانه من اصل الملزوم لا يقال قد صرحوا بان التضمن لازم
مطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكروه لا يلزم من فهم اصل لانا نقول

اللزوم باعتبار الصلاحية كما ان الشارح وجه في شرح التلخيص استلزام
التضمن والالتزام للمطابقة بحمل الاستلزام على الصلاحية فالحاصل
المقصود الخ يمكن ان يراد بالمقصود اعم من المقصود بالذات ومن المقصود
تبعا كالتنبيه فانه قد يجعل مقصدا آخر او غير ذلك
الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس تنبيه بمصطلح
ولا استعارة عند المص ولا تمامي بنى عليه الاستعارة ولذا ذكره المص في
البديع وذلك التنبيه ليس بمقصود في الآية فلم يات بالضمير للالخ
نوقش فيه بانه يجوز عود الضمير كالام الى المطلق الذي في ضمن الخاص
المذكور سابقا مع ان الظاهر في كليهما العود الى الخاص وغاية التوجيه
ان الظاهر في المقام الضمير فاذا عدل عنه الى الضمير يمكن اعتبار هذه النكتة فيه
وهذا شامل لمثل قائل الخ اقول ان كانت الدلالة وضعية للكلام
فالشمول غاية الظهور غاية لا يشترط القصد في مدلوله والا فخرج الملفوظ
الالتزامية عن كونها مدلولا عليها بالكلام ولا شك ان كلا من المطابقة
يدل التزاما على المشاركة في الفصل او في الجنس او ان كان منشأ للتكلم
فالشمول ظاهر ايضا باعتبار ان القصد اصالة غير شرط بل يكفي صدور
لفظ فيه فهم السامع المعنى اسناد الدلالة والهداية اليه لا ترى انه يكفي
التلفظ بالله تعالى ويقول سبحان الله حالة الفعل في اسناد الذكر و
التسبيح لله تعالى الى اللفظ حقيقة لغة وكذا اسناد شخص في البر خطاه
والمعتزلة القائلون بالتوليد قالوا بان الفعل المترتب على فعل آخر من

العبد يصدر عنه وان لم يقصد اليه اصلا وظاهر ان ذلك لا اسناد وليس
المجازي بحسب اللغة كذلك رد عليهم اصل السنة بانه لا تاثير ولا قدرة للعبد
اصلا فيما هو الواقع لا صدور عنه الا انه غير مضر في الاسناد اللغوي قال
في شرح المقاصد لا نزاع واقع على ان الفعل يسند الى العبد وان كان
مخلوقا لله تعالى فان الفعل يسند حقيقة الى القائم به لا الى من اوجده نعم
اشترط المباشرة بالطريق الاولى نعم يفهم بحسب العرف من اسناد الافعال
الاختيارية الى العباد قصدهم وارادتهم لكن لا يلزم الاعتبار في المفهوم
لغة ولذا قال قدس سره ظاهر هذا التفسير يعني لو نظر الى مجرد مفهوم الدلالة
لزم التعميم لكن لو اعتبر القصد باعتبار القرينة ونسبة الدلالة الى المتكلم
خرج عنه ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو او قاتل زيد وعمرو لا يصير تشبيها لغة
واصطلاحا لانا لا نجعل مستعملا في المشاركة واما بمجرد القصد بالتبع كما في
الاسرار القرائنية المفهومة فلا فاهم فانه بديع اذ المراد بالاطلاق الخ
مجرد غير تام لانتقاضه بالاستعارة بالكناية لولا دلالة الحال الخ
اي لولا القرينة الحالية والمقالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم
ان هذه عبارة الكشاف وفيها اشكال مشهور لان الكلام غير صالح
للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة غاية التوجيه ان خلو الكلام عن المستعار
اي المنقول اليه صحيح لان يراد به المستعار له معناه المجازي وعدم القرينة
صحيح لان يراد به المعنى الاصلي اي المستعار منه فيكون مجموع الخلو عن
ذكر المنقول اليه وعدم تلك القرينة متعلقا بصلاحية المعنيين على

التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لاتصل كل شرط بمشروطه
بالكاف ونحوه هذا مبني على ادعاء ارادة ما في التعريف على ما في المطول
الملكة التي يمكن ان يطلع العالم في هذا التوجيه ايضا على نفس الادراك
فان ادراك الدليل يستلزم ادراك المدلول كذا قيل وفيه بحث لانه
لا يختص العلم في الاصطلاح بهذا الادراك ولا يصح ان يقال الكواكب
تشبه بالملاحة مع ان المشبه الزبا والا فالمحسوس اصل للمعقول
اقول اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله
والتشبيه لا يقتضي اصالة المشبه به في وجه الشبه مطلقا فيمكن ان يشبه المحسوس
بالمعقول باعتبار المبالغة وتصدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق
هنا ان اعتبر في الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه اصل في الكلام مبالغة و
احتاج الى التقدير لكن ان اعتبر التشبيه في الحسن واللذاذ الغير فالمشبه به اصل
كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف لان العلوم العقلية الخ بيان ذلك ان العلوم
العقلية الصرفة بان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم كلها فتحصل
لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم الحضوري كعلم النفس بالنفس
فقليل بالقطع عن وجه الاعتبار ما يدرك بالقوة الخ فيه ميل الى مذهب الحكماء
والا فقد درك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة و
ليس الحس الباطني ثابتا عند المتكلمين مثل الخيال فانه ان القوة المتخيلة
ليست مدركة بل معينة على الادراك من شانها التركيب فادراكها بالنفس
ان قطعت المادة بالقوة العاقلة لا يقال انها ليست بمعاد يدركها النفس بالقوة

امر آخر لا تعقل فان ادراكها في العقلي لا يحتاج الى صرف عن ظاهر
كما هو المتبادر من العبارة ولكنه بحث لو ادرك يرد حق العبارة
ان يقال غير مدرك بها لعدم وجوده لكنه بحث لو وجد لادرك باحدى
والحال انه مضاجعي يرد فعلى هذا في البيت قلب وكانه عبر ذلك مبالغة
في عدم اعتبار الخوف باعتبار الحصر المستفاد من تعريف الاضافة بالجنسية
في مضاجعي متخيلة ومتفكرة ذكر في المطول انه اذا استعمل النفس
تلك القوة بملاحظة الوهم تسمى متخيلة وبملاحظة القوة العقلية تسمى
متفكرة ولا يخفى ان هذا موافق لما نقلناه فيما سبق من المحاكمات لكن المقرر
عند الحكماء انه لا يصدر عن قوة واحدة فعلان فينبغي ان يخصص بالمتخيلة نوع
من الادراك فقط تامل وبالوهمي يرد المسطور في كتب الكلام ان الوهم
المعاني الغائبة بالمحسوسات ادراك وبل وانما ذكر البيل بمعنى الوجدان
اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لا بد معه من حصول اللذيذ له
المتلذذ عند المدرك انما قيد بذلك لان المعتبر كما له بالقياس الى
المدرك لا بحسب نفس الامر كالوخيم اي الامر الذي يدرك كالشكيف
بالحلاوة للذائقة من حيث هو كذلك انما قيد بذلك لان الشيء قد يكون
ملائما من وجه دون وجه فادراكه لا من جهة الملايمة لا يكون لذة فان
ادراك المسك من جهة الرائحة لذة لا من جهة العطر المدركة
بالقوى الباطنة ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على اصطلاح الحكماء تنقسم
الى المحسوسات او المعاني الغائبة بها والظاهر ان اللذة والالم ليسا من جنس

البصيلين فلا يظهر جعل ادراكهما بهما ولذا جعل بعضهم لوجدان
قوة سوى القوى المشهورة على ما في بحث القوى من شرح المقاصد
وكان ارباب البيان اراد وا بالوجدانيات ما يتعلق بنفس المدرك
فقط والضمير في النجوم بل الى الليل الذي جاز تانيث ضميره فانه
المناسب للبيت السابق اعني ثمة رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان
فيه وداع في جانب شئ اعظم يرد المناسب للبيت ان يقال بين الظلمة
ولزم بطريق العكس لا يخفى انه يمكن ان يجعل كل من التشبيهين اصليا كما
كان في المفتاح لكنه جعل المقصد تشبيه السنة بالمنور نوعا لزيادة التخييل في
اثبات وجه الشبه للمشبه به بالخفية في النهاية الخفيف عند الوهب
من كان على دين ابراهيم ثم واصل الخفيف الميل ومنه الحديث بعثت
بالحنيفية السمحة وعن قوة يرد الاولى ان يحال معرفته على متوهم
العوف والقفة مثلا بياض في مقدم الدماغ من الالوان لوازم
الاضواء كما ان الحسن وكانه جعل بحث الالوان قال في شرح المقاصد الحق
ان الضوء مغاير للنور وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعض
الحكماء بالجسم كالدائرة يرد كذا وقع في التجريد وغيره من الكتب
الكلامية وفيه اشكال مشهور بين تخصيصه بالمجسمات واخراج الاشكال
المسطحة كالدائرة ونصفها ويمكن ان يقال حمل الشارح هنا الاحاطة
على ما هو بالذات والحقيقة وما هو بالعرض والمدخلية في الجملة لاظهار
كون الشكل من الصفات الجسمية ويرد عليه ان المحيط بالمحيط الشيء محيط

بالشيء الا ضق فهو جدا لا طائم انظاهر حمل الجسم على التعليمي كما اشار اليه
في شرح المقاصد متصل فان الذات ان تجمع لا فراد اخر زبالقيد الاول
عن العدد وبالثاني عن الزمان حتى الخروج من القوة الخ اتم لو قهما تعريف
المتكلمين من حصول الجسم في مكان بعد حصول في مكان آخر لا زاثبات المقادير
عالم رأى الحكما وفي جعل المقادير والحركات الخ يمكن الرفع بالنسبة الى الحركة
باتهما من مقول الكيف عند البعض وهذا كان في التمثيل بل نقول يكفي الاتصال
العقلي للتمثيل واما حمل الكيفيات الجسمية على الصفات الجسمية لا على مصطلح الكلام
فحسن لكن لا يلايمه سوق كلام المفتاح والملخص واما عن المقادير على المطول
والقصر والتوسط والحركة على السرعة والبطوء والتوسط فيه لانه لا يصح
ح وما يتصل بها الخ ان يقال بالاستخدام لكن لا فائدة في اخراج المقادير
والحركات في المتصلات تأمل او بالسمع عطف الخ ينبغي ان قوله من الالوان
وقرائنه ونظائره بيان لما يدرك كل واحد من القوائن على تقدير ورود اذ كرت
منفصلة اتصل كل منها بقيد الاشارة الى المقصود التوزيع فلا يلزم بيان
المدرك البصري بالالوان والاضاءة الى تقدير موصولات في المعطوفات

يحصل من التمزج الخ اي كسب اي العادة فلا ينافي ما ذكر في شرح المقاصد
من ان الصوت عندنا يحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير للتمزج
والاولى هنا الخ وجه التخصيص في التسمية باعتبار ان الفعل اي الجمع
والتفريق في الاولين اظهر من الانفعال والامر بالعكس في الاخيرين
كالسيلان وهي الكيفية المقتضية للانصباب الجسم بغير قسري غير قطوبة اي الكيفية

لان حيثية الوجه ولو كان بالبعض كما في المخالف يستلزم حيثية الطرفين بالتمام

وقد يقال الجزء والجزاءة بمعنى واحد على ما في المقدمة ومعنى

التركيب الخ ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيههما تشبيه

الحقيقة المركبة بالحقيقة المركبة من امر ما تشبيه هيئة احدهما بهيئة الاخرى امر ما

ولذا عبر عن الطرفين بما انتزع منه الهيئة وقد جوز تشبيه المفرد بالمركب

وعكسه لا معنى لتشبيه لذات بهيئة شيء وكذا العكس للتهم ان اتهم ذكر وانى

بهذه الصورة ان كلا من الطرفين وان المقصود ما ذكرنا كما ترى الكاف للمعنى

على والظرف صفة او حال من الثريا كعنقود صفة مصدر رلاح اى فلهر ظهور

الظهور العنقود الخ او حال من الثريا او خبر مبتدء محذوف وكما ترى في الوجه

حال من ضمير الخبر وعلى الجملة حاصل الكلام ان مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير

الحال المذكورة وباعتبار هالانها في نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة

بينها وان على ما ذكرنا قد ستا اى اخرجت العذق بكسر العين غلاف السيف

وترتب هو المناسب بالمقام لكنه وقع في كثير من النسخ على ما في شرح المفتاح

بخط قدس سره وترسوم مرتسمى قد اجمعهم في الحرب اذا ثبت قوا فالمقام يوجد

في كتب اللغة فلذا غير الى الثابت لكنه قد قيل الاولى هو الواقع في دلائل الاعجاز

على ما سيجيء في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين يقع عليها الحركة المباشرة

منه ان الهيئات صفات الحركة وليس الامر كذلك كما يفهم من تقرير المص لوجه الشبه

فيحمل الوقوع على وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل تامل والاوضح

عبارة اسرار البلاغة وذلك لان المناسب ان يقال مجيء التشبيه في الهيئة

والظاهر ان عبارة المص مجيء وجه الشبه في الهيئة في كف الاشل

المشهور في اللغة اذا المقطوع وهذا ليس مرادا بل المراد الناقص على ما في

شرح المفتاح والمعنى ظهر الخ اى اصل المعنى على تقدير الفاء اى ازال

بقرينة المقام ويمكن ان يكون من قبيل دار في كل حال الى وجهين و

هذا المناسب ملبوس من اختلاط الحركات مع ان المصحف الانقباض والانفتاح

يحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والمجموع الى العلو في الاول

والى الاسفل في الثاني وكذا في جانب المشبه لكن عدم الحمل يجهل على

وجه التقدير نظرا الى عدم الحمل حتى لو حذف ذكر البعض الخ خان كل تشبيه

من التشبيهات المجتمعة مقصودا بالافادة وملحوظ قصدا ومطلوبا استقلالا

لكنها جمعت اللفظ اشارة الى اجتماعها في النعوت واما التشبيه المركب المقصود

فيه الهيئة الاجتماعية الحاصلة من المجموع وليس شيء من الاجزاء ملحوظا تفصيلا

قصدا بل تبعا واجمالا فليس بعد الحذف لافادة لعدم القصد وان وجد الله

تامل من نفس التضاد والمراد به ما يتناول التناقض ايضا ثم نزل الخ

كلهم ثم المرتضى في المرتبة يجب الاجيا وتنزيل التضاد منزلة التناسب يحتمو

وجه الشبه واما ذكر اشتراط التضادين فتوطئة لذلك وتمهيد ودلالة على

ان اخذ وجه الشبه من التضاد ليس مستنكرا بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن

ان يراد بالشبه المشابهة لا وجه الشبه يعني ينزع بواسطة التضاد والمشابهة

بل العلم بها فيعبر بالتناسب القصدي ثم جعل ذلك من قبيل التناسب والكثرة

الوقوعي اذ عاد القصد تصحيح او محكم قل يغلط على صيغة المجهول ومعناه

ذاب يجسم من به مرض والضحاك اسم بالنس لا يحصل من سعيه على
طائل ذكر في المقدمة حصل عليه يعني ما ذكر بروى فالظاهر ان قوله على
طائل ظرف لغو ومن سعيه بمعنى لاجل سعيه وقيل حصل ملحق بالافعال التي فيها
فالظرف خبر بزيادة التقدير والتقوية اصدر اى التشبيه بقصد الامر الذى
النفس شديدة الميل اليه اصدر واوضح بافادة زيادة التقرير من التشبيه بغير
فاء ليس بمعنى اللام اى لزيادة ج كما قولهم ولا زوردية اللازورد
بكسر الزاء المعجمة وقيل بالفتح معرب لازورد وبالزاء الغليظة وهي مجرورة
والتقابق بالحمرة كان الشارح حمل حمرا لتوافق على شقايق النعمان كما
يناسب ذكر التفتيح معه لكن قوله بين الرياض يابى عنه وكذا في عمله على حقيقة
اليواقيت الحمر كانها اى تلك اللازوردية حال كونها فوق قامات
ضعفن بها بسبب حمل اللازوردية بحيث لا تستطيع عمالها او ضعفن بتلك
بها او ان تا راى ان المتصلة بالكبريتا التى تضرب الى الزرقة كالنعلة
المتقفة كان غرة اضافة الغرة الى البياض اى القباح من اضافة الصفة
اى الموصوف لكن الوصف للمبالغة على طريقة رجل عدل فان ذا البياض
تشبيه بالوجه للتعدية وليتبين زيادة وذلك لان المسطور في اكثر
كتب اللغة استعمال الاشبال لازما والاصل في الحروف عدم الزيادة يكون
صاحب الاساس استعمله متعديا حيث قال سبت منى عبرة اى منها فلما لم يكن
الى زائدة باعتبار الطرفين اى فرادا او تقييدا او تركيبا والا فقوله
طرفاه اما حسيان او عقليان ايضا تقسيم للتشبيه باعتبار الطرفين

قوله

والفرق بين المركب الخ اذا التبس التقييد بالتركب فان كان هناك
امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تتمة وتبعا فهو
الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا زهر الربى الروضة بفتح
وبالكسر الثلث والجمع الربا على ما فهم من تهذيب الاسماء وايضا ان تعدد الخ
ينبغي ان يعلم ان التشبيه في تلك الصورة متعدد ولكن له جهة واحدة كالاتحاد
والتعيين بامر واحد كما في مثال المفروض هنا اى الطيب والرائحة فالمشبه
الرائحة الذاتية للنبات والمشبه به رائحة المسك على حذف المضاف او نفس
المضاف فيه مبالغة جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك افاح بفتح الهمزة
جمع قحوان منتزع من متعدد ولا يخفى ان الانتزاع من المتعدد لا يقتضي
كون المتعدد في طرفي التشبيه غاية الامر ان المتعدد يكون اجزاء المنتزع منه
لا المنتزع فانه لهيئة حاصلة من اجتماع اجزاء المنتزع عنه فلا يرد عليه شئ
في تشبيه التمثيل بالتشبيه الذي طرفاه غير مركبين مع ان المتعدد
لا يوجب التركب نعم الاستعارة التمثيلية فيما يكون طرفاه مركبين و
تركيبهما فافهم اى فمن المجمل ما هو الخ ليس في المتن لفظ ما هو فيلزم حذف
الموصوف مع بعض الصلة او الموصوف بجملة اجزائها او استثناء لفاعل المضمر
الجارية على غير من هي له فكان ما ذكره بيان لحاصل المعنى لا تقرير لاعراب
او فمن الوجه الخ ينبغي ان يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه فلا يرد
ان التقسيم الآتي للتشبيه لا للوجه لظهور وجهه فيتحث لان ظهور الوجه
في نفسه لا يستلزم ظهوره ان ينتقل من المشبه الى المشبه به وظهور الوجه

من حيث الثبوت للطرفين وان استلزمه لكن لا يستلزم كونه جليا ويمكن
ان يقال هذا تعليل على وجه التقييد اى التشبيه المبتذل لا يقع لانتقال من المشبه
الى المشبه به بشرط ان يكون الانتقال لظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان
الوجه الظاهر ظاهرا للثبوت ايضا فان الجملة اسبق الى النفس لانها حينئذ
لا تتم بالنظر الى المفصل الذى ذلك المجمل جزء منه تأمل مع علة حضور
فيه نوع مصادرة لان الغلبة جزء من علة الظهور الذى هو علة الانتقال
من المشبه الى المشبه به فجعل الغلبة علة مصادرة والجواب ان حضور الطرفين
فى الاذهان لا يقتضى استلزام الانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه
فان قيل فلا حاجة الى واسطة ظهور الوجه قلنا الابتذال لا يحصل بمجرد الانتقال
المذكور بل مع ظهور المشابهة ولا شك ان الوجه الذى وصف مشترك عاد
كان قليل التفصيل قريب الحصول كثير حضور الطرفين فالظاهر ظهوره
مع وصف الشبه كتشبيه الجزة الصغيرة هى بفتح الجيم فى الفارسية بسوى
نوقش فيه بانه لا مناسبة بينهما والجواب ان الكلام فى الكون المعلول فى الوهم
لا العلم بقى ان الظاهر كون الكون ذاكرة نكرا على الحس من المرأة المجلوة فجعل
الاول غالب الحضور مع المشبه والثانى غالب الحضور مطلقا تحكم والجواب
ان الغالب عند الوهب شرب الماء فى الاناء المعمول من الخشب الجلد
اوتة ورد بانه لا يخفى انه يمكن ان يجتمع كون الوجه جليا لا تفصيل فيه اصلا وكون
المشبه نادر الحضور فلا يظهر ادخاله فى المبتذل ولا البعد على التقدير ين ويمكن
ان يقال مدار الابتذال على ظهور الوجه والبعد على عكس ذلك وكون

الوجه

الوجه جليا سببا كثيرا لظهور الوجه فالمناسب ادخاله فى البعيد الى
رونية بضم الراء اسم امرأة تعمل الراح سنانه ان بالفارسية سرنيزه
سنان اسب اسنا دشتى والقلب آنستى كه دو دندانه باشد
ونقاها اى الانتصال غاية وجود الشكل ونظره وعدم الانتصال
والتشبيه الخ اى المناسب حالهم عند مخاطبتهم معهم ذلك دون المبتذل
فلا يرد ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وجاز ان يقتضى الحال التشبيه
المبتذل لسوء فهم السامع بعد طلبه الذى انه ذكر فى اول بحث المسند
من المطول ان حصول نفعه غير متحقق ويمكن دفعه بما ذكرنا فى حاشية
المطول بما بجعله غريبا ويخرجه الخ فان قيل الابتذال من ظهور الوجه
والغرابة بخلافه وليس التصرف فى التشبيه جعل الوجه غير ظاهر قلنا ظهور
الوجه من جملة الاسباب المقتضية للابتذال فيجوز التخلف لمانع كما عند القصد
على وجه يجعل التشبيه قريبا بعيد التناول فيخرج عن الابتذال وتناول
الغاية وقد يعوضه مانع عن الابتذال فعند التصرف يعوضه ما يجعله قريبا
الا بوجه اى الا ملتبسا بوجه قوله فاجاب الخ شبه النجوم فى معنى
تماثل النجوم وهى تمر اى الجبال يوم القيمة تمر السحاب عجاج الخ
الهيجا بكسر الهاء اشتر سفيه والهجان اب بدنزاد فيستعار للقبيح
الكلام وردية والمشبه به مذكور قطعا فيه بحث لانه يجوز ان يكون
كما فى قولك زيد فى جواب من شبه اسدا كذا فى شرح المفتاح قول ان يكون
ترك كليهما كما يقال فى الشجاعة فى جواب من يقول فى اى شئ يشابه

وقد اجاب في شرح المفتاح بان ذلك ليس من تشبيهات البلغاء
لان اختلاف الاسلوب الخ لا يبعد كل البعد ان يقال جاز الاختلاف باعتبار
اختلاف الوجه ايضا بان يقال زيد كالاسد في التخويف او في الشجاعة
بانه ذكر الجميع ينبغي ان يحمل على ذكر الجميع لفظا او تقديرا باعتبار صحة الاعراب
فدخل فيه ما ذكر الوجه والاداة دون المشبه فان الكلام يجب النحو لا يتم بدون
ذكر المشبه الذي هو المشبه ومع انه بقي معموله واثره على قول من جعل عامل
الجر المبتدأ والاحوط ان قيل الاتي بجميع ما سبق من ذكر الجميع و
حذف الوجه والاداة في حذف المشبه فقط ينبغي هذا الجموع وان تحقق
عدم حذف الوجه والاداة مع انه ليس بداخل فيه لما سيجيء من ان قوله كالاسد
في الشجاعة قلنا المراد بقرينة السابق واللاحق نفي حذف الوجه والاداة
معا فرع الاستعمال فيما وضع له ظاهر يدل على ان الشرط في المجاز استعماله
في الموضوع له اولا وليس كذلك فينبغي ان يحمل على الغوغية بحسب صحة الاستعمال
او على الاعم الاغلب من خففه مخففا او مشددا والتاء فيها الخ
هذا على ان في ظاهر واما على الاول فباعتبار ان يجعل وصفا مذكرا كالناطق
للمؤنث ونقل مع ان الخ اي وضعت له الخ في اصطلاح اقول لا يصح
هذا على تقدير ان يكون الواضع للالفاظ هو الله تعالى كما جعله الشارح في المطول
المذهب الظاهر وكذا على تقدير التوقف في تعيين الواضع كما يشعر به
تقرير المفتاح والجواب ان المراد بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون
صادرا عنهم بنفسهم وان ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي

والعلم الضروري وهم متمكنون منه ومخاطبون بهم محاورتهم عن الغلط
اي الخطاء على سبيل القصد بزعم انه على قانون الوضع من القوم بالاثبات
وضع من عنده على وجه السهو واحترز بقوله في اصطلاح الخ اقول يجوز
ان يكون لفظ موضوعا لمعنيين في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في احدهما
لا من جهة انه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق
المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من
عمى البصر مع انه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة
مبالغة فان ذلك امر معقول ينزل منزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك
المجاز بملاحظة فيه الحيثية فيغفو فيه في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل
العلم اليقين كما ذهب اي بالنظر الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد
اليقين وانما كون المعنى محتاجا الى الغير لعدم تمامية وصلاحية للافهام
فغير مضر فلا يلزم ان يكون الحروف موضوعا لمعنى فخرج المجاز على اقول
بهذا على الاطلاق محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازما بينا للموضوع
له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والدلالة وان احتيج اليه في الارادة و
بهذا يعلم حال قوله وعدم فهم احد المعنيين الخ لوجب ان يختلف الخ
اشارة الى ان يكون لفظ الخبر مثلا كما انه عربي تركيبا وهندي ايضا
ولا امتناع ان يجعل اللفظ الخ فيه ان قرينة المجاز لا ترفع الارادة
دون الفهم وقد تأول فيه بانه لا يجري في جميع كلمات الله فضلا عن جميع
الالفاظ كالنون وان هو نزل والذكر ونحوه على الانثى والخندق

يقال حار حيدى بالحاء المهملة اى بغير ويميل عن طلقة النساطة

مرتجلا كان كذا فى كتب الاصول وشرح المطالع ان المرتجل ما نقل عن معنى
الى معنى آخر بلا مناسبة بينهما وبلا ملاحظتها والمنقول ما نقل بملاحظتها والمشترك
ما وضع ابتدا بلا ملاحظة لوضع فى لغة وقال العلامة البهرى
المرتجل ما كان وضعه من غير سبق وضع وجعل بعضهم المرتجل تحت المشترك
وعرفى خاص بمعين ناقله لكن ينبغى ان يقيد لغير الشرع بقوينة الناقلة
لا بمعين ناقله لانجلى انه لا يمكن ان يكون لفظ موضوع بتعيين الناس
جميعا بل يكون عرف طائفة مخصوصة فتعين ان نقل فيها وكانهم ارادوا
بذلك انه لا يختص النقل بحاجة مخصوصة كالنحوى والصرفى واهل
الشرع وغير ذلك بل يجرى النقل فيما بينهم تامل وفعل اللفظ والحدث
الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان فى اللغة
فنقل فى النحو الى الكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر
فى جزء معناه اعنى الحدث كان مجازا وليس حقيقة لغوية فيه كما ترى
من الصلوة والدابة وداية لذى الاربع ينبغى ان يقيد بغير الفرس
فانها مجاز فيه على زعم المص فى الايضاح والمجاز مرسل اى مطلق عن قيد
التشبيه فى المزادة اى فى المزادة اعلم ان الرواية اسم لحامل الماء
الطعام والمزاد وظرف الطعام مطلقا فالظاهر ان لا يفسر هنا المزادة
بالمزاد ولعدم المناسبة بينه وبين الرواية لكن صاحب المهذب والاساس
والعلامة وغيرهم فسروه بما به فالوجه الصحيح ان المزادة فى الاصل ظرف للطعام

وصالح لظرفية الماء ايضا لكن اطلق الرواية عليه بشرط ظرفية الماء دون
الطعام تامل وهو سهو يحج وغاية التوجيه ان المقصود بالتمثيل الاكل
الذى هو مجاز عن سببه اعنى الاخذ لكن الاولى ترك التعرض لذلك لان هذا
السبب غير متعين وترك التعرض بقول اى لدابة المسببة فانه لا فائدة
فى ذكره فان قيل قد ذكر يحج لا فائدة الى السؤال والجواب بعد قدر فى المقتضى
ان اللزوم ولو لاعتقاد المخاطب بعرف وغيره كان فاللفظ
الواصل بالتسبيب يحج فيه بحث لان المعنى المطلق على معنى المستعمل فيه فى الاستعارة
شفقة الانسان وفى المجاز مطلق الشفقة وذلك المطلق ليس مشبها بالمشفق
لكن يطلق على شفقة الانسان بمعنى انه واقع عليه لا بمعنى انه مستعمل فيه والاطلاق
يجى بمعنيين نعم لو اعتبر المغايرة للعلاقة المجاز لصح الكلام والمكنى عنها فيه
ان اللفظ لا يجب ان يكون مستعملا فى صورة وجيهة محققة على مذهب المصنف
غير بخلاف التخييلية كما فى السلاح من شبك الرجل على عالم يستم فاعلم اذا
ظهرت شوكته والاصل شابك اى لابوف فقلبت الياء الفا ثم فصل شابك
السلاح كالقاضى فيحذف الياء فيقال شاك السلاح قذف بكثير من قذف
به ورمى به اى القاه فالمعنى القى كثيرا فى الحروف قذف بالضم الظاهر
ان الباء سببية اى رمى بواسطة كثرة الضم فيكون مجازا او استعارة
يحج فان قيل لا فائدة فى هذه الاستعارة فنقول اذا حمل على زيد الاسد الذى
جعل استعارة عن الرجل الشجاع كان بمنزلة حجة على مشابهة زيد بالاسد
فان قيل يجب ان يكون اثبات التشبيه فى الاستعارة مسلما معروفا

والمقصود اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير مسلم
فانه لا يجري في الاستعارة التمثيلية المركبة المصرحة ولا في الاستعارة
التبعية مثل نطقت الحال او الحال ناطقة فيجوز ان لا يكون التشبيه مسلما
في الاستعارة الاصلية في المفرد ايضا وان سلم غير ظاهر غاية الامر شيوع
في ذلك لكن الكلام في الوجوب ويدل على ذكر الخ فان قيل الاستعارة
اسد لمفهوم الشجاع بل لذات صدق هو عليه وليس الشجاعة داخلا في المشبه
فيجوز ان يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي نظرا الى ارادة المشهور اعني الشجاعة
قلنا الاولى ان يجعل الاسد العامل في المشبه نظرا الى انه لو جعل عاملا
باعتبار المعنى الاصلي كان الاظهر ان يجعل المعمولات قيودا للمشبه به وليس كذلك
ولو سلم فالمعنى العقلي قيد للمشبه والمشبه به تأمل نعامة اي عاطل
من الشجاعة فان النعامة منحصرة على الجبأة وهي بالفارسية اشتر مرغ
اي باكيره والعلاة ان الغوائية بجعل كانه تجبر عن الموت مجاز لغوي اي غير
عقلي سواء كان عرفيا او شرعيا او لغويا وقيل انه مجاز عقلي الخ اقول
ان حمل المجاز العقلي على معناه المتعارف فمحصل الخلاف ان الكلام المشتمل
على الاستعارة اما ان يقع التجوز في الطرف فيكون فيه مجاز لغوي او في
الاسناد فالمجاز عقلي فقيه بحث لانه لا يوافقه الاستدلال ولا الرد على
ما يخفى وايضا ليس المقصود من المجاز العقلي المشابهة المستفادة بالكاف
ونحوه وان في حمل على غير المتعارف لاعتبار المذهب المستحدث الى المصنف
العقلي فقول الخلاف الى جعل الظرف مجازا لغويا او جعله حقيقة لغوية

لكن على التصرف من العقل فيرد عليه انه لزوم التصرف العقلي ينبغي ان يكون
في محل لا تفاوت بانتزاع اشتباه وبالجملة لا يظهر ان يرد ذا الشيخ
وغيره من علماء البيان في ان اللفظ المجرد التصرف العقلي والاوعار
لا يصير حقيقة لغوية تأمل لان مجرد نقل الاسم الخ فيه مناقشة لانه يجوز
ان لا يكون في الاستعارة الاوعار ولا مجرد نقل الاسم ولو الى معنى اوضع
آخر ايضا من بلغلاته لبلى مقصورا كهنه شد زه والغلالة بالكسر
ازاره الزر بكسر الزاء كريباز جامه فالظاهر ان الضمير راجع الى الغلالة
بتأويل الشعار ويحتمل الرجوع الى المحبوب لما سبق من انها يقتضي الخ
اقول الاستعارة لا تقتضي تأويل الجنس في المشبه به ثم ادخال المشبه به على
التأويل ولو سلم فنقول المستفاد من استعارة اسم الجنس بحسب الظاهر انه
من افراد جنسه الحقيقي كسائر الافراد الحقيقية ولكن تصحيح حمله من جنسه في الواقع
على الاوعار وتأويل الجنس على متعارف وغير متعارف على زعم القوم
ولا شك ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه عين ذلك
الشخص ويمكن ادعاء الجنس والتأويل فيه ايضا بان يدعى ان العلم موضوع
بازاء ذات له تلك الصفة المطلوبة مطلقا لا بشخصه غاية الامر ان اسم
الجنس له جنسية في الواقع فيه على سر جنسية اخوي ولا فساد في ذلك وذكر
السيد رح انه لا تجوز في الاستعارة في العلم لانا وان رأينا عبارا انه بحسب اشتهار المشبه
بوجه الشبه وذلك لاشتهار في العلم لا يوجب الا على الندرة وانت خبير بان
ذلك ممنوع فانه يكفي احد الامرين اما ان يكون وجه الشبه في المشبه به جليا بنفسه

او كوزمعوفا بوجه تشبيه على ما قال في المفتاح وايضا المناسب اعتبار الاشتهار
عند المخاطبين لا مطلقا وكثيرا ما لا تذكر الشهرة الا تشخيص بالوصاف خاصة
في الجملة عندهم فافهم فتعلق قوله تعالى الخ لو ضم اليه قوله تعالى في ايمانا كان
احسن له لانه الخ المعارف الجازية بالتعريف بالاشتهار على الوس
الاقران واتى اورد الرؤس جمع قلة اشارة الى ان رؤس اقرانه قليلة
لكمال شجاعته اى ناملوا تعالى ناملوه دون اصابعه اشارة الى ان اصابة
القاعة بسهولة من غير كلفة تفيد مبالغة في شجاعة الممدوح استعار
الطيران للعدو والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب
كما يشعر به اول الحديث لتعريق الجماعة متعلق باستعارة قد تقرر
في غير هذا الفن الخ هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس
بتام ولذا اختار بعض المتاخرين المحققين الاختلاف بالشدة والضعف
في الدلالات ايضا الى ذلك واشار الى ذلك في بحث الدلالة من شرح المقاصد
قربوسه القربوس بضم الراء لكن قد يسكن لضرورة الشعر كما يفهم من
الصحاح وهو ان جمع الاقبل الخ هذه الاستعارة بضم مخصوص في جمع لازم
للهيئة للنفس المهيئة باطراف الاحاديث اى فنونها ويجوز ان يراد بها
كرائمها اذ يقال هو من اطراف العرب اى كرائمهم دقاق الحصى الدقاق
بالضم بمعنى الدقيق كما في قوله رقع واستعمل الرأس شيئا لا يخفى وجه اسند
في الآية الفعل القائم بالحال اى الشعر الى المحل اى الرأس لاستغراق الحال و
شيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي ان يكون تسيل الحال اعني المطلق كثيرا

اسند مجازا الى المحل اى الباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الذهاب فافهم
ليس المطلق الخ فعل الله تعالى غالبا للدلالة او بمعنى في لان الكلام على القلب
فاصله سالت المطلق بالباطح على القبط الحلي بفتح الحاء وسكون اللام
بالفارسية بيرايه وجمع الحلي بضم الحاء وتشديد الياء والقبط قبيلة فرعون
نار السامري سبكه في عهد موسى عليه السلام حليا على شكل العجل فزعم انه اله
وموضع النار ظلة المناسب ظلمته بدل ظلة وهما حيثان ان
خبر باق كشف الضر وليس بحسي الا ان يقال بحسية مثله نظرا الى ان
الحاصل بالمصدر حسي يسرعا بضوء هذا مبني على جعل الظلمة
وجودية فعليه اشكال لان الخ ويمكن ان يجاب عنه بان النار عبارة
عن مجموع المدة المعلومة فالواقع عقيب المدة جميعها الداخل في اللام
وذلك عاره قوله اعني انا بانها ابانها والوجه هنا الاستفهام
على وجه الانكار اى لم اعني انا بان لابل والوجه هنا والانتفاع به جائز شرعا
وعقلا يقال عيرته كذا وكذا وريطة بالفتح اسم امرأة وتلك شكاة
الخ واله وعيرها الواشون اني اجبها ثم الشكاة بمعنى الشكوى
واقوى فيه بحث وتعليله لا يقتضي ذلك والمستعار له التبليغ
لا يتعدى بالباء اصلا فالمناسب ان المستعار له الفوز بين الحق والباطل
كما يشعر به قوله والمعنى اينا لامر الخ ثم ما في قوله بالمؤمر مصدرية او
موصولة والعائد محذوف اى بالمؤمر به من الشرائع وينبغي ان يعلم
ان التعدية بالباء في طريقة المجوز والا فالصدع بمعنى السوق والكسر

المتعدي بنفسه على ما في كتب اللغة كما في الاعلام المشهورة ح وانما
الحقت تلك الاعلام باسماء الاجناس دون المشتقات لانها لا وصاف
عارية عن الاعلام كما في اسماء الاجناس لا واضعة كما في المشتقات وانما
يصح للموصوف بها ان تخبر بان المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف
المعنى الحقيقي بالملزومية فلا يجري ايضا في المشتقات لانها تبعا ولم ينقل ذلك
عن العموم بواسطة دخول الزمان فيها ان التعبير عن الماضي بالمستقبل
او عكسه يعد من باب الاستعارة كذا ذكروه وفيه ان الاستدلال
يفيد انه لا يعتبر التشبيه اصلا في افعال المشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه
في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا في الحروف
على وجه السراية من المتعلقات بعد استقامته فيه اشارة الى منع الاستقاء
من وجهين احدهما ان كلا من الحركة والزمان يقع موصوفا مثل حركة
سريعة وزمان طويل مع انه ليس حقيقة وذا بالمعنى الذي ذكره الشارح
مناسبة للعلاقة وكثير من شارحي المفتاح لم يمكن ان يفسر المحققين بوجه لا يرد
عليه ذلك وثانيهما ان المدعى هو ان العقل والحرف لا يقع مشبها به و
الدليل يقتضي امتناع ان يصير مشبها واجيب بان اقتضاء التشبيه كون
المشبه موصوفا محكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما
عليه قول لا يخفى انه لا يقتضي ان يكون قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه به
بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فحينئذ يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية
صالحا للحكم عليه تامل غير مستقيم على مذهب المصنف ح فيه ان هذا مسلم عنده

كذا لم يقع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي والظاهر ان يقدر التشبيه
بين لعدوة والداعي ثم يستعير اللام الموضوعة لترتب العلة لما يترتب غير
العلة فيذكر المستعار منه ويريد المستعار له وهذا كاف لا توقف المراد
ما هو اعم بحسب اللفظ او المعنى اي ذكر امر يلائم احدهما بعد تمام الاستعارة
وقرينتها اي شارعا في الضحك يعني انه قد تجاوز حد التبسم الى الضحك
فيكون ضاحكا حالا باعتبار التوسط في زمان التبسم او حال مقدرة واما
اذا كان التبسم من مبادئ الضحك فالحال مؤكدة بضحكة بالفتح على
ما فهم من الصحاح اذا تبسم الخ لكن المفهوم من ناقص المصادر ان
الضحك محمولا على العطار تجوزا وان لك مرشحة الترشيح ثم بيته الوالد
بالقبن قليلا فقليلا حتى يقوى على المص ويقال ايضا شيح للوزارة ح
وتوصل لها هذا مرشح يظهر بالنسبة الى قوله لبده دون مقدف لانه
يختص بالمستعار له على ما سبق سمعانه في قول الاستعارة دون اظفاره لم يتم
الا ان يراد انه ليس من عادة جنسه وشانه التعليم وان قصد يوجد في بعض
افراد الانسان ايضا ذلك وينبغي ان يعلم ان لم تقدم لمبالغة في النفي والنفي
المبالغة ونظير ذلك قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وبناه بالتذكير في
النسخة المصححة بتصحيحه قدس سره اي مبنى الترشيح واما تانيث الضمير على ما في كثر
النسخ المطبوعة فبالاستعارة كما قد سبق ان بناها على التناسي فيقع الكلام
مع ان التسوي بالياء حتى تظن باللام وصيغة الماضي هو الرواية و
اللام للابتداء على ما يفهم من شرح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي

المتصرف بدون تمام تجوزه الجمهور ويمكن ان يجعل اللام في جواب القسم
المحذوف مع قد فمع مجده اي مجد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع
ذكر ما يحققه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد
من لفظ المستعار الاصلي اي المشبه قلت المستعار في صورة الاستعارة
اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء ان الاصل اي المشبه عين المشبه به فلا يرد
عليه انه ينافي ما سبق من انه بني على علو القدر ما بني على علو المكان
وقد وقع في بعض شعار العجم الخ فيه انه ينافي ما سبق من انه لو لم يقصد
تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا ان يقال
ان سر فضل الترشيح بعد تمام الاستعارة او التشبيه واما الجواب
المركب الخ لا يخفى ان الهيئة التركيبية موضوع للايقاع والانتزاع
او الواقع او اللاوقوع ولا فائدة في تشبيه شيء منها وذلك لان
المقصود من قولنا اني اراك الخ مثلا تشبيه التردد المعنوي بالتردد الحسي
بل تشبيه الهيئة الحاصلة لاحد المترددين فتقدم رجلا الخ المراد بالرجل هنا
الخطوة يعني يخطو خطوة الى قدام خطوة الى خلف لكن القدام بالنظر الى
موضعه الاول والخلف بالنسبة الى موضعه عند الخطوة الاولى لان ذلك
حالة التردد فافهم لا يغير الامثال الخ اي من حيث التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع على ما فهم من شرح المفتاح لان الاستعارة
الخ لما يشاء المثل ما فيه استعارة فلو غير لم يكن اللفظ المتداول بينهم فلا يبقى
مثلا بالصيف ضيعت الخ ذكر في الصحاح المثل هو ان الباء وجعل

الصيف منصوبا على الظرفية وقال في الاصل حوطت بالمثل امراة
كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبره فطلقها فتزوجها رجل معسر وبقيت
الى زوجها الاول تطلبه شيئا فقال لزوج ذلك المثل ام مخصص الخ
الاختصاص بالاضافة الى المشبه الصيت بالغا بمعنى وجدت
الحرز بالتحريك الذي ينظم الواحدة معاذة هي بمعنى التعويذ وايضا
اي رحمة وشفقة اسم من جعيت على فلان اذا رحمته به فواجها اي قوام
الدلالة فيه حمل مناقشة ان الدلالة لا تتصور بالاشارة نعم ان المتكلم
لا يمكن ان يوجد بدون التامل اشر عكن الخ خطاب للزجاج
الطاهر انه في مرض الموت كما هو شان لكن به في اشعار المقصود
بالتصريح اي من السلو زايل شدة انه وعشق من التاج
واقصر باطله لا يقال اعتبار القلب لازم لانه ذكر في كتب اللغة يقال اقصر
من الامر اذا امتنع عنه وهو قادر عليه لانا نقول ذكر في الاساس من المجاز
اقصر المطر اذا امتنع مع ان في اسناد اقصر الى الباطر دون اعتبار القلب
اشعارا الى ان شغله به لا عن اختيار فالصبي على هذا الخ الصبي بالكسر
مقصورا مصدر بمعنى الميل المذكور لكن لا نسلم ان يجعل هنا على الحالة التي
للانسان عند الميل الى الهوى فوجه الشبه الاستغال التام بتوابعها كما في
جانب المشبه به اي جهات المسير ويمكن ان يجعل الى ما يال اليه ويؤكبه من الجرايم
والشهوات ويحتمل انه الخ جعل المقل الصبي على هذا بمعنى آخر اي كونه
صبيا ويجوز حمله في كل من وجهي الاستعارة على معنى واحد بنا خذ

اى يجمع بمنزلة قولنا فى اصطلاح ج فيه بحث كما لا يخفى ويمكن الجواب
بان السكاكى ج الفرق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله اللهم الا
ان يقصد ج ان الملحوظ فى هذا مطلق الوضع ووضع بان يجعل مطلقا على غير
الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الوضع بالتحقيق ووضع بان يجعل ذلك منشأ
للوضع بان ويمكن ايضا وفى كليهما نظر اما وجه النظر فى الاول فظاهر
واما فى الثانى وهو ان الموضع الذى به التخاطب معهود بين المخاطبين فى
المواد بحيث لا يبين صاحب التعريف ومخاطبيه الراجع الى معنى الكلمة
ج احترز به عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة هو الاعراب نحو قوله تعالى واسئل
القرية حيث اعربت بالنصب الذى هو حكم المضاف المحذوف اى اهل وحترز
بالمتضمن للفائدة عن الكلمة الموضوعة تحقيقا من الحقايق مع قيد المستعملة
فى تلك الحقيقة به وان لم يقيد بصورة المقام وصفا سمى صورتين
اراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه لها والثانى غيرها
لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثانى معنى ايضا فكانه
استعارة لفظ الصورة الاولى ايضا الصورة الاخرى فيجاب بان مراده ج
يعنى ما لم يدل على المجاز العقلى والراجع الى الحكم فى المجاز بالمعنى المذكور يجب
ان يتناول الراجع الى المعنى المركب لصحة حصر المجاز فى اللغوى والعقلى والا
لبطل ان المجاز المركب ج داخل فى المجاز الذى هو مقسم وقد خرج عن المجاز
المتضمن للفائدة على تخصيصه بالمفرد من كثرة الاعتبار الظاهر ان ذلك
باعتبار المواد او فى مناسبة ج وهو ان كلا من الخيال والوهم قوة باطنة

منحطة بالا يتحقق حسا وعقلا على انهم ج الاولى التمسك بما فى كتب
العربية قال صاحب الصحاح يقال قبل اليه اذا قام على عالم يستم فاعله من التخييل والوهم
وصاحب الاساس قال افعل ذلك على ما خيلت اى على ارباك نفسك و
شبهت واوهمت نعم يجه ج انت خبير بان مخالفة القوم فى اصطلاح
جيد بلا سند غير مستحسنة ولئن كان هذا مثلثة سوال ج الاظهر ان يجعل
كلام المصنف مفيدا لكون تلك الاضافة دليلا على استعماله لفظ المشبه فى المشبه به
حقيقة واختار السكاكى رح فان قيل يجوز العكس ايضا وفى كل منهما
تقبيل لاقسام فلا يرجح احدهما على الاخر قلنا يجوز اعتبار التبعية فى مثل
اعجبنى الحال بجعل قرينتها ج لا يجرى فيها واذا كانت لفوية حالية
نعم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكناية فى اجزاء الكلام وبهذا يظهر ج
اى ما هو باعتبار السكاكى الاستعارة بالكناية فى قولنا اظفار المنية شبهة
بالسبع الا ان هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى لانه جعل نطقت
مستعملا فى امر وهمى لا يمكن من قبل السكاكى باعتبار لفظ الاستعارة
حقيقة لا مجازا ودفع الاعتراض عنه بان الكنية لا يستدعى التخييلية وذلك
لانه اضطر آخرا الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية فان نطقت فعل مستعمل
فى غير الموضوع له باعتبار المشابهة واذا كان ذلك المستعمل فيه امرا وهميا
وجد التخييل ايضا وفيه نظر لانه لا يجرى ج قد كتب قدس سره بخطه بكذا
وفيه نظر لان السكاكى قد صرح بان نطقت ههنا امر وهمى كاظفار المنية
المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقة ولو كان مجازا مرسلا

عن الدلالة لكان امر المحتفظ عقليا على ان هذا لا يجرى في جميع المسئلة ولو سلم
يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى فيها به وهو التخييلية ويمكن الجواب
بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية
لا يوجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء وفرق في عدم شيوع مثل اظفار
المنية الشبيهة بالسبع واما الكلام في الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية
بدون التخييلية فشاع على ما قدره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد
الله وصاحب المفتاح في مثل انت الربيع المثل فصار الحاصل من مذهبه
ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية
ونطقت الحال قد يكون استعارة تحقيقية على ما ذكرناه في مثل قوله تعالى
يا ارض ابلعي ماءك ان البلع استعارة عن غور الماء في الارض واما
استعارة بالكناية عن الغذاء وقد يكون حقيقة كما في انت الربيع الى هنا
تم كلامه اقول قوله يمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم فهو الاعتراض
الخ لا عن اصل الاعتراض لانه قد سبق انه صرح بان نطقت الحال امر وهمي
فاصطر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كان يكون وجه الشبه
الاول فتركه لان شرط الصحة لا شرط الحسن ونحو ذلك من كون وجه
الشبه غير مبتذل يعني ان المرضي عند الناس اي الراجح
عن الدنيا عزيز الوجود قليل وكثير الخ فيكون عدولا الى المرتبة
وتعينت الاستعارة فلا يكون التشبيه اعم محلا من الاستعارة تأمل
بقي ان اراب جمع ترب وهو بالفارسية اسم زاد غير صفة

والنسبة له لو قال المطلوب بها الموصوف لكان احسن كقولك كناية
قولنا بمعنى مقولنا وهي بدل او بيان عنه وكناية حال عنه وهذه غير البعيدة
بالمعنى الذي سبق اي باعتبار الواسطة وانت خبير بانه يجوز ان يعتبر البعد
في هذا القسم ايضا باعتبار هذا بان يختص صفة الموصوف ويكون لهذه الصفة
لازم فيذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف نوع خفاء وكان
ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستعمال اللهاة في غرفا اظهر من ان يخفى ثم سبب
كون البلاغة لازمة له في الخارج خفي ان السماحة هي بمعنى الندى اي
الجود في الغالب لكن الحكيم الطوسي قال السماحة بذل شيء على طيب النفس مع
انه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق المال الكثير في امور جليلة
النفع العامة على وجه يقتضيه المصلحة والمروة حصول رغبة صادقة في التحلي
بالافادة وبذل لا بد منه او ازيد قال في باب الهمزة من الصحاح المروة
الانسانية ولك ان تشدد وذكر جمهور فقهائنا ان فضيلة المروة السير بسيرة امثاله
في زمانه ومكانه وقيل هي التوقي عن الادناس وقيل لا يعد في السماحة
منه في العلانية وما يسخر منه وقال بعض فقهائنا من ترك المروة وليس بفقيه نقلا
عن المفهوم من المروة في العرف سعة الاحسان في انفاق المال وغيره
كالعفو عند القدرة وفيه نظر قيل وجه النظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون
اعم من المقسم وفيه ان الاصل المتبادر عن التقسيم ذكر جزئيات الكلي القاصرة
عليها المتغايرة بفصول متغايرة وما يشبه ذلك والقول باعمية القسم
على سبيل التسامح ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الا

بتضمين الامر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل

ان قلت لو سلم طمع خفاء الاول لان يقال اذكر في الايضاح

بدل وذكر والا فان كان فيها نوع خفاء الرمز ان قولهم عريض القفا

رمز بلا واسطة اصلا الايماء والاشارة وكان وجه المناسبة في التسمية

انه اذا لم يكن قيد زائد كما في التلويح والرمز يقين لاسم لدال على مطلق الاشارة

ابلغ من بحقيقته الظاهر ان صيغة التفضيل من المبالغة لا من السراغة

اي يتصور معانيها المشهور ان حقيقة العلوم المسائل والتصديقات

بها والملكة لا تصور المحاكاة وما يتعلق بها لكنه ذكر في شرح المقاصد ان القائم

قد يجعل عبارة عن صدوره او ضاع او تبنيهات واصطلاحات ويؤيده ذلك جعل التصور حقيقة م

واحدة في حقيقة الحكمية على ما قيل راجع الى تحسين المعنى تارة وبالذات

يشكل بان كلا من المحسنات البديعية المعنوية فان الظاهر ان حسنها

باعتبار ايهام التجنيس اللفظي ذا العلاقة المصححة فيه المصاحبة اللفظية تأمل

ما سماه بعضهم تبيجا التبيج بالدال المهملة والجيم من الديباج

حضرم فوع خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة الضم وازدرى

اي عدل فوري الراس جانباه رثى له الراثي رحمه يرثون

وتعدى باللام ودخل فيه اي في الطباق يمكن ان يقال انه داخل فيه عما

التطبيق لاظهار المطابقة هو جمع الضدين والمراعاة جمع لاسيما المناسبة

المتوافقة واما المقابلة فهي المركب منها فهي اخص من كل منهما فحب التحقيق

لا تحمل زهد فيما عند الله زهد في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه ولم يرده

ومن فرق بينهما فقد اخطأ وكذا في المغرب في صفة الابل ارباعيا

الضعيف الهزال المعطفات المجنبات يقال عطف العود وعطفه

حناه بمعنى دوناكر داورا منحوته يقال نحت العود وتراشيده زاورا

محصل البيت ان الابل المهازيل في كلها وقوة اعضائها شابهت

تلك القسي بل ادق منها وهي اسم للمنحوتة بل ادق وهي لا توتار تحكمه

بل لانتقال الراعي وهو يطبع الاسجاع لا سجع الكلام المتقفى يقال طبع

الدراع ضربها وطبع السيف اي عمله قال المص اذا عرف الروي قضايا خ

فان الروي على تفسير الحرف الذي تبنى عليه القصيدة فيقال لامية مثلا وفائدته

انه يجوز ان يعرف الروي ومع ذلك لا يعرف ما قبل الجزء من القافية والبيت

عليه كما في قول الشاعر وليس الذي حرمته بمحرم فانه يجوز ان يكون الجزء بمحرم او

حرام تأمل لو قوعه اي ذلك الشيء في صحبة الخ ولا يخفى ان المثال ليست

بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا محض سوى التزام قسم ثالث

في الاستعمال الصحيح او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا كذا استفيد

من شرح المفتاح وانت خبير بان المصاحبة في الذكر بعد استعمال اللفظ والعلاقة

يجب ان يكون معتبرة ليلاحظ ويستعمل لاجلها بل العلاقة هي المجاورة في

الحال كذا قيل ولا يخفى انه لا يلزم في صورة المثال المقارنة الخارجية انما

عند استعمال اللفظ فقط وتجرد ذلك لا يصلح للعلاقة وقال في شرح الكشاف

في تفسير قوله تعالى لا يستحيي ان يضرب مثلا وظاهر كلامهم ان تجرد وقوع هذا

اللفظ في مقابلة ذلك جهة الجواز ولا يخفى انه يمكن في بعض صور المثال

اعتبار استعارة لكن الكلام في مطلق المشاكلة بينهما في قوله المتجوز الخ جاء على
المبادر من الكشاف وتفسير القاضي هنا ان الاستعارة في مقابلة المشاكلة
تأمل نجد مضارع متكلم حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى فيه
اشكال لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والصحاح
فلم يكن الطلاقه تعالى محتاجا الى اعتبار المشاكلة ويؤيده ذلك قوله تعالى كتب
على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية في تلك الآية غير ظاهر ولا
محتاج اليه فلذا اختار قدس سره في وجه المشاكلة انه عبر عن لا علم معلوك
بما علم في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي تأمل لكنه
قدس سره في شرح الكشاف في اطلاق النفس على القلب لانه ذات الحيوان
يمكن وبهذا القبيل مشعر باختصاص النفس بذات الحيوان فلا يجوز اطلاقها
عليه تعالى تأمل ولزمني الخ مجاز عن اللزوم معنى وجب و
بعد سواء كانا حقيقتين او مجازيتين او مختلفين اذ الباء يلائم اليد ولا يخفى
انه يلائم القوة ايضا لكنه انسب باليد عرفا تأمل اذا نزل السماء الخ
يصف الشاعر قدرته تعالى حيث قال اذا نزل المطر بارض قوم ونبت الكلأ
رعيناه وان كانوا كارهين ولم يستقالوا لغضبهم فسقى الغضا بالغين
والضاد المعجمتين لكن مقصورا نوع من الشجر بالفارسية تاخ ومعنى هذا
البيت زيادة الله تعالى هذا الموضع واهله يزيد نعمهم ونضارتهم وان شبعوا
واوقدوا النار الغضا في قبيلة احوج في بناء الدور التي تبنى بنار الغضا
وهو ذكر متعدد الخ توجيه الضمير الراجع الى اللف والنشر بالنظر الى انهما

نوع من المحسنات نعم ولكن باعتبار احتمال الخ يعني هذا التعيين بحسب المعنى
المعنى الواقع لكن التعيين صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منهما وانت
حقف بضم الحاء المهملة وتشديد القاف بفتح النون مقصورا ومعناها بالفارسية
توم ريگ وحامل البيت كيف لا يحن من حبك ودواعي الحب من حسن المعنى
واعتدال القامة وعظم الكفل موجودة ورد فاكسر الراء والكفل و
ينبغي ان يعلم ان المنصوبات تميزات عن النسبة التشبيهية اي انت تشبه القضيب
قدا اي تشبه قدك بقده والمراد بالتحظ العين مجازا او مخنطا عطف
على معكوس الترتيب عملت باجماع الخ فعلى هذا قوله ان ثاب
بفتح المثلثة لكن رواية المفتاح على الكسر على ضيم بفتح الضاد المعجمة
وسكون الياء المنقوط عن تحت على الخسف بفتح الخاء المعجمة
يتجح والنجح الظهور بالنون المعجمة وجيم مشددة ومنه الجمع والتقسيم
والفرق بينه وبين التقسيم ان ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على
التفصيل واما الفرق بينه وبين اللف والنشر باعتبار تعيين الاضافة
الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر جمع ربض بتحريك الباء
قار المغاب قصى مهر بها نهل على الشكيم وادنى سيرها شرع لا يصفى
بلد سير عن بلد كالموت ليس له اي ولا يتبع قول الغور كشيدن كذا في تاج
وذكر في الصحاح قدر وانقاد له والمغاب جمع المغب بكسر الميم وهو عاقبة
الخير على ما في الدستور والنهل الشرب والعلل العطش والزيم ايضا
وجمع النهل الشكيم وغاية الكلام ويكنى بها عن شدة كذا في الدستور

في الكلام مبالغة من حيث ان شرب الخيل ابتداء ما هو لنهاية في وقت
الكيم ما نعة عن الشرب وقت الشدة والشرع مثل الصقر بمعنى السرعة و
الاقتفار الاحتباس المغانب جمع الغانب والنوان العاكر
شقاء القوم الاول ان يقال جمع القوم تحت حكم الشقا والتأبيد
من مبدء معين فحاصل الآية على هذا التوجيه كائنين فيها من وقت خلود
اهل الجنة الجنة واهل النار النار الى ما لا نهاية له الا وقت مشية الله تعالى
فانه ليس الكل كذلك فضوله تعالى عطاء غير مجذوذ فلا تراس ودفع ان الاستثناء
باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض فعلى هذا لا يرد ما قيل من ان خلود كل شخص
في الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود
باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم واما على استثناء على ان اهل الجنة
لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل هو رضوان الله تعالى ولقائه فضلا ان
الرضوان يضاف في الجنة والآية لا تدل على ان النعيم هو اثمار الجنة فضلا
عن صرحم ونعيم في غرات الجنة اللهم الا ان يقدر مضاف اى نعيم الجنة و
يعتبر الحصر بمعونة المقام تأمل حتى بالقاف مشايخ القفا مقصورا بالكسر
والقفاء اعطاه ما يقتضي قال شارح الابيات الصواب رواية من روى بالفتح
اى الكريم مكنى به عن نفسه وبالمشايخ عن اصحابه لكثرة مجاراتهم في امور الحرب بحيث
لا يفارقهم القتام والتقاب فكانهم مرد من حيث انهم لم تر لحاهم ما
يكون من التجريد اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من ابيانية للتجريد
الا ان الشارح ذكر في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود

من الفجر فحينئذ يكون من ابيانية تجريدية الكلام لسعة استفاقا الشدن بكسر
الشين المعجمة كيخ وحان وجمعه الشادن لابس لأمته هي بالهمزة
اى الآن يموت استثناء على سبيل المبالغة وان فاكهون ليس وافقا في البقاء
لا ينافي التجريد فان قيل مبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى والافتنان
في التعبير على معنى واحد بطرق مختلفة ومبنى التجريد على الاعتبار التغاير ادعاء
تكليف بتصور اجتماعهما فكيف يكفي في الالتفات والافتنان اتحاد المعنى في نفس
الامر ولا ينافيه اعتبار التغاير ادعاء الا ترى ان صاحب المفتاح جوز ان يكون
فائدة الالتفات في مثل تطاول ليلك ان ذلك المتكلم لشدة المصيبة وقع
شاكا في اتحاده مع نفسه فاقامتها مقام مكروب مخاطبها مسليا لها
فلا ينافي الالتفات ان يعتبر المغايرة ايضا بحيث ينتزع منه مصاب آخر فلم
لا يلزم ذلك المغايرة والالتفات انتزع منه جودا ينبغي ان يعلم
ان قوله ولا يشرب عطف على قوله يركب والضمير لمن فالتجريد اولا
في حسن الممدوح وثانيا في الممدوح ففيه من المبالغة غير متناه فيه اى
غير بالغ الى الكمال والنهاية في التبليغ والاغراق في المناسبة بين
معانيها الاصلية والاصطلاحية ان التبليغ في الاصل مد الفارس
يده بفان فرسه ليزيد في جريه والاغراق استعيرا لتناول في القوس
مد عاوا لغلو مجاورة في الامر يصرع اهدها صرعه بيكندش
الطق بفتح الطاء واللام تك وراكا بكسر الراء الى في بكاد
زينها يضيء اى انت ضبيا ان هذا لا يظهر على مذهب المتكلمين القائلين

بالفاء والخاء وبتجانس الجواهر الفردة التي تركب منها الاجرام او يجوز
ح اشارت الزيت بلا مستند الا لهم الا ان يبنى الكلام على متفاهم العرف و
العوام وعقلهم وعاداتهم غير بالكسر للعين وسكون ان المثناة وفتح
الياء المثناة من تحت ربما فتحوا حاصله ان فتح العين ومنه ذهب
الكلاعي وهو ابراد حجة انه لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس
الاستدلال سيما بالخطابة والجدل لكن الشايع في الكلام الاستدلال
البرهاني فلا يناسب ان يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمات
المستندة على تقدير التسليم كما لا يخفى ملوك واخوان لا يلايم في ذلك
المقام ذكرهم بلفظ الاخوان بسبب انك وتفوقه عليها هذا التقرر
يتوقف اعتبار التشابه بين السحاب نفسه وعطاء الممدوح في علو الطبقة لكن
السحاب صارت محمودة بملاحظة التفوق ولا يخفى ان المناسب اعتبار المشابهة
بين السحاب وعطاء الممدوح لكنه يلزم ان يدعى مطر السحاب كان في الاصل
عطاء ثم صار عرفا لحمى بسبب تفوق عطاء الممدوح الا ان يقال المعنى
لما علمت سابقا وشاهدت من الآثار ان نائل الممدوح يكون اعظم من نائلها
صارت محمودة فوق مطر صار عرفا لحمى وفيه من المبالغة لا يخفى الرحضاء
بضم الراء وفتح الحاء المهملتين والضاد المعجمة اى شدة العرق هي
بكسر النون كالنقطة مكررا في المذهب وفرق صاحب مستوفر اللغة بينهما
فقال النقاخ ماء بان بند وانما في الصحاح نشقة تلبسها المرأة فيبس الكتاب
في المقام الكلب الكلب الثاني بكسر اللام وهو لذي يأكل لحوم الناس

انجع اى انفع بناة مكارم البناة جمع بان كالقضاة جمع القاضي
واساة كلام الاساة جمع لاسى عن لاسوة والاسى مداواة الجراحة والكلام
فرع على وصفهم ح فان قيل ظاهر ان المتفرع المتأخر هو المشبه لا
المشبه به قلنا المراد بالتفريع ههنا بمعنى ان الاول يذكر ثانيا ويتبعه
كالمقدمة والتوطئة للثاني فجعل الثاني متفرعا عليه في الذكر سواء كان
في الثاني فرع التشبيه ولا وهو ضربان الظاهر ان يقول ضربوب
لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكانه زعم ان المشهور منه لقربانه الاول
بيد الخ قد اختار صاحب المغني ان بيد بمعنى اجل ونقل عن ابن
مالك وغيره ان بيد بمعنى غير كما في قوله ولا عيب فيهم غير ان فيكون من القرب
الاول وكان وجهه ان الاستثناء من مضمون الكلام اى ما قصد اصلا في
فصاحتي بوجه غير انه يرد الا ان صاحب المغني قال ان بيد بمعنى غير لا يكون
الا استثناء منقطعا فلو جعل بيد في الحديث بمعنى غير كان من القرب الثاني
كما ذكر في الكتاب هنا ووجهه اذا قال انا افصح العرب توهم انه ليس
من قريش وغيرهم بل من جنس العرب فافهم واعلم انه روى في الصحاح
الحديث بلفظ سيد باللام لغة في بيد لكن رواية النهاية بالباء و
منه ضرب آخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء في هذا القرب متصل حقيقة بخلاف
القرب الثاني بيقين فانه منقطع فيها او في حكمه زاخرا من زخر البحر
كبر وارتفع لكنه لو بل هو المطر الكثير القطرة وجهان اخوان
من الممدوح ح اقول بل بوجوده منه اشارة الى كمال عظمته جسلم يتفت

الطول لفظا او جانب الآخر والثاني انه لم يكن ظاهرا حتى يجوز
ان تغلب حسناته او يتوب بعد الظلم فلعله في كونه اقل ظلما تأمل
فهو لشمول المدح وغيره اعم الخ اقول لا يناسب العدد وكل منهما على حدة بل
المناسب جعل الاول محسنا ثم تقسيمه الى الاستباع وغيره كما لا يخفى
اقلب فيه اي في الليل الخ اقول الظاهر ان المسوق السهر والحزن والمراد
والطول ومنه التوجيه الخ ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الراجعة الى
المعنى واللفظ معا تأمل وهو اضمارها لوجهين مختلفين الخ لا يخفى
انه يبعد جعلها منه مجرد ذلك واعتبر في مفهومه عدم استواء المعنيين قطعا
تأمل كيف الكلك للعنب ظاهره هزل لكنه في الحقيقة جد باعتبار نسبة
المخاطب الى الزلة فانه حينئذ يعد عنده اشراف ويزيله الارزال
مالك مورقا هو حال عامل ما في مالك من معنى الفعل وسوف اخال الخ
اخال عراض بين سوف وما يقتضيه من الفعل وقد حذف مفعوله و
التقدير سوف ارى او اخال علمي بحالهم حاصلا يعني اما ارى في الحال
ان اشرف قبيلة حصن رجالا ونساء وفي ان في من الزمان اعلم ذلك
وقد تحقق عنده انهم رجال لكنه سالك طريقة التجاهل مبالغة في الذم
وان يقع صفة في الكلام الغير كناية الخ الظاهر بحسب المعنى الثاني والصفة
الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاعزة وبالصفة التي
ادعى ثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالاعزة فاختلف الصفتان لكن المتبادر
بحسب السوق اتحادهما ويمكن ان يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند ثباتها

بالمعنى الثاني باسماء الممدوح الظاهر ان يقال باسم الممدوح الا ان يعتبر
عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم وفي اعدادها
الى الظاهر انه لا حاجة ليه في اخراج نحو الساق والمساق ويمكن ان يقال
ان تم ان تتفقا في انواع الحروف بعد حذف الزائد تأمل ما ما
الخ كلمة ما موصولة ومن بيانية والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيى عند
الممدوح ولام لان ما تذر الخ لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا و
فعلها وان الخ من الفعل والمفعول لكنه مؤول لفظا الى المصدر المتصل وان
كان منصوبا لكنه بمنزلة جواز الفصل وقد عن كون لفظ جاعلنا ايضا
مركبا بان احد الطرفين في التام مركب والآخر قد يكون مركبا وقد يكون
مفردا كما يستفاد من شرح المفتاح جنة البر والجنة في الاول بالباء
وفي الثاني بالنون اما مفرط الخ الاول بمعنى المجاوزة للحد من فرط
والثاني بمعنى المقصر من التفريط اي التقصير شرك الشرك حبالة
الصياد وهي التي يصاد بها جدي جهدي او حظي من الدنيا مجرد جهدي
واتعاب نفسي في تحصيل المطالب الوصول اليها والمعنى ان حظي
وبختي من اتعاب نفسي لا من لاب وبجد او على كونها للتبعيض لا يقال
هذا يرجع الى الوجه الاخير لانا نقول هذا
الوجه على ان الجار والمجرور مفعول بلا واسطة كما ذكر قدس سره في قوله تعالى
ومن الناس من يقول الخ ان الجار والمجرور مبتدأ بلا حذف لا خبر متعلق محذوف
هز من عطفه عطفا الرجل جانباه وكنى بالعطف كناية عن السرور

من الجوى بالجيم المفتوحة بين الجوانح هي اضلاع الصدر

بيني وبين كنى ج الكن بالكاف المكسورة والنون المشددة السترة فالمراد

بها هنا البيت يعني الحال بيني وبين بيتي ليل وامس ر مظلم وطريق طامس

اي مخيف لا اثر فيصعب الوصول اليه حسامه بضم الحاء السيف القاطع

حتف الاعداء هو الموت او لم يقع لا نعكاس ج حذا على نعل

الاعتبار الالف في العورة والورة فان الجزئين لم ينعكسا لكن الناظر

يقلب على الترتيب تأمل من سباء اسبأ اسم رجل وقيل ارض اي

بجمع اللفظين الاشتقاق فينبغي ان يعلم انه لابد من ان يقال بعموم هذين القيدين

الملحقين بالجناس لاقسام الجناس اي يعتبر في تقسيم الجناس بقوته المقام قيد

مخرج لهما اعني مع عدم الجناس التحقيقي الا بتأويل بعيد قال الشارح

الرضي وقد يقع المفرد موضع المثنى فيما يصح ولا يقع فان كالرجلين

وقريب منه قول الشاعر وعيناي في روض من الحسن ربيع الى على

الدار ج الاعلام النزول للقيل والتعريج على الشيء الاقامة عليه

بها اعلها مبتدأ وخبر في موضع مفعول وجدتها مقلها المقيل

في الاصل النوم في الظهيرة والمراد بها موضعها او صفة مفيدة

هذا على تقدير ان يعتبر وصف المعرج بالقيل قبل تقييد المعرج بكونه في ساعة

يحب المعنى تأمل وعافى من الاعكاج والمعنى اتركاني يا صاحبي

من الملام الذي لحكم عليه السفه فان يجب الذي يجب الى السفه جذبني اليه

فكان في قلبي فلا يؤثر في الملام واذا البلابل ج يعني اذا تراكمت

الطيور في الربيع فازل الخزامى بتثليث الخاء جمع بلبال بضم الباء

فمشعوف ج هذا من بيات في وصف اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم

الصالحون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى اهل البصرة مصر جامع

المتهم ج هذا كناية عن جميع الناس او عن طائفة مخصوصة والمعنى

اتممت هؤلاء ورجوت منهم مطالبي ثم اتممتهم وتصفحت سيرتهم فلاح و

ظهر لي انه ليس فيهم احد تحصل عنده مطلوبي لان القافية ج دليل

على ان السجع عند السكاكي نفس اللفظ او غير ذلك ذكر الفاضل

شمس الدين ابن القيس في عروضه المشهور ان القافية بعض الكلمة

الاخيرة من البيت بشرط ان لا تنكر تلك الكلمة بعينها ومعناها

فان تكررت تلك الكلمة على الروي والقافية فيما قبل تلك الكلمة فان

تحرك الحرف الذي قبل الحرف الاخير من التي القافية فيها فالقافية الحرف

الاخير من تلك الكلمة مع الحركة السابقة عليها كما يقال بالفارسية رخ

نورو نوخ قم وارد وان كان ذلك الحرف قبل الاخير ساكنا فالقافية

الحرف الاخير الى الحركة كما يقال بالفارسية كس ر حمار تومست فالقافية التا

والسين مع حركة الميم وذلك اذا لم يلحق بالكلمة الاخيرة حرف يعني

الجمع وغيره والا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال بالفارسية خم جشم مستاخ

فالقافية خمة الحرف مع الحركة يطبع الاسجاع الطبع الختم والعمل السيف

وغيره والاول هو الاظهر وقد يختلف الوزن فقط انتهى بيان

ما ذكره لا يناسب في المتوازن فانه من اقسام تواطؤ الفاصلتين الغير

المختلفين وزنا حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان ح
ان يؤتى قرينة ح انت خبير بان الاولى جعل الشيء قريبا من الشيء فالظاهر
ان المفعول الاول قرينة اقصر والمفعول الثاني قرينة كما لا يخفى وقد تقرر
ان الاولى بالاقامة مقام الفاعل المفعول الاول لا الثاني كما في هذا المقام
وقد وجد في بعض النسخ يؤتى قرينة اقصر على ان يكون من الايتاء وعلى الجملة
قرر الشارح قرينة الاولى ومفعوله لانها بمنزلة الفاعل تأمل اي
ذاوري هو خوج النار من الزند بفتح الزاء وسكون النون ما يقدح به بالقداحة
انش زند ها الوحش ح خبر مبتدأ محذوف وقوله فانا لحظا خبر بعد
خبر ولحظا بضمتين اسم موضع بالبادية ينسب اليه القطا اي الريح والمعنى تلك
النساء ها الوحش حيث ومقلة لكن هذه النساء وانث تلك نواحوهز
مشبهة برماح لحظا من حيث القد لكن الرماح موصوفة بالذبول وقد هن
بالنضارة والطراوة فاجم لم تجد ح هذا مدح للممدوح باعتبار
مبارزته للاسد فالقفار المسكنة للاسد اي تأخير عنك حين لم تجد مطعما
فيك واقبل حين علم انه اذا هرب لحقه واعلم ان فيك ليس وزن عنك يجب
الصرف لكنه على وزنه يجب العدول اي التوافق في الحركة والسكون لا
خصوصية الحركة فتح جعل البيت مثالا للجمع تأمل وهل كل مؤنث ح
الاستفهام للانكار والمقصور وصف الثاء خليلة من بين الاخلاء بالغا
وا والاغاث اي الابقاع في العناء المشقة قوى الجبل طاقات الحبل
الزوار هو الكسر والمدة به الناقة على البعير والجمع الاروية فمن

زعم انه كان ينبغي ح ان يخبر بان المعنى كذا ذكره الشارح غير ظاهر
من العبارة تأمل وكذا كر هيئات تدل على التصغير ح الظاهر انه
دخل تحت الكناية تأمل فانكما ان الطاعم الكاسي اي حاصل القدرة
للطعام والكسوة فلا حاجة الى طلب المكارم والرحلة ويحتمل ان يراد ان
الطاعم والكاسي لما قدره الله وقوفا بها صحبي ح منصوب على الحال
والعامل فيه قفا في البيت ان بين كانة قال فانبك حال وقوف صفاتي
واسكانهم على مطيتهم والوقوف جمع واقف كالشهود والشاهد والمعنى
فقاحال كونهم واقفين على مطاياهم اي لاجلي وانا قاعد تحت رواحلهم
بنبك المنازل يقولون لا تهلك لاجل الحزن وتحمل الصبر واظهر التكاسر
خلاف ما في نفسك من الحزن بهذا الخ ما قصدنا ايراده من لغوية اللطيفة
والفوائد الشريفة التي اخذت بعضها من مشاهير الائمة الاعلام و
مغارف الائمة الكرام اعلى الله تعالى درجتهم في دار السلام واستخرجت
كثيرا منها بقريحتي الفاترة وفكري في مجرة على شرح التلخيص المسمى بالمختصر
في فتح المعاني والبيان المنسوب الى جد ح لا زال الكاسي مسعودا سعيدا في بحبوحة
في شهور سنة ست وثمانين وثمان مائة مؤلفه الفقير الى الله تعالى احمد
بن يحيى بن محمد بن سعد التفتازاني اوصله الله تعالى الى جميع الآمال
والامانى بجاه محمد المرسل واولاده العظام عليه وعليهم
السلام من الملك
العلام

تم هذا الكتاب بعون الله الملك المستعان بيد ضعيف عبادالثواب
المحتاج الى الله الغني الوهاب محمد بن علي عفى عنهما ولوالديهما
في ليلة الاحد قبيل وقت الفجر اللطيف من شهر رجب المعظم المبارك
لسنة اربعون ومائة والف بعد الهجرة
من له العز والشرف

م

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - БЕОГРАД
II И. Бр. 43.591